الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية

الفرع الاول

التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في اوروبا واثره على العلاقات الدولية

رسالة اعدت لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية

اعداد

زياد المحمود

لجنة المناقشة

الدكتور محمد عيسى عبدالله	**الاستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتور أنطونيوس فاروق أبو كسم	**استاذ مساعد**	**عضواً**
الدكتور كميل حبيب حبيب	**استاذ**	**عضواً**

2018

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية

الفرع الاول

التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في اوروبا واثره على العلاقات الدولية

رسالة اعدت لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية

اعداد

زياد المحمود

لجنة المناقشة

الدكتور محمد عيسى عبدالله	**الاستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتور أنطونيوس فاروق أبو كسم	**استاذ مساعد**	**عضواً**
الدكتور كميل حبيب حبيب	**استاذ**	**عضواً**

2018

"الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط"

كلمة شكر

أشكر الله سبحانه أن وفّقني من غير حول مني ولا قوة إذ أنهيت بحثي هذا ، أحمده حمداً لا ينفذ أوله ولا ينقطع آخره ، جلّ ثناؤه وهو أرحم الراحمين .

أوجه خالص شكري وعرفاني بجميله ، الكريم بأخلاقه ، صاحب السهم الوافر في تلمس حاجات طلابه ، السخيّ بعلومه الوافرة ، صاحب الواجب أستاذي الفاضل محمد عيسى عبدالله حفظه الله ، الذي كان إلى جانبي خير رفيق ومرشد رؤوف ، وشملني بعاطفته من أجل إتمام هذا العمل .

وأشكر أساتذتي الكرام اللذين منّوا على رسالتي المتواضعة بقرائتهم لها ، فلهم الامتنان لكل توجيه ونقد وملاحظة من أجل تكامل هذا العمل .

وفي النهاية إنّ الشكر الكبير للجامعة الوطنية اللبنانية ، هذا الصرح العلمي العريق بإدارته ورئيسه ، بيت الطلاب ومهد علومهم وفخر نعلو به.

إهداء

إلى من كلّت أنامله ليقدّم لنا لحظة السعادة ، إلى صاحب القلب الكبير أبي ...

إلى من أرضعتني الحب والحنان ، إلى أمي

إلى كل المدافعين عن قضايا الإنسانية النبيلة أصحاب المروءة ضد كل غاشم وظالم .

إلى الهاربين من الطواغيت ، الفارّين من الاضطهاد ، الظلم ، الخوف والتمييز .

إلى اللاجئين في مشارق الأرض ومغاربها ، الذين ينشدون الحرية والكرامة والسلام ، هربا من غياهب السجون والذلّ والموت .

زياد محمد المحمود

التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في أوروبا

و أثره على العلاقات الدوليّة

مقدمة

يُجمع الباحثون في العلاقات الدولية على عدالة قضية اللجوء الإنساني ، التي تصدّرت القضايا الدولية المعاصرة والاهتمام العالمي ، وأصبحت حدثاً عابراً للحدود الوطنيّة ، وتبشّر لميلاد جيل جديد من المجتمع المدني العالمي وظهور المواطنة العالمية والهويّة الإنسانية ، إلى جانب الهويّة الوطنية والقوميّة ، هذا المجتمع الجديد يُدين بالولاء الإنساني ، ويُبرز القضايا الإنسانيّة المحقّة إنطلاقاً من كون العلاقات بين البشر أشمل من العلاقات بين الدول .

إن قضيّة اللاجئون تُمثّل أعلى درجات المعاناة الإنسانية ، الذين يُضّطروْن إلى ترك ممتلكاتهم وأمتعتهم ، والنجاة بالنفس نحو بيئات لا يعرفون عنها الكثير ، هناك يوسمون باللاجئين ، ويسومون أشد أنواع العذاب والصعوبات في تأمين حاجاتهم لزوم استمرار العيش .

هذه الظاهرة نتاج تردي الأحوال السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية في بلدان غنيّة بالموارد الطبيعّية والبشريّة ، إلاّ أن حكومات تلك الدول مارست عمليات نهب منظمة لإمكانات الدولة والمجتمع ، وراكم فيها المسؤولون ثروات على حساب شعوبهم ، وعندما طال أمد السنوات العجاف ، إندلعت الثورات الشعبيّة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تُعلن ربيع الحساب مع الأنظمة السياسيّة التي عجزت يوماً عن تحقيق تطلعات شعوبها ، وبناء عالم أفضل وأكثر عدالة أُسوة بباقي شعوب العالم .

لكنّ هذا الربيع العربي لم يكد يُبصر النور ، حتى تدّخل فيه القوى الدوليّة والإقليمية ، وأحدث فوضى عارمة في المنطقة وتركت قضية إنسانيّة عُرضة للإستغلال والابتزاز السياسي .

لقد امتدّت هذه الثورات حتى وصلت الى سوريا ، وبدأت الثورة السورية بمظاهرات سلمية تُطالب بالحرية ورفع الظلم عن الشعب السوري الذي يُعاني كسائر الشعوب العربيّة من الأنظمة الاستبدادية منذ عقود ، حيث استفحل الفساد السياسي والإداري ، ترافق ذلك مع تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في سوريا نتيجة احتكار القرار السياسي والاقتصادي وتحول سوريا من دولة آمنة إلى دولة أمنيّة .

ردّت السلطات بعنف شديد وقمعت المتظاهرين ، بحجّة المؤامرة الخارجيّة ، فتحولت المظاهرات السلمية إلى صراع داخلي أتى على كل الأراضي السورية ، زاد من حدّة النزاع بعد تدخل أطراف إقليمية ودوليّة في الأزمة السورية ، ومع اشتداد وتيرة المعارك ، بدأت حركات اللجوء السوريّة إلى الدول المجاورة وأوروبا هرباً من الموت ، ومعها دخل العالم في حقبة جديدة من أزمات اللاجئين التاريخية .

شهد العام 2015 إرتفاعاً غير مسبوق في أعداد اللاجئين السوريين الذين عبروا بالآلاف نحو أوروبا هرباً من الحرب الأهليّة السورية ، وأصبحت هذه الأزمة من أعنف الأزمات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تتشابك فيها قضايا الأمن و الهوية و القيم الانسانية ، وضغطت هذه الأزمة على أوروبا بشكل بالغ الأثر ، مما صعّبت عليها مهمة الاستجابة وتأمين الحماية للاجئين .

لقد سجلت الدول الأوروبية مواقف متباينة حول هذه الأزمة ، ودبّت الخلافات بينها حول استقبال اللاجئين السوريين في أوروبا ، وتحولت هذه الأزمة إلى ورقة ضغط سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية وموضوع قابل للإبتزاز السياسي ورافعة انتخابية لأحزاب اليمين التي تشجع على معاداة اللاجئين ، مستغلة التباين الحاصل بين دول الاتحاد الأوروبي لرفع وتيرة الخطاب السياسي التحريضي لجني الأرباح السياسية .

لقد أُثيرت هذه الأزمة في السياسة الأوروبية ، وظهرت أولى ثمارها في الانتخابات الإقليمية الفرنسية التي جرت عام 2015 ، حيث اسُتغلت الأزمة في سبيل لفت أنظار الناخبين الفرنسين عبر الشعارات التي تساند اللاجئين من جهة (اليسار) ، وأخرى تدعو للقلق والتشكيك منها (اليمين) ، ناهيك عن استخدام الأزمات الأتصادية و المالية و توظيفها في هذا السياق ، في ظل تراجع الحماية الاجتماعية المقدمة إلى قطاعات ومرافق الاقتصاد و الخدمات.

لم تقف أزمة اللاجئين عند حد توظيفها السياسي فقط ، بل أنها تحولت وسيلة استغلال من الدول المرتبطة في هذه الأزمة ، ساعد هذه الدول الموقع الجيو_سياسي التي تتمتع المجاور للدول الأوروبيّة من أجل الحصول على مكاسب إضافية تحقق لها أرباحاً سياسيّة على المستوى الإقليمي والدولي ، أو اجتذاب مساعدات اقتصادية ومالية تحت مظلّة اللاجئين السوريين .

لقد اعتمدت في هذا البحث على المصادر التالية :

- المعاهدات والمواثيق الدوليّة الصادرة عن الأمم المتحدة .
- الدراسات الصادرة عن المفوضية الساميّة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- المعاهدات والمواثيق الإقليمية .
- التشريعات والقوانين الأوروبية .

إن الصعوبات ألتي اعترضتني خلال الدراسة كثيرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر : تناول الدراسات السابقة مسألة اللجوء من الناحية القانونية البحتة ، ولا تناقش جوانب المسألة السياسيّة . قلة المراجع الحديثة نظراً إلى حداثة أزمة اللاجئين السورين . عدم توفر المكتبات العلميّة إلا في مناطق معيّنة تأخذ الوقت والجهد الكافي للوصول إليها .

إشكالية البحث :

ان الإشكالية التي يحاول هذا البحث مناقشتها هي :

ما مدى الاستغلال السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في أوروبا ؟ كيف سيؤثر على مستقبلهم في أوروبا ؟ .

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح بعض الأسئلة منها :

- كيف يتم توظيف أزمة اللاجئين في السياسة الأوروبية ؟
- هل تمّ تسييس المساعدات الإنسانية ؟
- ما هو تأثير التوظيف السياسي للأزمة على الاتحاد الاوروبي والعلاقات الأوروبية ؟
- كيف تؤثر أزمة اللاجئين على العلاقات الدوليّة ؟

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في العديد من النقاط وأهمها:

أولا : أنه يعالج قضية حديثة العهد من القضايا الانسانية المهمة في العلاقات الدولية .

ثانيا : يُعالج هذا البحث المواضيع المستجدة في قضية اللجوء ، مثال ذلك حق العودة اللاجئين إلى بلدانهم ، بالإضافة الى موضوعات أخرى تتعلق بالعلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة مثل الاندماج ، التسامح ، تعدد الثقافات و التمايز الحضاري بين اللاجئين و المجتمعات المضيفة.

ثالثا : تحاول هذه الدراسة إبراز الاختلاف بين المواثيق و المعاهدات الدولية التي تعنى باللاجئين من جهة و بين السياسات التي تتَبعها الدول الأوروبية وحقيقة تعاملها من هذه القضية .

رابعا : يحاول هذا البحث أن يبين الأساليب التي تعتمدها بعض القوى في دول الديمقراطيات الغربية، التي تنادي بحماية حقوق الأنسان ، في استغلال المعاناة الانسانية للاجئين .

منهج البحث :

إن المنهج بمثابة الوتر الدقيق الذي يستعمله الباحث ليعبر عن أفكاره بلغة واضحة و صحيحة دون الوقوع في الإسهاب والتكرار الممل ، و على هذا الأساس فإن الطرق التي سيتم استخدامها في البحث هي الطرق المتبعة في المنهجية بشكل عام من قراءة المصادر قراءة فاحصة وناقدة وتوزيع المادة المقمّشة على الأقسام و الفصول و المباحث وتدوين المصادر والمراجع .

إن المناهج التى اعتمدتها في هذا البحث هي التالية :

أولا : المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الأزمة منذ نشأتها و تحديد مراحلها ووضعها القائم، ويصف أحداثها ووقائعها كما حصلت من أجل تفسيرها وفهمها وتوقع تطوراتها المستقبليّة .

ثانيا : المنهج الوصفي وهو مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف ظاهرة اللاجئين السوريين ، وجمع الحقائق والبيانات لهذه الظاهرة وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا للوصول الى نتائج أو تعميمات حول موضوع البحث .

ثالثا : المنهج السلوكي الذي يعتبر أن علم السياسة هو علم ديناميكي يركز على التفاعل بين الظواهر السياسية وبيئتها المحيطة ، وتوجهات ودوافع واستجابات الأفراد والجماعات ، وتأثير ذلك على سلوكهم السياسي . إن هذا المنهج الذي ينطلق من دراسة السلوك السياسي الواقعي للقوى المختلفة في تعاطيها مع موضوع اللاجئين يسهم في التوصل إلى استنتاجات علميّة لهذه الظاهرة .

رابعا : المنهج التحليلي له الحيّز الأكبر في كشفنا هذا والذي يقوم على عمليات ثلاث : التفسير، النقد ، الاستنباط ، و قد تجتمع هذه العمليات كلها في سياق بحث معين أو قد يكتفي ببعض منها .

خطة البحث :

ينقسم هذا البحث إلى قسمين رئيسين :

القسم الأول : مدخل نظري و ينقسم إلى فصلين :

الفصل الأول : مفاهيم الأزمة الدولية ، كيفية إدارتها و أهم المحطات أزمات اللاجئين عبر التاريخ .

الفصل الثاني : اللجوء في القانون الدولي ، أسبابه ، إنتهاءه ، حقوق اللاجئين.

القسم الثاني : أزمة اللاجئين السوريين و توظيفها السياسي و ينقسم إلى فصلين :

الفصل الأول : أسباب الأزمة ، نتائجها ومواقف الدول منها .

الفصل الثاني : التوظيف السياسي لأزمة السوريين وأثرها على العلاقات الدولية.

القسم الأول

مدخل الى أزمات اللاجئين ، مفهوم اللجوء في القانون الدولي

يضم المجتمع الدولي عدداً من الوحدات السياسية التي يُطلق عليها وصف الدولة ، بالإضافة إلى فاعلين دولين آخرين ، كالمنظمات الدولية ، المنظمات الغير حكومية والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها، هذا المجتمع الدولي تحكمه المصالح المتبادلة بين أطرافه والتي تخضع لاعتبارات سياسية ، اقتصادية واجتماعية ، هذه المصالح لا تكون في كثير من الأحيان مطابقة لرغبات هذه الاطراف ، بل أن التعارض دائماً ما يتصدّر المواقف ، نتيجة لذلك تنشأ النزاعات وتتولد الأزمات على المستويات كافة محلية ، إقليمية ودوليّة .

على المستوى الداخلي ، يمكن أن ينشأ صراع على السلطة بين الأطراف السياسية داخل الدولة الواحدة ، وقد يتطور هذا الصراع إلى حرب أهليّة لأسباب مختلفة ، ثم يتخذ أبعاداً إقليمية ودوليّة .

هذه الأزمات تتصاعد نتيجة عدم التوافق بين الرغبات أو الحاجات مع الإمكانات المتاحة، وتتحول إلى نزاعات مسلحة تولد موجات نزوح داخلي للمدنيين هربا من مناطق الحرب والقتال ، حيث أصبح وجودهم فيها عرضة للخطر إلى مناطق أكثر أمناً و سلاما ، أو يلجأون إلى دول أخرى تمنحهم الحماية والرعاية .

سجل التاريخ القديم والحديث والمعاصر وقائع أزمات لجوء شعوب وجماعات من أوطانهم تحت ضغط الحروب والنزاعات ، هذه الأزمات التي هدّد بعضها أمن المجتمع الدولي ، دفعت الباحثين لدراسة هذه الظاهرة الانسانية من جوانبها المختلفة في محاولة منهم لاستخلاص دروسها وعبرها .

الفصل الأول

أزمة اللجوء في السياسة الدولية

يشهد العالم مشكلات خطيرة على المستوى الدولي ، الأمر الذي يُحتّم على الباحثين بمختلف اتجاهاتهم وآرائهم السياسية البحث في معالجة هذه القضايا العالمية المعاصرة ، مثل الأمن ، الإرهاب ، البيئة ، التلوث ، المناخ ، صدام الحضارات ، العولمة ، الشباب ، الجريمة والمخدرات ، وربما تكون أزمة اللاجئين في العالم ، التي صُنفت أنها المأسآة الإنسانية الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية ، هي الأولى بالدراسة والتحليل .

المبحث الأول : الأزمة الدولية واستراتيجيات إدارتها

لا بد من التعرف اولاً على مفهوم الأزمة الدوليّة ، وخصائصها وسُبل إدارتها من أجل الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة ، وهذا ما سنناقشه في المباحث والفقرات التالية .

الفقرة الأولى : الأزمة الدولية ، تعريفها ، خصائصها و مراحلها

الأزمة في اللغة هي الشدّة ، وتطلق على فترات القحط ، وكما تطلق على الابتلاءات و المصائب [1] . وهي ظاهرة إنسانية قديمة تنشأ في ظروف مفاجئة وأصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة ، وأصبح المصطلح أكثر شيوعاً واستخداماً ، وتوسعت مدلولات استخدامه لتشمل الكوارث الطبيعية و الحوادث

[1] عبدالله إبراهيم الكيلاني، إدارة الأمة مقاربة التراث.. والآخر، كتاب الأمة، عدد 131، مركز البحوث والدراسات، قطر، 1430 هـ ، ص36.

المختلفة على صعيد الدولة والمجتمع الدولي ، من هنا كثُر الحديث عن الأزمات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والماليّة والبيئية .... الخ .

أولا – تعريف الأزمة

عُرّفت الأزمة كما يلي :

أ. الأزمة ظرف انتقالي يُظهر عدم التوازن و الخلل ونقطة تحول ينتج عنه تغير كبير .

ب. الأزمة موقف عصيب يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية .

ت. الأزمة فترة حرجة ومربكة تخلق حالة من القلق والتوتر وعدم الثقة في البدائل المتاحة .

ث. الأزمة حالة توتر تتطلب إتخاذ قرارات تخلق مواقف جديدة تؤثر على الكيانات ذات العلاقة [1] .

أما الأزمة الدوليّة ، فقد عرفها عدنان السيد حسين على أنها " توتر دولي طارىء لا يبلغ مرحلة الحرب المسلحة انها تكاد تنذر بوقوع حرب " [2] . من جهته عرّفها وليام كوانت على " أنها مزاج من المفاجأة و الخطر وعدم اليقين" [3] . بدوره هنري كيسنبجر اعتبر الأزمة " كونها عرضاً symptom لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة المباشرة على الانفجار، ومما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها" [4] .

من هنا ، إنّ الأزمة في مفهومها السياسي عبارة عن مشكلة تتطلب اتخاذ قرارت مصيرية بغية مواجهة التحديات و الصعوبات المماثلة أيا كان مستواها و نوعها .

---

[1] علي بن هلهول الرويلي،"الأزمات تعريفها– أبعادها– أسبابها، جامعة نايف للعلوم الأمنية, الرياض، 2011، ص 2

[2] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، دار أمواج، بيروت 2003، ص 135.

[3] عبد الرحمن الجوبير، إدارة الأزمات والمفاوضات المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية ، الطبعة الثالثة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011، ص 31.

[4] عبد الرحمن الجوبير، المرجع نفسه، ص 30

من التعاريف الواردة أعلاه يتبين أنه ليس ثمة اتفاق بين علماء العلاقات الدولية على تعريف موحد لمفهوم الأزمة الدولية إذ ينقسموا في هذا المجال إلى قسمين :

الفريق الأول ينظر إلى الأزمة من منظور تحليل النسق التي تفسر الأزمة الدولية على أنها نقطة أو حدث تحول إلى مسار النظام الدولي العام ، تؤثر فيه إيجاباً أو سلباً مع إمكانية نشوب الحرب.

والفريق الآخر يرى ان الأزمة الدوليّة هي نتاج صنع القرار في السياسة الخارجية ، بحيث تكون تعبيراً عن موقف بين دولتين أو أكثر أو مجموعة دول على درجة عالية من التهديد للمصالح الجوهرية أو حدث مباغت يربك صُنّاع القرار [1] .

ثانيا – سمات وخصائص الأزمات الدوليّة :

تتميز الأزمة الدولية بخصائص مشتركة على الرغم من تنوع تعريفاتها ، وأهم تلك الخصائص :

أ. المفاجأة ألتي تؤدي إلى حالة من الإرباك مع تلاحق الأحداث.

ب. التوتر العالي في بدايتها.

ت. جسامة التهديد الذي قد يؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات.

ث. ضيق الوقت وتسارع الأحداث المُفاجىء وتوليد ضغط نفسي عالٍ.

ج. تعدد الأطراف المؤثرة في الأزمة و تعارض مصالحها ، التداخل في عناصرها و أسبابها و قلة البيانات و المعلومات المتوافرة و عدم اليقين بدقتها [2] .

---

[1] محمد شومان، "الأزمات وأنواعها"، الطبعة الاولى, الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، عدد 10325،السعودية 2001.

[2] حامد عبد حمد الدليمي، إدارة الأزمات في بيئة العولمة حاله دراسية لإعادة إعمار مدينة الفلوجة في جمهورية العراق، أطروحة دكتوراه، إشراف رعد حسن الصرف،جامعة سانت كليمنت, 2008 ص، 69.

ثالثا – تصنيف الأزمات :

يمكن تصنيف الأزمات الدولية إلى نوعين:

أ- الأزمات الداخلية على المستوى الوطني

ب-الأزمات الخارجية وتكون إقليمية أو دوليّة .

الأزمات الداخلية هي التي تهدد وجود الدولة أو تضعفها ، وتجعلها عرضة للتدخلات الخارجية، وهي متعددة كأن تكون أزمة اجتماعية تتمثل في خلل عناصر النظام الاجتماعي ، وتفشي معايير أخلاقية وقيم اجتماعية غريبة عن المجتمع ، وقد تكون أزمة اقتصادية حيث تضرب المؤسسات المالية والمرافق الاقتصادية مما يؤثر على فعالية هذه المؤسسات والمرافق وعلى النواحي المادية المتعلقة بها [1] .

الأزمة الإقليمية أو الدولية هي موقف تتجه فيه العلاقات بين دولتين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة التعارض في المصالح والأهداف الاقتصادية ، السياسية أو العسكرية .

إن تصنيف الأزمات يستند إلى نوع ومضمون الأزمة ونطاقها الجغرافي وحجمها والمدى الزمني لها وطبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة.

[1] السيد سعيد، استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث، دور العلاقات العامة, الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة 2006، ص 31.

رابعا- مراحل الأزمات :

الأزمات تقليدياً تتألف من خمسة مراحل أساسية كالتالي:

أ- مرحلة ما قبل الأزمة ، وتسمى مرحلة الإنذار المبكر يتم فيها جمع المعلومات الواضحة والدقيقة، وإنشاء شبكة معلومات من مصادر مختلفة ، كمعاهد الأبحاث ، أجهزة المخابرات ، منظمات حكوميّة وغير حكوميّة وغيرها بهدف قياس المؤشرات والأوضاع المختلفة . [1]

ب-مرحلة الأزمة وتصاعدها حيث أن سلسلة من الأحداث تحدث تتعلق بموضوع الأزمة، في هذه المرحلة تتسارع الأحداث وتضغط [2] .

ج- إنحسار الأزمة وتقلصها ، وتقل فيها الضغوط حيث تكون السلطة أمام خيارين، أما عدم القدرة على حل الآثار الضارة للأزمة وبذلك تفقد السلطة ثقتها في الساحة السياسية، أو أنها تكون قادرة على التعامل مع الأزمة وآثارها السيئة [3]

د- إختفاء الأزمة، حيث تتلاشى وتختفي ولا يبقى إلا ذكرها وحدث يمكن الإستفادة من درسها.

---

[1] أحمد محمد عبد الغفور ، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربيّة: دراسة نقدية وتحليليّة ، الجزء الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003 ، ص 356.

[2] Peter F. Trumbore and Mark A. Boyer, "International Crisis Decision-making As a Two level Process", Journal of Peace Research, vol. 37, Issue 6, 2000, PP. 682- 683

[3] Omar Goksel Isyar , " definition and Management of International Crisis ", Vludag University , International Relations department ,2008 ,p.15

الفقرة الثانية: إدارة الأزمة الدولية

لقد تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت عملية إدارة الأزمة الدولية ، ونتيجة لذلك تعددت التعاريف حول نظريات إدارة الأزمة الدوليّة ، لكن جميعها تتمحور حول تكثيف الطاقات وتوحيد الجهود واستغلال عامل الوقت والسيطرة عليها .

عُرفت إدارة الأزمة على أنها "علم إدارة توازنات القوى ، ورصد حركتها واتجاهاتها، فهو أيضاً علم المستقبل، وعلم التكيّف مع المتغيرات وعلم تحريك الثوابت، وهو علم وفنّ تفعيل الموارد وتحريك التفاعلات وقوى الفعل في كافة المجالات الإنسانية" [1] .

كما عُرفت على أنها تجميع الطاقات المتوفرة داخلياً وخارجياً وتبعئتها للخروج من حدث أو مصيبة [2] .

ويعرف سنايدر إدارة الأزمة الدولية بانها "سعي أطراف أزمة ما إمّا إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف، أو سعيهم إلى التعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر مرتفعة" [3] .

أن الهدف الأساس في عملية إدارة الأزمات هو تجنب الانهيار التام في التوازن في غير صالح الدولة ، والتوفيق بين المصالح المعرضة للخطر خلال الأزمة ، والعمل على بقاء الموقف ضمن نطاق

---

[1] محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات ,الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2002، ص 112.

[2] عامر عبد الباسط، إدارة الأزمات رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الكلمة للنشر والتوزيع المقرره، مصر، 2000، ص 42.

[3] خليل عرنوس سليمان ، "الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2011، ص 11.

السيطرة بحيث يجب توفير الدعم الضروري لإعادة التوازن إلى الكيان الذي حدثت فيه الأزمة واستخلاص الدروس من أجل مواجهة الأزمات المستقبلية.

من أجل ضمان تخطّي الأزمة ، هناك عدة متطلبات لإنجاح هذه العملية وأهمها:

أ- التخطيط: أي تحديد الإجراءات المسبقة التي يجب العمل عليها واتخاذها ، بهدف توفير الجهد والوقت والموارد اللازمة لمواجهة الأزمات وهي ترتبط بشكل وثيق بالسياسات العامة المعتمدة [1] .

ب- التنسيق والتنظيم: تحديد مهام الأشخاص الموكلة إليهم معالجة الأزمات ، والتنسيق بين فريق إدارة الأزمة وباقي الإدارات والمراكز القيادية المعنية بالأزمة منعاً للتعارض في الإجراءات ، وتيسير العمل لتنفيذ القرارات بسهولة [2] .

ج- منظومة إتصال ومعلومات فعّالة: إن اعتماد منظومة متطورة من الإتصال تسمح بالتدخل في الوقت المناسب لمواجهة الأزمات والكوارث بمنهجية وتخطيط ، لذلك ينبغي تبادل المعلومات بين مختلف الأطراف في إطار من التكامل والدقة والسرعة بشأن ملابسات الأزمة ، سواء تلك المرتبطة بالتنظيم ، التنسيق ، المتابعة والتخطيط مع منظومة إتصال فاعلة ومتطورة يشكل مدخلاً مهماً لإنجاح عملية إدارة الأزمة [3] .

د- وحدة القيادة: إن التاريخ يزخر بالأحداث والأزمات التي أوضحت أهمية دور القيادة للخروج من الأزمات، وبغض النظر عن مستوى تطور النظام السياسي والاقتصادي للدولة، فإن دور القائد في صنع القرارات يبرز أثناء الأزمات السياسية الحادة وخاصة الخارجية باعتبار أن مواجهة الأزمة يتطلب سرعة

---

[1] حامد عبد حمد الدليمي، مرجع سابق ص 72.

[2] علي بن هلهول الرويلي، مرسع سابق ص 32.

[3] إدريس لكريني، "دور المعلومات والإتصال في إدارة الأزمات الدولية"، رؤى إستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 5، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي, 2014، ص 10.

في اتخاذ القرار الصائب نظراً لأن الأزمة لا تتيح الوقت الكافي للتشاور مع كافة المؤسسات السياسية التي تجد نفسها مدفوعة إلى تفويض السلطة الكاملة والنهائية للقائد [1] .

في معرض تحليل إدارة الأزمة الدولية على أساس الوسائل السياسية المتوفرة لدى المجتمع الدولي مثال ذلك تطبيق اتفاقية سلام أو احتواء أزمة ، يجب الإضاءة على بعض النقاط المهمة وهي :

- تقييم السياق السياسي للأزمة
- مواقف أطراف الأزمة السياسية
- قضايا الأزمة المستجدة ودوافع أطرافها
- طبيعة الأزمة وخطر امتدادها
- المفاوضات المسبقة، الجهود الدولية والوساطات
- تحليل المخاطر السياسية القائمة مع الأخذ بعين الإعتبار التطورات المستقبلية [2] .

ما هو التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الدولية وهيكل النظام الدولي ؟

لا شك أن إدارة الأزمات الدولية تتأثر بهيكل النظام الدولي الذي يلعب دوراً ضابطاً لسلوك وحداته أثناء الأزمات الدولية.

إن العلاقة بينهما تتسم بالتأثير المتبادل، فبقدر ما تتأثر إدارة أزمة دولية ما بهيكل النظام الدولي، كذلك فإن هذا الأخير يتأثر بالطريقة التي تُدار بها الأزمة.

---

[1] سلوى حامد الملاّ، دور القيادة في إدارة الأزمة، كتاب الأمة، العدد 166، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، قطر، 1463هـ، ص 107- 108.

[2] Marc Houben, International Crisis Management The Approach Of European States , First Published , Routledge , New York, 2005, P 261

فالأزمة قد تختبر قواعد اللعبة بين أقطاب النظام لدرجة تغييره أو حتى التأثير في تحوله، وقد تقوده إلى حالة من عدم التوازن وتولد حرب كبرى ، أو تضع قواعد وقيم جديدة لإدارته ، أو تكرس الأمر الواقع في هذا النظام. [1]

كذلك في المقابل فإنّ هيكل النظام الدولي وتطوره يؤثر في تكوين الأزمة وبنيتها وخصائصها العامة من خلال متغيرات ثلاث وهي : صورة توزيع القوة في النظام الدولي، قرارات القوى العظمى الفاعلة على الساحة الدولية ، والرؤية الاستراتيجية للقوى المسيطرة [2] .

فالنظام تبعاً لتوزيع القوة بين القوى الأساسية المكونة له وقدرتها في الدفاع عن مصالحها الجوهرية تشجع على الحروب والأزمات بين الوكلاء المحليين والتي تتمتع بمواقع جيوسياسية على الخريطة العالمية من أجل التأثير في ميزان القوى العالمي [3] .

إن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي ، وضعا العالم في وضع غير مستقر حيث أنذر باندلاع عدد كبير من الأزمات الدولية نتيجة المتغيرات التي حصلت في تراتبية القوى في النظام الدولي ، وبزوال الاتحاد السوفياتي عن الخريطة السياسية الدولية ، أصبحت الولايات المتحدة الدولة الأقوى في العالم وسيدة النظام العالمي الجديد ، نظراً لما تمتلكه من قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية عملاقة، والتي خرجت منتصرة من حربين اثنتين ، الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي وهي حرب

---

[1] خليل عرنوس, مرجع سابق, ص 18

[2] Mahdi Barouh, “International Relations And Crisis Management International Relations” Journal Of Scientific Research and Development” volume 2, issue 2, 2015, p. 134

[3] نيروز غانم ستيك، "التغيرات في بنية النظام الدولي وإنعكاساتها على الثورات العربية"، سياسات عربية، عدد 3، قطر، 2013، ص 83.

عالمية طويلة الأمد باهظة التكاليف ، وحرب الخليج الثانية وهي حرب عالمية بحجمها وتحالفاتها الدولية والأسلحة التي استخدمت فيها [1] .

في هذه المرحلة أصبحت القوة العالمية تستخدم في إدارة الأزمات الدولية ، ونشأ ما يعرف بنظام "عسكرة الأزمات" ، بموجبها حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها العسكري ، والسيطرة على المناطق الحيوية في العالم ، ومحاربة الإرهاب ، واستخدام العقوبات الاقتصادية كأداة لإدارة بعض الأزمات الدولية ، كذلك زادت إستخدامات الشرعية الدولية من خلال مجلس الأمن ومبادئ القانون الدولي في إدارة بعض الأزمات والصراعات الإقليمية ، على الرغم من الانتقائية والازدواجية في تطبيقها.

لقد جاءت هجمات أيلول 2001 لتعطى فرصة أوسع لأمريكا لممارسة استراتيجيتها العالمية ، فبعد الهجمات التي تعرضت لها عاصمتها المالية ومركز قيادتها العسكرية ، وتبرر إستراتيجية سياسية أكثر عنفاً وهي استخدام القوة العسكرية للقضاء على التهديدات المزعومة التي أثارتها بعض الدول التي تملك أسلحة دمار شامل وهي إيران والعراق وكوريا الشمالية [2] .

وبما أن موضوع بحثنا يتناول أزمة اللاجئين السوريين، لا بد أن نقارن خصائص الأزمات الدولية ومطابقتها على هذه الأزمة ، وتحليل إدارة الاتحاد الأوروبي لها .

فمن التعاريف السابقة حول مفهوم الأزمة الدولية ، نرى أنها تنطبق على أزمة اللاجئين السوريين حيث أنها أزمة حرجة مفاجأة ،تتطلب اتخاذ قرارات صارمة من أجل الحد من تفاقمها ، وكذلك فإن

---

[1] علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن، طبعة أولى الجزء الأول، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998، ص 210- 211.

[2] أليكس كالينيكوس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الإشتراكية، مصر، ص 9.

خصائص الأزمات الدولية تكاد تتفق وهذه الأزمة حيث اندفعت أفواج اللاجئين نحو أوروبا بالألاف ، مما أدّى إلى تهديد دول أوروبا جرّاء الدفعات البشرية القادمة إليها .

حاول الإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية المساهمة في إدارة الشؤون الدولية ، ومنها أزمة اللاجئين المعني مباشرة بها ، ومن أجل تحليل إدارته للأزمة ، لابد من تبيان آلية صنع القرار في الاتحاد ، التي تتوزع بين المجلس الأوروبي ، المجلس الوزاري ، المفوضية الأوروبية ، البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية ، بالإضافة الى العديد من اللجان المتخصصة . هذا التعدد في سلطات توزيع القرار ، أدى إلى غياب الرؤية الإستراتيجية لإدارة الأزمة ، ثم تأتي صيغة الإجماع في آلية اتخاذ القرار تجاه قضايا السياسة الخارجية ، حيث أن عضواً واحداً كفيلٌ أن يلغي إقراره لحرص الدول الأعضاء على مقومات السيادة الوطنية .[1]

إن التعارض في إدارة الأزمات الداخلية والخارجية بين دول أوروبا ومن بينها أزمة اللاجئين نتيجة إلى طبيعة اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، كما أن الدول الأوروبية تولي اهتماماً للمصالح القومية والواجبات الاجتماعية في مواجهة الرأي العام .[2]

كما أن سيطرة حكومات الاتحاد الأوروبي على عملية صنع القرار شكّل عدم وجود مقاربة أوروبية موحدة للتعامل مع هذه الأزمة لوجود تجاذبات قانونية وسياسية بين معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط ، مقابل الدول الأوروبية في وسط وشمال أوروبا ، حيث الإشكالية تتمحور في إيجاد نوع

---

[1] فؤاد نهرا ، " الإتحاد الأوروبي والحرب الأمريكية على العراق " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 111 ، 2003 ، ص132 .

[2] Mahdi Barouh، مرجع سابق، P. 139

من التوازن بين الإطار الواقعي للأمن الداخلي وتقييد طلبات اللجوء ، وبين الإطار الليبرالي المتعلق بحقوق الإنسان واللاجئين .[1]

لا شك أن أنظمة الحكم في الدولة الأوروبية تختلف عن بعضها، فهناك أنظمة برلمانية تكون سلطة القرار فيها للحكومة كالمملكة المتحدة ، ودول يكون للمجلس النيابي فيها سلطة القرار كألمانيا وايطاليا ، وبعض الدول تتطلب الإجماع في اتخاذ القرارات كالنروج والدنمارك.

لقد سعى الاتحاد الأوروبي الى تبني استراتيجية موحدة يتم اعتمادها من جانب الدول الأعضاء كافة للتعامل مع أزمة اللاجئين وهي تسعى لتحقيق ثلاث اهداف :

- الحد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا
- التعامل الجدي مع الذين عبروا وتمكنوا من دخول الأراضي الأوروبية ، وهذا يتمثل في توطين بعض اللاجئين وليس الجميع وإقامة مراكز إيواء وتقديم المساعدات للدول المضيفة [2] .
- اقامة اتفاقيات شراكة مع دول المنشأ والعبور من أجل التعاون الثنائي والتنسيق الإقليمي وتقديم الدعم التقني والميداني ومساعدة هذه الدول مالياً .

---

[1] Sandra Lavenex, “Migration and the EU’s New Eastern Boreder: Between Realism and Libralism “, Journal of European Public policy, Vol 8, N.1, Feb 2010, p.26.

[2] أحمد شوقي، " أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا قراءة في مدخل الإقتصاد السياسي"، منتدى العلاقات العربية والدولية، 8-12- 2016، ص 14-15
http://fairforum.org/research/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7/

لقد أقام الاتحاد الاوروبي سياج فاصل على الحدود الخارجية له من أجل خفض أعداد الواصلين الى أوروبا، وبذلك يكون قد عرّض طالبي اللجوء أكثر لمخاطر العبور بالبحر، وأجبرهم على اللجوء إلى مهربي البشر، مما سجل غرق حوالي 1000 حالة في ظل غياب آلية بحث وإنقاذ مناسبة ، كما أن الاستجابة العسكرية من خلال تدخل حلف شمال الأطلسي ، وتسيير سفنه لاعتراض قوارب اللاجئين هو إشارة مثيرة للقلق ، أما التضخيم الإعلامي لأعداد اللاجئين الواصلين إلى أوروبا هو محض افتراء حيث وصل مليون لاجئ من مختلف الجنسيات ، أي ما نسبته أقل من 2% من نسبة سكان الإتحاد [1] . لقد أصبح اللاجئون ضحية للعنف المادي والمعنوي من قبل السلطات الرسمية في طريقهم الى أوروبا وداخله.

بالرغم أن الاتحاد الأوروبي قدّم مساعدات مالية تجاوزت 230 مليون يورو منذ عام 2012 ، ووصلت قيمة المساعدات الانسانية الى 855 مليون يورو عام 2015 قدمها الاتحاد الى دول الجوار التي تستضيف اللاجئين ، حيث تم تزويدهم داخل سوريا بالإغاثة الطبية الطارئة ، الحماية والمواد الغذائية ، المياه ، الصرف الصحي ، المأوى ، أما خارج سوريا قدم الاتحاد الأوروبي المأوى ، الطعام ، حصص النظافة ، الخدمات الطبية الطارئة والمساعدة القانونية [2] ، إلا أنه فشل في التوصل إلى

---

[1] أطباء بلا حدود، "مستجدات أزمة البحرة في الإتحاد الأوروبي"، آذار 2016
http://www.msf.org/ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%E2%80%93-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A2%D8%B0%D8%A7%D8%B1-2016

[2] Philippe Forgues, Christine fandrich , “The European response to the Syrian refugee crisis what next?’ Migration policy centre, Research report, 2012, p.10

استجابة متماسكة وإنسانية وتحترم الحقوق ، حيث تخوف من فقدان السيادة القومية والهوية الأوروبية، بالإضافة إلى فشل قادته في التعامل مع الأسباب التي تدفع الناس إلى سلوك دروب المخاطر ورحلات الموت للوصول إلى أوروبا، وبدأ الاتحاد بالنظر إلى بلدان المنشأ وخاصة دول العبور لتقييد تدفقات اللاجئين والاستعانة بمصادر خارجية لضبط اللجوء [1] .

إن إدارة أزمة اللاجئين لا تتطلب تقاسم الأعباء بقدر ما تحتاج إلى شراكة جماعية ، نظراً لحجم الأزمة وتداعياتها التي تتجاوز إمكانيات دولة منفردة ، بل يجب أن تشمل مروحة واسعة من الشراكات بين الأطراف الدولية .

المبحث الثاني: اللاجئون عبر التاريخ

لم تكن ظاهرة اللجوء وليدة العصر الحديث ، بل انها قديمة قدم التاريخ المكتوب على الأقل ، وإذا تفحصنا حالات اللجوء في التاريخ ، لرأينا أنّ الإنسان يضطر للهرب بحثاً عن ملجأ يلقى فيه الأمان، هرباً من اضطهاد ما، أو بحثاً عن ظروف معيشية أفضل من تلك المتوفرة في وطنه.

الفقرة الأولى : اللجوء عبر التاريخ

يعد العبرانيون أول اللاجئين في التاريخ حيث دفعت المجاعة يوسف وإخوته للجوء إلى أرض مصر سنة 1650 ق.م [2]

---

[1] منظمة العفو الدولية، "التحدي للأزمة العالمية للاجئين من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمياً، مطبوعات منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، لندن، 2016، ص 50.

[2] زهير الشلبي ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية ، خمسون عاماً من العمل الإنساني، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2001، ص 27.

في الحضارة الفرعونية كان الملجأ من الأنظمة المعترف بها حيث مُنح للمستضعفين ومرتكبي الجرائم الغير عمدية وكان دخول رجال السلطة عليها محظور [1] .

كان الأغريق يحترمون الملجأ ويعتبرونه جزءاً من معتقداتهم الدينية ، فهم لم يميزوا بين مرتكبي الجرائم العمد أو الغير عمد ، وكانت المعابد تحظى بحرمة بحيث لا يجوز المساس بمن اعتصم بالمعبد أو الأماكن الملحقة به . الأمر عينه بالنسبة للرومان، حيث كانت معابد روما ملجأ للهاربين من العبيد والمدنيين ومرتكبي القتل [2] .

واستقر مفهوم اللجوء عند العرب منذ عصور قديمة بأصول دينية ، لقد كانت الكعبة الشريفة في مكة المكرمة تمثل حرماً آمناً لكل من يدخلها ، بالإضافة إلى المفاهيم والقيم الاجتماعية التي اشتهر بها العرب من تقاليد الضيافة ، الحماية ، مفهوم الإجارة والمروءة .

أيضاً عرف اليهود نظام الملجأ الديني فكانوا يحملون معهم الهيكل أثناء ترحالهم في الصحراء من أجل أن يحتمي به المستضعفين ، إلا أنه لم يكن حقاً مطلقاً ، بل استثنوا منه مرتكبي القتل العمد والرقيق المملوك لغير اليهودي ، هذه الشروط والصفات يجب توافرها من أجل الحصول على صفة لاجئ [3] .

بالنسبة إلى الديانة المسيحية، فقد عملت بما يعرف بنظام الشفاعة ، أي شفاعة رجال الدين لدى المحاكم كي يعفو عن المجرمين أو يخفف عقوبتهم ، ذلك أن منح الغريب اللاجئ حق المساعدة يعتبر

---

[1] غادة بشير خيري، الإتفاقيات الخاصة بحقوق اللاجئين وآليات حمايتهم– طبعة أولى– منشورات الحلبي الحقوقية، 2017, ص 24.

[2] المرجع ذاته، ص 24 – 25.

[3] زهير الشلبي، مرجع سابق ص 28.

من دعائم الدين المسيحي وتعاليمه ، بسبب أن المسيح اضطرت أسرته للهرب به إلى مصر بعد تهديد الإمبراطور الروماني بقتل جميع الأطفال الذين يولودون في تلك الفترة [1] .

وكانت هجرة الرسول إلى الحبشة في المرة الأولى والثانية أول إقرار شرعي لحق اللجوء ، ثم كانت المحطة الأبرز حيث هاجر الرسول محمد وأصحابه من مكة المكرمة الى المدينة بعد التعرض لهم والأذى الذي لاقوه من المشركين في مكة ، ثم ارتقى هذا الحق إلى درجة الوجوب على المسلمين حيث فرض الله تعالى الهجرة على المسلمين في القرآن الكريم في قوله : { وَمَنْ يُهَاجِر فِي سَبِيل اللَّه يَجِد فِي الْأَرْض مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَة وَمَنْ يَخْرُج مِنْ بَيْته مُهَاجِرًا إِلَى اللَّه وَرَسُوله ثُمَّ يُدْرِكهُ الْمَوْت فَقَدْ وَقَعَ أَجْره عَلَى اللَّه} [2] ، وكذلك فإنّ من صور اللجوء التي أقرتها الشريعة الإسلامية إستقبال وإعطاء حق الإجارة لغير المسلم وإبلاغه مأمنه [3] وذلك في قوله تعالى {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ}. [4]

يمكن الحديث عن أول مليون لاجئ في تاريخ البشرية على أثر الحروب الدينية التي شهدتها أوروبا في القرن السادس عشر والتي بدأت مع طرد الملوك الكاثوليك يهود ومسلمي الأندلس سنة 1492م، بلغت ذروتها مع اضطهادات البروتستانت على أثر إلغاء مرسوم "نانت" الذي كان يبيح الحرية الدينية [5] .

---

[1] المرجع السابق ص 30.

[2] القرآن الكريم, سورة النساء, آية 100

[3] علي محمد الصلابي , الحريات من القرآن الكريم حرية الفكر والتعبير والاعتقاد والحريات الشخصية, طبعة اولى, دار ابن حزم , بيروت , 2013 , ص 196-197

[4] القرآن الكريم , سورة التوبة , آية 6

[5] http://en.wikipedia.org/wiki/huguenots#wars

أيضاً شهد القرن الثامن عشر موجة كبيرة من اللجوء لأسباب أيديولوجية نتيجة اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789 وما رافقها من إرهاب حيث أُنشأت محكمة الثورة وأصدرت "قانون المشبوهين" الذي يسمح بآعتقال الرجال و النساء وكان الإعدام بالمقصلة هي العقوبة التي تطبق على الجميع .[1]

وفي القرن التاسع عشر اكتسبت ظاهرة اللجوء طابعاً قومياً بسبب ثورات 1848 في فرنسا، ألمانيا ، المجر، النمسا، إيطاليا، وازدادت موجات اللجوء في الدول البلقانية نتيجة آنفصالها عن الإمبراطورية العثمانية بسبب ضعف الباب العالي المتزايد في القسطنطينية وظهور القوميات المسيحية الصغيرة التي بدأت تنظم نفسها وتقوى تدريجياً لتؤكد استقلالها عن تركيا . [2]

لقد بدأ القرن العشرين باللجوء الأرمني من تركيا إلى سوريا ولبنان وأرمينيا بعد دخول الأخيرة الحرب العالمية الأولى إلى جانب قوات المحور، كذلك فقد هجرت تركيا مليون و200 ألف من يونانيّ تركيا إلى اليونان.

هذا وأفرزت الثورة البلشفية 1917 مليون لاجئ توجه بعضهم الى بولندا، البلقان، ألمانيا، فرنسا والصين ، وفي عهد ستالين هاجر مليون ومئتا ألف هرباً من النظام الشيوعي ، وعند وصول هتلر إلى الحكم في ألمانيا ، نزح إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية 65 ألفاً من نخبة رجال الفكر والسياسة الألمانية [3] .

في ذات الوقت وقعت الحرب الأهلية الإسبانية ولجأ 300 ألف إلى الحدود الفرنسية ، وكانت أولى نتائج الحرب العالمية الثانية 18 مليون لاجئ بين مؤقت ودائم ، حيث فرّ عشرات الآلاف هرباً

---

[1] أ.ج. جرانت وهارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشروالعشرين 1789– 1950 ، ترجمة بهاء فهمي، الطبعة السادسة، مؤسسة سجل العرب، 2001، ص 110.

[2] المرجع ذاته ، ص 402– 401

[3] جورج طرابيشي، "ظاهرة اللجوء من زمن التوراة إلى زمن الديمقراطية"، الحياة، العدد 13203، 1999، ص 20.

من الحرب ، تنقلوا خلالها عبر البحر المتوسط ، حيث تم إيواءهم في مخيمات اللاجئين في الشرق الأوسط بما في ذلك سوريا وجنوب فلسطين ومصر بناءً على خطة برعاية بريطانية عام 1942 تحت إسم إدارة الإغاثة واللاجئين في الشرق الأوسط [1] .

لقد شهد عام 2016 أعلى مستويات تسجيل للنزوح نتيجة الصراعات والحروب ، إذ أجبر 65,5 مليون شخص في كافة أنحاء العالم على مغادرة منازلهم، بينهم 22,5 مليون لاجئ ، أي بمعدل 20 شخصاً لكل دقيقة ، اي واحد من بين 113 شخص حول العالم ، وأيضاً 10 مليون من عديمي الجنسية يتوزعون في بلدان العالم ، يستضيف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 26% وأفريقيا 30% أما أوروبا 17% والأمريكتين 16% وآسيا والمحيط الهادي 11% ، وهي أعلى مستويات تشريد شهدتها البشرية.[2]

لم يقتصر اللجوء في التاريخ على عامة الناس، بل إن العديد من الأنبياء والسياسيين والأدباء والشعراء والعلماء ورجال الفكر والرياضة وفنانيين عاشوا هذا الوضع وخبروه ، فالنبي عيسى عليه السلام وُلد في بيت لحم ثم فرت عائلته إلى الناصرة هرباً من الذبح الذي أمر به الملك هيرود لجميع الأطفال خوفاً على ملكه.

كذلك الرسول محمد الذي ولد بمكة المكرمة ومع نزول الوحي والبدء برسالته ، لقي أذى من أثرياء مكة، فغادرها متجهاً إلى يثرب (المدينة) بعد أن أصبحت حياته في خطر، مثلت هذه الهجرة البداية الحقيقية لنشر الإسلام وبداية التقويم الهجري وأصبح اللجوء رمزاً تاريخياً في الدين الإسلامي.

---

[1] إيشان ثاور، "التاريخ المنسي لمخيمات اللاجئين الأوروبيين في الشرق الأسط"، الشرق الأوسط، عدد 23704، 2016
www.aawsat.com/home/article/6572212,2016

[2] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين . www.unhcr.org/ar/4be7cc27207

ومن أبرز اللاجئين السياسيين مؤسس الجمهورية الصينية الحديثة صن- يات- صن، ، الذي لجأ إلى هونغ كونغ ثم اليابان بسبب اشتراكه في محاولة آنقلاب فاشلة قبل أن يصبح لاحقاً رئيس الجمهورية ثم يعود لاجئاً مرة أخرى إلى اليابان بعد انقلاب عسكري أطاح به.

أما ليون تروتسكي فيعتبر من أشهر اللاجئين السياسيين، روسي الجنسية، لجأ إلى سيبيريا بسبب آراءه السياسية ، ثم عاد إلى روسيا بعد نجاح الثورة البلشقية ، ثم عاد إلى المنفى بعد الصراعات الداخلية والإيديولوجية داخل الحزب الشيوعي .

ومن أبرز المثقفين العرب ، إدوارد سعيد المؤرخ الفلسطيني الذي لجأ إلى مصر بعد إعلان دولة إسرائيل والحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 ، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1951 وحصل على الجنسية الأمريكية .[1]

الفقرة الثانية : اللاجئون الفلسطينيون

تبقى قضية اللاجئين الفلسطينين القضية التاريخية على الساحة الدولية ، حيث توجهوا إلى الأردن ولبنان وسوريا إثر حرب 1948 ، ويعيش ما يزيد عن 1,8 مليون لاجئ في 58 مخيم معترف به للاجئين.[2]

وفقا لتعريف الأونروا ، فإن اللاجىء الفلسطيني" كل شخص كان مسكنه العادي في فلسطين مدة عامين سبقا نزاع 1948 الذي خسر نتيجته منزله ووسائل عيشه ، ولجأ عام 1848 الى إحدى البلدان التي تقدم الاونروا فيها خدماتها وينسحب هذا التعريف وأهلية تلقي المساعدة من الاونروا على أولاده

---

[1] زهير الشلبي ، مرجع سابق ، ص 62-63

[2] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين في الشرق الأدنى.
اللاجئين- الفلسطينيين/www.unrwa.org/ar

وأحفاده " ذرياتهم" ، وأن يكون مسجلاً في مناطق عمليات الاونروا الخمس : سوريا – الاردن – الضفة الغربية –قطاع غزة – لبنان ". [1].

كما نصت المادة الخامسة من الميثاق الوطني الفلسطيني ، على أن "اللاجئين الفلسطينيين" والفلسطينيين بوجه عام هم: "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين وحدودها طبقًا لحدود الانتداب سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني". [2]

تكمن أهمية هذه القضية أنه من بين كل ثلاثة لاجئين في العالم يوجد لاجئ فلسطيني واحد، فالأزمات الدولية غالبًا ما تجد حلاً لها ، ولكن الأزمة الفلسطينية لم تجد حلاً حتى الآن ، ورغم ثبوت الحق للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم في القانون الدولي من خلال العديد من القرارات الدولية مثال : توصية الجمعية العامة رقم 194 بتاريخ 1948/12/11 التي تنص على السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة في أقرب وقت ممكن ، مع دفع تعويضات للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم عن ممتلكاتهم المغتصبة أو الأضرار التي لحقت بهم وأن يعيشوا بسلام ، رغم ذلك تجاهلت إسرائيل هذا القرار ولم تنفذ التدابير الواردة فيه . وصدر القرار رقم 273 بتاريخ 11/05/1949 الذي تضمن قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بشرط تنفيذ التدابير الواردة في القرار رقم 194 لا سيما حق العودة ، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق واستمر وضع التشريد بحق الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من ديارهم ، كذلك

[1] محسن محمد صالح، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين ، طبعة أولى, أكاديمية اللاجئين ومركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت ، 2014، ص

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني التابع للسلطة الفلسطينيhttp://pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_4

صدر القرار رقم 3236 بتاريخ 22/11/1974 الذي يُعتبر من أهم قرارات الأمم المتحدة حيث أكد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى حقهم بالعودة الى ديارهم والى أملاكهم التي اقتلعوا منها[1]

في ظل الأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية، حُرم اللاجئون الفلسطينيون من العودة مرّة ثانية إلى أماكن لجوئهم ، فعلى سبيل المثال مازالت عودة اللاجئين الفلسطينيين– السوريين إلى سوريا أمراً معقداً ، فالنزاع بين السوريين تسبب في تدهور سريع للظروف المادية "للمجتمع الفلسطيني" المقيم في سوريا ، نتيجة تعرض المخيمات ومراكز التعليم الفلسطينية والمرافق الطبية والمراكز الاجتماعية للإعتداء والتدمير داخل المخيمات وخارجها، مثال ذلك مخيم اليرموك الذي كان يُعد من أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ، ويستضيف أكثر من 150 ألف فلسطيني قبل اندلاع النِّزاع في سوريا ، تضاءل عدد سكانه إلى 18 ألف ، ناهيك عن استهدافه من قوى النظام والمعارضة على حد سواء ، ومنع المساعدات الغذائية والانسانية عنه ، مما فاقم الحالة السيئة للاجئين الفلسطينين داخل المخيم . [2]

ان قضية اللاجئين الفلسطينيين تختلف عن باقي قضايا اللجوء في العالم التي طالما تكون نتيجة الحروب والصراعات والعمليات القتالية ، الا أنّ هذه القضية تمثل قضية أرض سُلبت وشعب طُرد تحت وطأة المجازر الصهيونية ليحل مكانهم شعب آخر يحتل الأرض ويتنكر لحق العودة .

[1] نجوى مصطفى حساوي ، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية ، الطبعة الأولى ، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ، بيروت ،2008، ص 210

[2] ليا موريسون، استضعاف اللاجئين الفلسطينيين–السوريين، نشرة لهجرة القسرية
http://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/syria/morrison.pfd

الفصل الثاني

اللجوء في القانون الدولي

ترافقت ظاهرة اللجوء مع تطور المجتمعات البشرية نتيجة للصراعات المختلفة بين الأقوياء والضعفاء ، ولا يُتوقع ان تزول هذه الظاهرة طالما هناك تناقض بين القوى الاجتماعية في المصالح والتطلعات ، من هنا برزت الحاجة لحماية اللاجئين على صعيد القانون الدولي .

إنّ حق اللجوء يتفرع عن حق حرية الإنسان بالتنقل والتي تُعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان ، وقد أكد هذا الحق المواثيق الدولية ، فالمادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصّت على أنّ " لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة ، وأنّه يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه " [1] .

لقد إزداد اهتمام المجتمع الدولي بقضايا اللاجئين في العالم باعتبارها ظاهرة دوليّة ضحاياها بالملايين ، ومن المعروف أنّ هناك عوامل عديدة فاقمت هذه الظاهرة ، لاسّيما خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، هذا علاوة على ما أفرزته أنظمة الحكم الديكتاتوري في أوروبا من فرار لمعارضيها الى خارج بلادهم ، ناهيك عن المشكلات الديمغرافية التي خلّفها قيام الدول القومية وما رافقها من فرز عرقي وإثنيّ.

شهد القرن العشرين تطوراً ملحوظاً على الصعيد الدولي من أجل حماية اللاجئين في العالم حيث وضعت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تهدف الى تقنين حقوق اللاجئين من جهة ، وإيجاد

[1] عيسى بيرم ، الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني، بيروت, 1998، ص 304.

نظام حماية دولية لهم من جهة أخرى ، من هنا فقد عُيِّن أول مفوض سام لشؤون اللاجئين عند تأسيس عصبة الأمم عام 1920 ثم بعد قيام الأمم المتحدة عام 1945، أنشأت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عام 1950 وبذلك تكون نقطة تحول بارزة في مسيرة الاهتمام باللاجئين.

المبحث الأول: القانون الدولي والإقليمي للجوء

إنّ ظاهرة اللجوء أصبحت من الظواهر المعقدة في السياسة الدولية حيث أنّها تجمع بين عوامل مختلفة ، منها العامل السياسي والاقتصادي والبيئي وحقوق الإنسان ، عوامل تدفع بعض الفئات إلى مغادرة بلادها . فاللاجيء هو إنسان محمّل بالمشاكل والمصاعب ، يستدعي ذلك ويفرض على الدول احترام هذه الحالة الإنسانية والتخفيف من معاناته .

هناك العديد من الوثائق الدولية والإقليمية التي تحكم الجوانب المختلفة لحماية اللاجئين والتعريف باللاجئ ، وتبدلت التعاريف طبقاً للعامل الزماني والمكاني ، وحسب الحالة التي تستوجب اللجوء إن كان في وقت السلم أو الحرب ، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث .

الفقرة الأولى : مفهوم اللجوء في القانون الدولي

اللجوء مشتق من لجأ ، يقال لجأ إلى الشيء أو المكان ، ويقال: لجأت إلى فلان أي إستندت إليه واعتضدت به ، ولجأت من فلان أي عدلت عنه إلى غيره ، ويُقال لجأ من القوم أي انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم الى غيرهم ، فكأنه تحصن منهم [1] .

والملجأ من الناحية اللغوية هو المكان الذي يتجه إليه الإنسان هرباً من الخطر وطالباً للأمان، وتتعدد مصادر هذا الخطر كأن تكون طبيعة كالزلازل والبراكين والكوارث الطبيعة , أو بشرية كالحروب

[1] لسان العرب، إبن منظور، (1152)، دار صادر، بيروت 1994.

والنزاعات المسلحّة ، وقد تكون إنسانية تتعلق بالدين والمعتقد واللون والعرق أو الأفكار السياسية [1] .

أما في القانون الدولي ، يقصد بالملجأ الحماية القانونية التي تمنحها الدولة في أماكن معينة وفي مواجهة دولة أخرى ، وتتصرف هذه الحماية الى شخص معين يستفيد منها [2] ، وتترتب عليها آثاراً قانونية لصالح الشخص طالب اللجوء ، والملجأ ينقسم إلى قسمين : الملجأ الإقليمي والملجأ الدبلوماسي.

الملجأ الإقليمي ذلك الذي تمنحه الدولة الى ملتمسي اللجوء داخل إقليمها المادي ، وهو نتاج السيادة الإقليمية للدولة التي تقوم عليه سلطة الدولة في منح هذا النوع من الملجأ أو رفضه [3] .

وقد كفلت المواثيق الدولية المتعلقة بنظام حق الملجأ أهلية الدول في حق منح الملجأ في إقليمها، فالمادة الأولى من إعلان الأمم المتحدة سنة 1967 بخصوص الملجأ الأقليمي نصت على أن " يجب على سائر الدول احترام الملجأ الذي تمنحه إحدى الدول ، ممارسة فيها لسيادتها " ، كذلك ورد في الإعلان أن الأمم المتحدة تضع في اعتبارها أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقرر في المادة 14 منه ما يلي:

---

[1] تمارا أحمد ترو، اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام، طبعة أولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت 2013, ص. 7.

[2] برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة 2008، ص 85.

3 تمارا أحمد ترو، مرجع سابق، ص 30.

1- " لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد . [1]

أما الملجأ الدبلوماسي تمنحه الدولة خارج إقليمها ، كالسفارات والقنصليات أو السفن الحربية أو الطائرات ويعرف أيضاً بالملجأ خارج الأقليم[2]. هذا النوع يشكل انتقاصاً للسيادة الأقليمية للدولة صاحبة السيادة على إقليمها ، ولم تتعرض الإتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالملجأ الدبلوماسي لهذا الموضوع ، ويبدو أن الملجأ الدبلوماسي ليس له أساس في القانون الدولي إلا أنه أُستعمل إستناداً إلى فكرة الإمتداد الإقليمي والحصانة الدبلوماسية والعرف الدولي والإعتبارات الإنسانية والتدخل الإنساني ، وكثير من الدول ترفض منح اللجوء في سفارتها إلا في حالات محددة مثل فرنسا ، أما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فقد عارضت دائماً وبشدة مبدأ حق اللجوء الدبلوماسي ورفضت إقراره كجزء في القانون الدولي ، وكذلك فعلت سويسرا [3] .

ومن هنا فإنّ الملجأ لا يُمنح إلا من إحدى الدول التي هي صاحبة السلطة الحصرية في منحه، وبذلك فإن الجماعات المسلحة التي تحتل جزءاً من إقليم الدولة أثناء حرب أهلية لا يمكنها منح الملجأ في مواجهه دولة الإقليم أو أي دولة أخرى إذ لا يعترف القانون الدولي بالحماية التي تمنحها الكيانات ما دون الدولة أو التي لا تتمتع بوصف الدولة. [4]

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان بشأن الملجأ الإقليمي، القرار رقم 23012، الدورة 22، 14ك1 1967، ص 205، https://documents-dds-ny.UN.org

[2] تمارا أحمد ترو ، مرجع سابق ، ص 29

[3] اسماعيل غزال , قانون التنظيم الدولي , الطبعة الاولى , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت , ص422

[4] برهان امرالله , مرجع سابق , ص 69-73

الفقرة الثانية : الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحكم اللجوء

أن الوثائق الدوليّة والإقليمية المتعلقة باللاجئين تخلو من تعريف موّحد للاجئ ذلك أن الدول تحتكر تكييف الوقائع والأسباب والإعتبارات التي بموجبها تمنح حق اللجوء ، فاعترافها بصفة لاجئ لأحد الأشخاص تحكمه إعتبارات عديدة منها سياسية ، إقتصادية ، دينية ،عسكرية أو إنسانية وليس لإعتبارات قانونية [1]، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم اللاجيء اختلف تبعاً للظروف الحاصلة ، فاللاجئ السياسي يختلف عن اللاجيء الهارب من بلده بفعل احتلال أو عدوان وهذا يختلف أيضاً عن الفار بفعل التطهير العرقي أو بفعل الكوارث الطبيعية.

نشير إلى أن ثمة تداخل بين مصطلح اللاجئين والمهاجرين ، والتفريق بينهما واجب ذلك أن الحكومات تتعامل مع المهاجرين بموجب قوانين الهجرة الخاصة بها ، أما في حالة اللاجئين ، فإنها تتعامل معهم وفق قواعد الحماية الدولية للاجئين ، فالمهاجر هو الشخص الذي يختار الانتقال إلى بلد آخر بدافع ذاتي دون التعرض للتهديد المباشر أو الموت ، بل من أجل تحسين ظروف حياته المعيشية ، وقد تكون الهجرة عملية منظمة عبر السفارات وعبر برامج خاصة ، ويستمر في الحصول على حماية حكومته .[2] هذا ما أكدته الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي اعتمدت بقرار الجمعية العامة 158\45 تاريخ 18 كانون اول 1990 ، إذ عرفت الفقرة 1 من المادة الثانية منها المهاجر هو "الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها " ، وأيضاً نصت الفقرة د من المادة الثالثة أن هذه الاتفاقية لا تنطبق على " اللاجئين

[1] برهان أمر الله ، المرجع السابق ، ص 86

[2] "لاجئ " أم " مهاجر" _ أيهما الأصح ؟ وجهة نظر المفوضية .
www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/7/55e57e0f6

وعديمي الجنسية ، ما لم ينص على ذلك الانطباق في التشريع الوطني ذي الصلة للدولة الطرف المعنية أو في الصكوك الدولية السارية بالنسبة لها " [1] .

إنّ مقاربات حقوق الإنسان تميل لصالح الحقوق السياسية والمدنية على حساب الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ذلك أن قانون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا زال في طور التخلف ومجرد طموح أو حلم لم يتحقق بعد [2] . مع العلم أن التمييز بين العوامل السياسية والاقتصادية ليس واضحاً وصارخاً نظراً للتشابك والتداخل بينهما.

إن الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي والحرمان من هذه الحقوق يشكل جزءاً من الأضرار الأخرى التي تساوي مجتمعة الاضطهاد.

أولا : الاتفاقيات والصكوك الدولية

أ – اتفاقية الامم المتحدة للاجئين عام 1951 وبروتوكولها عام 1967

تتضمن هذه الاتفاقية والبروتوكول ثلاث مواضيع رئيسية وهي : تعريف اللاجئ ، والوضع القانوني للاجئين في البلد المضيف أي حقوقهم وواجباتهم ، والتزامات الدول وتعاونها مع مفوضية الأمم للاجئين. تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية دولية حقيقية تتناول قضية اللاجئ بكل جوانبها ، وتعترف بضرورة توافر

1_ الأمم المتحدة ، حقوق الانسان ، مكتب المفوض السامي ،الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 /158أسرهم المؤرخ في 18 كانون الأول / ديمسبر 1990 https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CMW.aspx

[2] James C. Sineon , critical issues in international Refugee law Strategies Toward Interpretative Harmony, Cambridge university press, New York, 2010, p. 26

تعاون دولي من أجل معالجة المشكلة ، وتقع على عاتق الحكومات المضيفة مسؤولية حماية اللاجئين ، حيث تعتبر الدول التي وقعت الاتفاقية والتي يبلغ عددها 139 ملزمة بتنفيذ أحكامها .

تنص الاتفاقية في المادة الأولى ، الفقرة الثانية على أنّ عبارة لاجيء تنطبق على : " كل شخص يوجد، نتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/ يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معنية أو آراءه السياسية، خارج بلد جنسيته ، ولا يستطيع ، أو بسبب ذلك الخوف ، أن يستظل بحماية ذلك البلد ، أو كل شخص لا يملك جنسية ، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع ، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف ، أن يعود إلى ذلك البلد " . [1]

من خلال النص أعلاه نجد أن الاتفاقية لديها حدّود زمنية ومكانية حيث أنها لا تنطبق إلاّ على اللاجئين نتيجة أحداث وقعت قبل كانون الثاني 1951، وبسبب أحداث وقعت في أوروبا.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية وضمان حماية حقوق اللاجئين ، أُنشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 14 كانون الأول 1950 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث أوكلت إليها مهمة قيادة وتنسيق العمل الدولي الرامي إلى حماية اللاجئين وحل مشاكلهم في كافة أنحاء العالم. [2]

---

[1] UNHCR, Collection Of International Instruments And Legal Texts Concerning Refugees And Others Of Concern to UNHCR, volume 1, Geneva, 2007, p. 11

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . http://www.unhcr.org/ar/4be7cc2755d.html

إن تطبيق موجبات اتفاقية الأمم المتحدة عام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 أنقذت حياة الملايين وتعتبر بحق إنجازاً عالمياً للإنسانية .

ب – بروتوكول 1967 الخاص باللاجئين

جاء بروتوكول 1967 الخاص بوضع اللاجئين ليستدرك الثغرات المذكورة أعلاه لاسيما بعد ظهور حالات جديدة للاجئين ، أُعدّ هذا البروتوكول مع عدم التقيد بالتاريخ المحدد لأحداث وقعت قبل 1951 وأزال الحدود الجغرافية والزمنية الواردة في الاتفاقية الأصلية بحيث تنص الفقرة الثانية والثالثة من المادة الأولى منه على ما يلي:

"2– لغرض هذا البروتوكول وباستثناء ما يتعلق بتطبيق الفقرة الثالثة من هذه المادة ، أن لفظة لاجىء تعني كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية كما لو لم ترد في الفقرة (2) من الفرع (أ) منها الكلمات التالية " نتيجة لأحداث وقعت قبل أول كانون الثاني/ يناير 1951" والكلمات " نتيجة لمثل هذه الأحداث".

3– تطبق الدول الأطراف هذا البروتوكول دون حصر جغرافي على أن الإعلانات الصادرة عن الدول التي هي أطراف في الاتفاقية وفقاً للفقرة (أ) من المقطع (1) من الفرع (ب) من المادة الأولى من الاتفاقية ، تبقى سارية المفعول في ظل هذا البروتوكول ما لم يكن قد وسع نطاقها وفقاً للمادة الأولى(ب) فقرة 2 من الاتفاقية المذكورة" [1] .

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين .
http://www.unhcr.org/ar/4d11b3026.html

ج – إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي

إعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 2312 (د–22) المؤرخ يوم 14 كانون الأول/ديسمبر 1967 ، على الرغم من أن هذا الإعلان غير ملزم للدول باعتباره توصية ، إلا أنّ موافقة الجمعية العامة بالإجماع، فإن ذلك يضفي عليه طابعاً إلتزامياً ، كما يعبر من ناحية أخرى عن إيمان المجتمع الدولي بأهمية المبادئ التي تضمنه هذا الإعلان وبضرورة احترامه ، ويوفر هذا الإعلان حماية للاجئين الموجودين منهم داخل إقليم الدولة وأولئك الذين مازالوا خارج عند الحدود.

تنص الفقرة 1 من المادة الأولى من الإعلان : "تحترم سائر الدول الأخرى الملجأ الذي تمنحه دولة ما، ممارسة منها لسيادتها، لأشخاص يحق لهم الاحتجاج بالمادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنهم المكافحون ضد الاستعمار"* . كذلك تنص المادة الثالثة في الفقرة الأولى على أنه :" لا يجوز إخضاع أي شخص من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة 1 من المادة 1 لتدابير مثل منع دخوله عند الحدود أو، إذا كان الشخص قد دخل الإقليم الذي ينشد اللجوء إليه، إبعاده أو رده القسري إلي أية دولة يمكن أن يتعرض فيها للاضطهاد."[1]

---

*ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 14 منه ما يلي:

"لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخري والتمتع به خلاصا من الاضطهاد

[1] https://document-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NRO/234/19/IMG/NRO23419.pdf?OpenElement

ثانياً – الاتفاقات الإقليمية التي تحكم أوضاع اللاجئين

أ – الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين في البلدان العربية 1994

عرّفت المادة 1 من هذه الاتفاقية اللاجئ أنه كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته ، أو خارج مقر إقامته الاعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لأسباب معقولة أن يُضطهد من أجل عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أن يستظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إليه . أو كل شخص يلتجأ مضطرا إلى بلد غير بلده الأصلي أو مقر إقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلّط على ذلك البلد أو احتلاله أو السيطرة الأجنبية عليه أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد أو جزء منها .[1]

ب – إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية 1969 التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا.

بعد ارتفاع أعداد اللاجئين الأفارقة الهاربين من الحروب والنزاعات الداخلية في أفريقيا منذ أواخر الخمسينات، صاغت منظمة الوحدة الأفريقية معاهدة 1969 ، والتي استندت فيها إلى اتفاقية الأمم المتحدة عام 1951 ، لكنها أضافت ما يتفق مع ظروفها السياسية ، حيث نصّت في تعريف اللاجئ

[1] موقع جامعة الدول العربية www.lasportal.org

" أي شخص بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو أحداث تخلّ بشدّة بالنظام العام ، أمّا في جزء أو كل من الدولة ألتي ينتمي إليها بأصله أو جنسيته، أُجبر على ترك مكان إقامته المعتادة للبحث عن مكان آخر خارج دولة أصله أو جنسيته " [1] .

د – مواثيق دول أميركا اللاتينية

لقد واجهت امريكا اللاتينية هذه المشكلة منذ عام 1889 ، فكانت اتفاقية مونتيفيديو بشأن الملجأ السياسي والمأوى عام 1939 والتي لم تقصر حق الملجأ على مرتكبي الجرائم السياسية ، بل أضافت إليهم أولئك الذين تجري ملاحقتهم لأسباب سياسية، كذلك تم توقيع اتفاقية كاراكاس بشأن الملجأ الإقليمي والدبلوماسي عام 1954 ، حيث ألزمت في الفقرة الأولى من المادة الأولى الدول الأطراف بوجوب احترام الملجأ باعتباره إلتزاماً تعاقدياً [2] .

وجاء إعلان قرطاجنة 1984 على إثر النزاعات التي وقعت والحروب في أمريكا اللاتينية ، حيث فرّ مليون شخص خارج بلادهم ، فعرفت اللاجئ كالتالي "إن الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أيّة ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم" [3] .

هذا الإعلان وبرغم أهمتيه وآستناده للقانون الدولي ، إلا أنّه غير ملزم للدول والحكومات لأنّه ليس معاهدة دولية إنّما مجرد إعلان يطبق ضمن حيّز جغرافي وزماني معين وعلى مجموعات بشرية معروفة.

---

[1] UNHCR , OAU convention governinig the specific aspects of refugee problems inAfrica , ADDIS-ABABA, 10 Sept 1969 . http://www.unhcr.org/45dc1a682.html

[2] تمارا أحمد ترو، مرجع سابق، ص. 59- 60.

[3] سرور طالبي المل، "حقوق وحماية اللاجئين، سلسلة المحاضرات العلمية "، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 2015 ، ص14

ج – المواثيق والتشريعات الأوروبية

لقد أصبحت حياة اللاجئين وسياسات اللجوء الجزء الأساسي الحاضر دائما في المناقشات الأوروبية ، وتدرجت التشريعات والمواثيق الأوروبية حول اللجوء مع تطور الإندماج الأوروبي ، ثم ازداد زخم هذه التشريعات مع اشتداد أزمة اللاجئين نتيجة الصراعات الدولية والإقليمية .

إن الأساس القانوني الذي يوجه التشريعات الأوروبية حول اللجوء هي :

- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1950 (ECHR) ، حيث تعتبر المادة الثالثة من الإتفاقية أداة لحماية اللاجئين وفي حالات لم تغطيها اتفاقية 1951 ، إذ نصت على حماية الأفراد ليس فقط من الإضطهاد ، بل أيضاً تشمل التهديدات الأخرى للحياة نتيجة العنف العشوائي ، وكذلك تتضمن خطر إرسال الأشخاص الى بلد يوجد فيه خطر كبير للتعرض للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة[1]
- الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية ، الذي يوفر في المادة 18 منه حق اللجوء بما يتوافق مع إتفاقية 1951، أما المادة 19 تحظر العودة الى بلد يوجد فيه خطر كبير يتمثل في عقوبة الإعدام أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة .[2]

نصّ القرار رقم 14 سنة 1967 الصادر عن الاتحاد الاوروبي بمنح حق اللجوء للاشخاص المعرضين لخطر الاضطهاد ، وفي الإعلان الأوروبي بشأن الملجأ الإقليمي 1977 التي أقرته

---

[1] Kay Hailbronner , Daniel Thym , EU immigration and Asylum System , second edition , Hart publishing , UK , 2016 ,p 1050

[2] Charter of Fundemental Rights of the European Union , 2012 O.J(cC326) , p 391 http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDf/?uri=CELEX:12012P/TXTdfrom=EN

دول المجلس ، ورد في مادته الثانية منح الملجأ على الأشخاص الذين تنطبق عليهم شروط اللاجئ الواردة في الاتفاقية ، إلا أنّها أضافت أنه يمكن اعتبار أي شخص آخر مستحقاً للحصول على الملجأ وذلك لأسباب إنسانية من دون أن يلحظ الإعلان ماهية هذه الأسباب التي يمكن بموجبها أن تمنح الملجأ، بل احتفظت بسلطة التقدير للأسباب الموجبة التي تدفعها لمنح صفة لاجيء، وجاءت توصية الاتحاد الاوروبي سنة 1981 للتنسيق بين الاجراءات الوطنية الخاصة بمنح اللجوء .[1]

بدأ التعاون الأوروبي الفعّال في مسألة الجوء مع اتفاقية شينغن 1990 التي احتوت مجموعة قواعد حول المسؤولية في معالجة طلبات اللجوء ، وكذلك نظام دبلن 1990 والذي دخل حيّز التنفيذ عام 1997 ، وكانت معاهدة أمستردام خطوة حاسمة في تنسيق السياسات الأوروبية الوطنية المتباينة ، وفي عام 1999 قدم الاتحاد الأوروبي فكرة إنشاء النظام الأوروبي المشترك للجوء (CEAS) ، الذي يتماشى مع اتفاقية 1951 وبروتوكولها ، ثم بدأت سلسلة من القوانين والتشريعات الأوروبية لتحقيق الإطار القانوني لسياسة اللجوء المتبعة في الاتحاد الاوروبي [2]

إن النظام الأوروبي المشترك تكون على عدة مراحل وانبثق عن عدّة تشريعات وهذه المراحل هي :

- جيل المرحلة الأولى 1999-2004 ، هدفها خلق معايير مشتركة للحد الأدنى للدول الأعضاء
- جيل المرحلة الثانية 2008-2013 ، هدفها خلق معايير مشتركة لإجراءات اللجوء ، وتوحيد حالات منح اللجوء أو الحماية الجزئية .

[1] Council of Europe, Parliamentary assembly, www.assembly.coe.int

[2] Kay Hailbronner, Daniel Thym, مرجع سابق, P 1051.

- جيل المرحلة الثالثة 2015-2016 ، إصلاح نظام دبلن وتقوية نظام يوروداك وإنشاء الوكالة الأوروبية للجوء .[1]

أما التشريعات في النظام الأوروبي المشترك لكل مرحلة تتألف من :

- Asylum Procedure Diretctives 2005/85/EC يضع معايير مشتركة لإجراءات القبول أو سحب الحماية الدولية التي تشمل اللاجئين او الحماية الجزئية.
- Qualification Procedure directive 2004/83/ECيضع معايير للسلطات المحلية التي تُقيّم طلبات الأشخاص ملتمسي اللجوء.
- Reception Condition Directive 2003/9/ECيحدد الحد الأدنى للمعايير المشتركة للظروف المعيشية لطالبي اللجوء.
- نظام دبلن وهو حجر الأساس في النظام الأوروبي المشترك للجوء ، الذي يضع المعايير والآلية عن مسؤولية الدولة في فحص طلبات اللجوء ، والهدف منه منع تقديم طلبات متعددة في أكثر من دولة .EC N343/2003
- نظام يوروداك EURDAC EC N.2725/2000 وهو قاعدة بيانات مركزية لبصمة اللجوء في الاتحاد الاوروبي، ويساعد على تحديد هوية الأفراد الذين قدموا طلبات لجوء عن طريق تسجيل بصمات الأصابع من أجل تحديد الدولة العضو المسؤولة عن فحص الطلب وفقاً لنظام دبلن .[2]

---

[1] Siri Svanemyr Eriksen , The Politics of EU Asylum Policy , Master Thesis , University of Bergen , June 2017 , P.P 45-46

[2] European Commission, The Common European Asylum System, Back ground information. http:/ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/European-agenda-migration/background-information/doc/2016406/

أمّا إجراءات الوصول الى الحدود الأوروبية هي كالتالي :

- التسجيل ، ويتضمن الحدود ، المياه ، الترانزيت ، هذا الإجراء يجب أن يتّم خلال ثلاثة أيام
- البصمة لكل أصابع المتقدم لطلب الحماية الدولية .
- نظام دبلن الذي بموجبة تفحص الدولة العضو المسؤولة طلب اللجوء
- المقابلة الشخصية ، وتكون سرّية يقدم طالب اللجوء خلالها أدلة عن تعرضه للاضطهاد .
- الفحص الطبي ، من أجل فحص طالب الحماية إذا ما تعرض للأذى أو الاضطهاد .[1]

لقد سعى الاتحاد الأوروبي الى أصلاح التشريعات الخاصة باللجوء بهدف الوصول الى النتائج المرجوة من إنشاء النظام الأوروبي المشترك للجوء ، وذلك بسبب التدفق الهائل للاجئين وبيروقراطية نظام دبلن، وتصاعد موجات اللجوء الغير منظبطة ، فاقترحت المفوضية بعض الحلول والتعديلات وهي:

- فرض عقوبات على ملتمسي اللجوء الذين غادروا أماكنهم الى أماكن أخرى
- إنشاء آلية توزيع اللاجئين ضمن نظام الحصص
- رفض لجوء الشخص نهائياً في أوروبا في حال رفضه الترحيل الى بلد اللجوء الأول.
- توزيع طالبي اللجوء على كافة دول اتفاقية دبلن ضمن نظام الحصص ، وفي حال رفض طالب اللجوء الانتقال الى دولة أخرى يتم رفض لجوئه في أوروبا .[2]

---

[1] Refugee Law and Policy: Europen Union, 06-21-2016.
www.loc.gov/law/help/refugee-law/europeanunion.php

[2] European Council on Refugees and Exciles, Comments on the Commisision proposal for Dublin IV regulations, COM (2016), 270, Octber 2016, p.p 32-38.
www.ecre.org/wp-content/uploads/2016/10/ECRE-comments-Dublin-IV.pdf

إنّ هذه الإجراءات والتوجيهات المشتركة من أجل منح الحماية الدولية أو سحبها معقدة ومتشابكة وتترك سلطة تقديرية واسعة للدول الأعضاء في تطبيقها ، كما أن التدابير القسرية تزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة إجراءات الإعادة مما يشكل خرقاً لقواعد القانون الدولي ، وتتناقض مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية .

من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي وردت أعلاه ، والتي تحدد ما المقصود باللاجيء ، نستطيع أن نستخلص شروطاً معينة بحيث يجب أن تتوفر في الشخص طالب اللجوء حتى تتمكن الدولة من منحه حق اللجوء وأهمها:

أ- أن يكون الشخص خارج إقليم دولته الأصلية ويجب أن يثبت أنه يحمل جنسية هذه الدولة ، أما إذا كان من عديمي الجنسية فوضعه يتحدد كلاجيء بالطريقة المتبعة لعديمي الجنسية.

ب- أن يكون الشخص غير قادراً على التمتع بحماية دولته الأصلية بسبب الحرب أو رفض الدولة تقديم الحماية لهذا الشخص، أو أنه لا يرغب في التمتع بهذه الحماية خوفاً من الاضطهاد.

ج – أن يكون للخوف من الاضطهاد أسباب قائمة تبرره.

من لا يحق له أن يكون لاجئاً؟

تضمنت اتفاقية 1951 أحكاماً يستبعد بموجبها من وضع اللاجيء أشخاص ينتمون إلى ثلاثة مجموعات:

1- الأشخاص الذين يتلقون مساعدة أو حماية من الأمم المتحدة، أو من إحدى الهيئات أو الوكالات التابعة لها.

2- الأشخاص الذين لا يعتبرون بحاجة إلى الحماية الدولية، وهم الذين أستقبلو في بلد ومنحوا فيه معظم الحقوق التي يتمتع بها المواطنون ويجب أن تكون هذه الإقامة متواصلة وليس مجرد زيارة بسيطة.

3- الأشخاص الذين لا يعتبرون مستحقين للحماية الدولية ، وهم الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم الحرب أو جرائم ضد السلام أو جرائم ضد الإنسانية ، أو الذين ارتكبوا جرائم خطيرة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله في هذا البلد بصفة لاجئ أو أفعالاً تتنافى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة [1] .

يمكننا القول أن تعريف اللاجيء في اتفاقية الأمم المتحدة 1951 يشكل حجر الأساس للإستجابة الدولية لضحايا التهجير القسري ، وهو أحد أكثر المعايير الدولية قبولاً على نطاق واسع حيث تبنته معظم الدول في قوانينها الداخلية ، الّا أنّه لا يجب الاعتماد على الطرق التقليدية لتفسير الاتفاقية والتقيد بحرفيتها ، بل ان مقاربة التعريف يجب ان يُبنى على أساس الغاية والهدف التي من أجلها أُنشأت الاتفاقية وهي الطريقة الأمثل للوصل الى الأهداف المبتغاة ألا وهي حماية اللاجئين وضمان حقوقهم ، وهذا ما أيدته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي فرضت على أطرافها تفسير المعاهدات بحسن نيّة وعلى ضوء الأهداف والغايات التي أنشأت لأجلها [2] .

---

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى إتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاصيين بوضع اللاجئين، جنيف، أيلول 1979، ص 44- 50.

[2] Daniel J.Steinbock, Refugee Rights And Realities Evolving International Concepts And Regimes, Cambridge University Press, New York, 1999 , p.19

الفقرة الثالثة : القواعد القانونية للاجئين في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان

لقد واكب المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والإقليمية المتغيرات التي طرأت على اللاجئين من أجل الاستجابة لتخفيف معاناتهم وتأمين حقوقهم ، وكان للقانون الدولي الانساني وقانون حقوق الإنسان أهمية كبرى في حماية اللاجئين .

أولا– اللاجئون في القانون الدولي الإنساني

ان القانون الدولي الإنساني يتكون من قواعد تستهدف في وقت الحرب حماية الأشخاص الذين لا يشاركون او توقفوا عن الاشتراك في الاعمال العدائية ، ويُعد اللاجئون من ضمن الفئات المحمية في القانون الدولي الإنساني بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب تتضمن أحكاماً عامة ومفاهيم مشتركة إلى جانب الأحكام والمفاهيم الخاصة ، حثت على معاملة اللاجئين معاملة تفضيلية والامتناع عن معاملتهم كأجانب أعداء على أساس جنسيتهم لا غير، نظراً إلى أنهم لا يتمتعون كلاجئين بحماية أي حكومة ونصت المادة 44 على أن لا تعامل الدولة الحاجزة اللاجئين، الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية أي حكومة، كأجانب أعداء لمجرد تبعيتهم القانونية لدولة معادية، وكما نصت المادة 45 من اتفاقية جنيف على عدم جواز نقل أي شخص محمي إلى أي بلد يخشى فيه التعرض للاضطهاد بسبب آراءه السياسية أو عقائده الدينية ، أما المادة 70 أشارت أنه في حالة احتلال أراضي دولة ما ، فإن اللاجئ الذي يقع تحت سلطة الدولة التي هو أحد مواطنيها ، يتمتع أيضاً بحماية خاصة ، ويحظر على دولة الاحتلال القبض عليه او محاكمته وإدانته أو إبعادة. [1]

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، إتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية 1977 لمعاهدات جنيف بخصوص ضحايا النزاعات الدولية المسلحة ، نصّ في مادته 73 على وجوب حماية الأشخاص الذين لا ينتمون لأي دولة أو اللاجئين بموجب المواثيق الدولية وبدون تمييز [1] .

أما البروتوكول الإضافي الثاني ، فقد اولى اهتماماً أكبر بمسألة اللاجئين حيث حظر الترحيل القسري للمدنيين ، إذ لا يجوز ترحيلهم إلا بصفة استثنائية إذا تطلبت ذلك دواعي الأمن أو أسباب عسكرية ملحة ، وأضاف أنه يجب اتخاذ كافة الاجراءات الممكنة لاستقبال السكان المدنيين وتأمين المأوى والغذاء والأوضاع الصحية الجيدة لهم [2] .

إنّ نظام الحماية الذي كفلته اتفاقيات جنيف يقوم على مبدأ أساس وهو احترام وحماية الأشخاص المشمولين بالحماية في جميع الظروف ومعاملتهم إنسانياً دونما تمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرف أو الآراء السياسية.

رغم إقرار المجتمع الدولي بأهمية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني وتوفير الحماية للمدنيين والممتلكات الإنسانية في النزاعات المسلحة ، إلا أن المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى يكون لها الكلمة الفصل في اتباع سياسة آنتقائية وغضّ الطرف عن الانتهاكات للقواعد الآمرة للقانون الدولي الإنساني .[3]

---

[1] بلمديوثي محمد، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، عدد 17، كانون الثاني 2017، ص 162.

[2] فريتس كالسهونين وليزابيث تسغفلا، ضوابط تحكم خوض الحرب مدخل للقانون الدولي الإنساني، ترجمة أحمد عبد العليم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف 2004، ص 76.

[3] كامران الصالحي، قواعد القانون الدولي الإنساني والتعامل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر , أربيل، 2008، ص 8.

إن الوقائع تشير إلى قيام أطراف النزاع بانتهاكات جسيمة عند تعرض النازحين داخل بلدهم للتهجير الداخلي وآستهدافهم بالحصار والتجويع الممنهجين، ويشكل اللاجئون السوريون المثال الواضح على هذا الواقع الأليم.

ثانيا- اللاجئون في قانون حقوق الإنسان

جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول / ديسمبر 1948 ليترجم الأهداف التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة 1945 . هذا الإعلان يتضمن مقدمة و30 مادة ، ترسي إلتزامات تتقيد الدول بآحترامها على الصعيدين الوطني والدولي.

تضمنت المادة 13 الفقرة 2 من الإعلان الحقوق العائدة للإنسان في علاقته مع الدولة وهي حق اللجوء، وذكرت المادة 14 من الفقرة 1 على "حق كل فرد أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد ".[1]

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966 نصّ على الحقوق المترتبة لطالبي اللجوء مثال ذلك الحق في الحياة وعدم التعرض للتعذيب وإساءة المعاملة وحرية التنقل والحق في الحصول على الجنسية [2] .

وأكّد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، على توفير الحماية للاجئين وطالبي اللجوء ، والحصول على شروط عمل عادلة وتفضيلية ، وتشكيل نقابات عمّالية والحصول على التعليم . إنّ الحقوق الواردة في العهد الدولي تنطبق على جميع الأشخاص بمن فيهم غير المواطنين كالاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية والعمال المهاجرون.

---

[1] وثائق الأمم المتحدة http://undocs.org/en/A/RES/217(III)

[2] الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان ، مكتب المفوض السامي www.ohchr.org

أمّا إعلان وبرنامج عمل فيينا عام 1993، فقد نص البند 23 الجزء الأول منه " يؤكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد أن كل إنسان ودون تمييز من أي نوع يملك حق التماس اللجوء، والتمتع في بلدان أخرى خلاصاً من الاضطهاد، فضلاً عن الحق في العودة الى بلده... ويعرب عن تقديره للدول التي تواصل قبول واستضافة اعداد كبيرة من اللاجئين في أقاليمها ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تفانيها في تأدية المهمة المنوطة بها" [1] .

هذا بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية منها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1966 ، الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان 1969 ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة 1984 ، وغيرها من الاتفاقيات التي كانت قفزة نوعية تستند إلى معايير موحدة تهدف إلى تعزيز ثقافة عالمية تُعنى بحقوق الإنسان وخاصة اللاجئين برغم الانتهاكات التي تتعرض لها الحقوق في أكثر من مكان.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يسعيان إلى "حماية قيم إنسانية تدور في فلك حماية شخص الإنسان في ذاته دون النظر إلى التفرقة المجحفة بين البشر بسبب اللون أوالجنس أو المعتقد أو أية اعتبارات أخرى " [2] .

السؤال الذي يُطرح هنا إلى أي مدى يمكن لاتفاقية 1951 أن تستوعب المطالبات القائمة على أساس الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

---

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة من المواثيق الدولية والإقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق إهتمام المفوضية، المكتب الإقليمي ، مصر، طبعة 722، 200، ص 405.

[2] كمال حداد، "القانون الدولي الإنساني"، مجلة الحياة النيابية، المجلد 51، حزيران 2004، ص 101.

المبحث الثاني : أسباب اللجوء، حقوق اللاجئين ، واجباتهم ، وانتهاء اللجوء في القانون الدولي .

العديد من الأسباب تجبر الإنسان على اللجوء ، فهناك عدة مبررات تحرك رغبة الإنسان في الهروب من موطنه إلى بلد آخر طلبا للأمن والآمان ، عند حصوله على صفة لاجئ ، يرتب ذلك له حقوقاً ويلزم عليه واجبات عليه احترامها ، وقد لا يطول أمد اللجوء ، فهناك بعض العوامل والأسباب التي تؤدي الى إنتهاء اللجوء .

الفقرة الأولى : أسباب اللجوء في القانون الدولي

إن اللاجئ شخص يحتاج إلى العون والحماية والمساعدة ، وهو لا يختار أن يكون لاجئاً بمحض إرادته ، بل إن ظروفاً تضطره الى مغادرة بلاده على أمل العودة إليها يوماً ما ، أي أنّ أسباباً متعددة سياسية ، اجتماعية ، ودينية ... فرضت عليه ترك الأهل والوطن .

ذكرت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين عام 1951 وبروتوكولها عام 1967 عدة اسباب والتي تكون سبباً في لجوء الفرد إلى دولة غير دولته الأم وهي على النحو التالي:

أ- الخوف: حيث ورد في الاتفاقية تعبير "خوف له مايبرره" ، والخوف حالة نفسية ذاتية ، وهذا الخوف مبرر ومبني على حالة موضوعية من خلال معرفة الأوضاع السائدة في البلد الأصلي لطالب اللجوء ومعرفة المعلومات والبيانات عنه التي تستدعي من اللاجىء الهرب الى مكان يشعر فيه بالأمان [1] .

[1] صلاح الدين طلب فرج، "حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، فلسطين، كانون الثاني 2009، ص 169.

ب–الاضطهاد: وهو تهديد حياة الإنسان ، حريته ، أو سلامته الجسدية بسبب آراءه السياسية ، أو إنتماءه إلى جماعة دينية ، أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان [1] .

ج – التمييز: وهو الاختلاف والمفاضلة في المعاملة والحقوق والفرص ، التي تولد شعوراً بعدم الأمان والاطمئنان ، إلاّ أنه لا يرقى إلى درجة الاضطهاد إلاّ إذا وصل إلى حدّ يؤدي إلى ضرر للشخص المعني ، ومنها حرمانه من ممارسة شعائره الدينية ، أو التضييق عليه في كسب معيشته .

د – العرق ، الدين ، الجنسية ، الآراء السياسية ، الانتماء إلى جماعة معينة :

التمييز على أساس العرق : يُعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ، وهو يمثل عنصراً جوهرياً في تحديد وجود الاضطهاد وسبباً كافياً للخوف ، ويُطلق عند الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة ، تشكل أقليّة ضمن مجموعة من السكان.

الدين : الاضطهاد الديني له عدّة أوجه ، كخطر الانتماء إلى جماعة دينية معينة ، أو التميز بين الأشخاص على أساس معتقداتهم وشعائرهم الدينية.

الجنسية : وهنا لا تعني المواطنة فقط ، بل تشير إلى الانتماء الى طائفة عرقية أو لغوية او دينية داخل الوطن الواحد ، حيث ينشأ خلافات بين أبناءه تؤدي الى الاضطهاد وتكون سبباً للجوء [*] .

---

[1] صلاح الدين طلب فرج ، المرجع السابق، 169 .

[*] هذا ما حصل بعد تفكك الإتحاد السوفياتي و أدّى إلى إضعاف موازين القوى داخل الدول التي كانت تدور في فلكه مما نتجت عنه نزاعات على السلطة تحت غطاء الإنتماء الأثني فإندلعت الحروب ضد الفئات الأثينة الغير مرغوب بها لإرغامها على مغادرة البلاد مثل ما حصل في البسنة والهرسك.

الانتماء الى فئة إجتماعية : قد تتعرض هذه الفئة للاضطهاد وذلك لعدم وجود ثقة بين ولاء هذه الفئة للنظام السياسي الحاكم أو أن وجود هذه الفئة يعتبر عقبة في وجه سياسات الحكومة.[1]

الرأي السياسي: عند اعتناق الشخص لآراء تنتقد سياسات النظام القائم ، يدخل في نزاعات مع السلطات نتيجة هذه الآراء مما يجلعه عرضة للعقاب بسببها. [2]

إن الأسباب الواردة أعلاه تشكل حجة للمطالبة بصفة لاجئ .

الفقرة الثانية: حقوق وواجبات اللاجئين في القانون الدولي

تعتبر اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 أولى الاتفاقيات الدولية التي تُعنى بالنواحي الجوهرية لحقوق وواجبات اللاجئ ، حيث تضمنت حزمة من الحقوق الأساسية التي يجب على الأقل تكون معادلة للحريات التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في بلدٍ ما ، ولا تقلّ شأناً عن تلك الممنوحة لمواطني تلك الدولة ، لكن المطالبة بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية غير ممكنة إلاّ بعد استيفاء جميع شروط تعريف اللاجئ الوارد في الاتفاقية.

أولا – حقوق اللاجئين

أ – عدم الإعادة القسرية : هذا المبدأ هو جوهر الحقوق التي يتمتع بها اللاجئ ، وهو مبدأ عدم الرد أو الإعادة إلى دولة الاضطهاد، ويجب موازنته لحقيقة أن الكرة الأرضية قاطبة تسيطر عليها حكومات تقيد دخول غير مواطنيها إلى أراضيها .

---

[1] المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل الاجراءات...، مرجع سابق ، ص 28

[2] المرجع ذاته، ص 29

ان رفض قبول اللاجئين في بلد ما يجعلهم أمام خيارين : إما العودة إلى وطنهم الأم ومواجهة خطر الاضطهاد ، أو البقاء في البحث عن دولة مستعدة أو ترغب في استقبالهم واستضافتهم [1] .

إنّ الالتزام بهذا المبدأ قد يكون مخيباً للآمال ، حيث يواجه اللاجئين مجموعة واسعة من الممارسات التي تمنعهم من الدخول والبقاء في الدولة المضيفة ، ليس أقلها الحجج القانونية التي تستعملها الدول لطرد طالبي اللجوء من مناطق تقع على حدودها ، كما أنّ المبادرات التي تقوم بها الدول لتشجيع العودة الطوعية في بعض الأحيان تستعمل ذريعة للتملص من حماية اللاجئين ، أضف إلى ذلك أن خطر الإبعاد قد يكون سببه ضعف وعدم كفاءة نظام إدارة حماية اللاجئين الوطني [2] .

ب – حرية التنقل والإقامة : إن حرية التنقل والإقامة حق رئيسي وقضية ذات أهمية كبرى خاصة للاجئين الذين قد تطول مدّة إقامتهم في بلد يُعاني أساساً من ضعف في الموارد الوطنية أو قواعد قانونية محدودة لحماية اللاجئين.

على الرغم أن المادة 26 من اتفاقية 1951، تنصّ على حق اللاجئين في اختيار محل إقامتهم والتنقل الحر ضمن أراضي الدولة المضيفة ، شرط مراعاة الأنظمة السائدة داخل كل بلد ، إلاّ أن الممارسة العملية لبعض الدول المضيفة تُظهر كيف يتم وضع اللاجئين في مخيمات تحدّ من تنقلاتهم ، ومن فرص الحصول على العمل والتعليم ، كذلك فإنّها شرّعت في قوانينها الداخلية أنظمة تقيد تحركات

---

[1] James C.Hathaway, The Rights Of Refugees Under International Law, Cambridge University Press, New York, 2005, PP. 279-285

[2] المرجع ذاته ، ص 289

اللاجئين وتحددّ لهم منطقة جغرافية محددة للسكن [1] .

ج – عدم الاحتجاز التعسفي: ان الإحتجاز التعسفي للاجئين سواء قبل اتخاذ قرار الاعتراف بهم كلاجئين ، أو تحت أي وضع آخر ، أو قبل الإبعاد ، يثير سلسلة من القضايا في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

لقد نصّت المادة 31 من اتفاقية 1951 على عدم معاقبة اللاجئين بسبب دخولهم الى البلاد أو إقامتهم فيها بصورة غير شرعية ، على أن يُقدم اللاجئون أنفهسم على وجه السرعة الى السلطات الرسمية.

إن احتجاز اللاجئين أو طالبي اللجوء يجب أن تحصل بعد استنفاذ جميع الخطوات ، وأن تتوافق مع القوانين الوطنية ، وتشتمل على ضمانات قانونية كافية وواضحة ، وأن تكون متناسبة مع الأسباب المشروعة والتي عادة ما تكون متوافقة مع القانون الدولي وهي النظام العام والصحة العامة أو الأمن القومي .

كذلك يجب أن لا يكون الاحتجاز تمييزياً ، أي على أساس العرق ، اللون ، الدين ، الجنس ، اللغة أو الرأي السياسي ، وأن يتمُّ اللجوء إليه استثنائيا في حالة وجود مبرر مشروع وفي حالة عدم وجود مبرر لذلك ، والّا أُعتبر الاحتجاز تعسفياً حتى لو كان السبب هو دخول الفرد لأراضي الدولة

[1] International Justice Center, “Asylum d the Rights of refugees”, USA, 2017. https://ijrcenter.org/refugee-law/

بطريقة غير قانونية [1] .

د – الحق في المساواة مع مواطني الدولة المضيفة ، وهي الحقوق التي لا تقلّ عن تلك الممنوحة لرعايا الدولة المضيفة ومنها:

- حق التقاضي الحر أمام المحاكم كافة وعلى جميع أراضيها بالتساوي مع مواطنيها بما في ذلك الحصول على المعونة القضائية والإعفاءات وغيرها.
- الأجر، بما ذلك الإعانات العائلية وساعات العمل والساعات الإضافية والإجازات والتدريب المهني.
- الضمان الإجتماعي وأحكامه القانونية ، وقوانين العمل المتعلقة بإجازات العمل والأمومة والتعويض والمرض والشيخوخة والعجز وأية مستحقات مشمولة بنظام الضمان الاجتماعي.
- التعليم الرسمي بأفضل معاملة ممكنة والإعتراف بالشهادات وتصديقاتها والدرجات العلمية الممنوحة من الخارج والإعفاء من رسوم وتكاليف الدراسة وتقديم المنح الدراسية [2] .

هـ – عدم التمييز : تحظر المادة 3 من إتفاقية 1951 التمييز في معاملة اللاجئين بسبب العرف ، الدين ، اللون أو الرأي السياسي.

ويؤكد القانون الدولي على حق ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تمييز على أي أساس، كما أنه من واجب الدول القضاء عل جميع أشكال التمييز، أكثر من ذلك ، ينبغي على الدول عدم الانتقاص بأي شكل من أشكال الحقوق والحريات المعترف بها

---

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية للإحتجاز، 2012
http://www.unhcr.org/refworld/docid/503489533b8.html

[2] سرور طالبي المل، مرجع سابق، ص 20.

والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [1]

و – الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه: حق الحياة هو أساس حقوق الإنسان الغير قابل للاختزال ، وهو الحق الأسمى ومصدر كل الحقوق ، وكذلك الحق في الحماية من الاحتجاز التعسفي والتحرر من التعذيب وجميع أشكال المعاملة القاسية أو المهينة والحق في الحرية والأمان على أشخاصهم. [2]

ز – إحترام الحقوق المكتسبة والحياة الشخصية: يجب على الدولة المضيفة احترام حقوق اللاجيء المكتسبة ، لا سيما تلك المتعلقة بأحواله الشخصية كالزواج ، شرط أن تشريع الدولة المذكورة يعترف بها، وكذلك احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته [3] .

ح – الحق في اكتساب الجنسية: يجب على الدول تسهيل استيعاب اللاجئين ، واتخاذ جميع الاجراءات والتدابير التي تضمن تمتع جميع الأشخاص غير المواطنين بحق اكتساب الجنسية دون تمييز، وتعجيل الاجراءات وتخفيض الرسوم ، وعدم تعارض هذا الحق مع حق العودة الى وطنهم الأصلي اذا ما زالت أسباب اللجوء[4]

---

[1] الأمم المتحدة، لجنة القضاءعلى التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 30 (2004) بشأن غير المواطنين.

[2] الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة الساميه لحقوق الإنسان، حقوق غير المواطنين، نيويورك وجنيف، 2006، ص 15.

[3] المرجع ذاته، ص 21.

[4] المرجع ذاته ، ص 24

ط – الإعفاء من المعاملة بالمثل: يجب على الدولة المضيفة أن تعامل اللاجئ أسوة بالأجانب المقيمين لديها ما لم تقرر اتفاقية 1951 والاتفاقيات الخاصة الأخرى معاملة أفضل، هذا ويتمتع اللاجئ بعد مرور 3 سنوات على الإقامة في البلد المضيف بالإعفاء من شروط المعاملة التشريعية بالمثل [1] .

ي– الحرية الدينية: يمنح اللاجئ حرية ممارسة الشعائر الدينية ، وتوفير التربية الدينية لأولاده ، ولا يجوز الإضرار بممارسة هذه الشعائر أو عرقلة ممارستها إلاّ إذا وجدت الدولة المضيفة أنّ ممارسة بعض الشعائر والطقوس الدينية يعرض أمنها ونظامها العام للخطر [2] .

بالإضافة الى حقوق أخرى مثل حق الإنتماء إلى الجمعيات غير السياسية ، والحق في ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة ، وحق الملكية الأدبية والفنية والصناعية ، وحق الرعاية الصحية ، وحق نقل الموجودات ، والإعفاء من الأعباء الضريبية ، وحق الحصول على الوثائق الشخصية ووثائق السفر للاجئين [3]

ثانيا– واجبات اللاجئين

في مقابل الحقوق التي يتمتع بها اللاجئ وفق اتفاقية 1951 والمواثيق الدولية، هناك واجبات يجب على اللاجئ الالتزام بها تجاه الدول المضيفة وأهمها:

---

[1] سنان طالب عبد الشهيد، "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 13، 2009، ص 310

[2] المرجع ذاته، ص 312

[3] ابراهيم دراجي ، " مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها " ، جامعو نايف للعلوم الامنية ، كلية العلوم الاستراتيجية ، الرياض ، 2011 ، ص 14

أ – المحافظة على الأمن الوطني والنظام العام :

وفق اتفاقية 1951 ، يتعين على اللاجئ الإلتزام بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء في الدولة المضيفة ، والخضوع للنظام العام والآداب العامة السائدة في البلد ، وعدم القيام بأنشطة تتنافى مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، كذلك تسوية أوضاعه القانونية كالحصول على إذن بالإقامة واستيفاء جميع الشروط القانونية مثله مثل الفرد العادي الغير لاجئ ، وأيضا الامتثال بالقيود الخاصة بتنقلاتهم وبعض الأنشطة السياسية التي تهدد أنظمة الحكم في دولة أخرى [1] .

ب – تأدية الخدمات المدنية التي تُطلب منه .

ج –عدم الجهل بالقانون

د – المحافظة على البيئة الطبيعية . [2]

الفقرة الثالثة: إنتهاء اللجوء في القانون الدولي

إنّ الدولة هي صاحبة القرار بمنح حق اللجوء ، وكذلك وضع حد للملجأ الذي منحته ، إلا أن هذا الحق غير مطلق ، إذ يتحتم على الدولة أن لا تقوم بإنهاء الملجأ بغير سبب مبرر.

إن اتفاقية 1951 بينت الشروط التي على أساسها تنتفي صفة اللاجئ ، أي عندما لا يعود هناك مبرر لذلك ، وهي تنقسم الى ثلاث أقسام:

[1] فارس علي مصطفى، "واجبات اللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي: دراسة مقارنة" ، مجلة بحوث إسلامية وإجتماعية متقدمة، المجلد 2، العدد 2، 2012، ص 140.

[2] المرجع ذاته، ص 141

1 – زوال صفة لاجيء

إن ما يُسمى بنود الانقطاع في اتفاقية 1951 نصّت على الحالات التي يتوقف فيها مفعول هذه الاتفاقية بحق أي شخص تنطبق عليه الشروط التالية :

- عودة اللاجئ إلى التمتع بحماية دولة جنسيته وأن تكون هذه الحماية متاحة ويستيطع الإفادة منها ساعة يشاء.
- استرداد اللاجئ لجنسيته القديمة التي كان قد فقدها .
- إذا اكتسب جنسية جديدة غير جنسيته الأصلية وقد تكون جنسية دولة الملجأ بحيث يصبح من رعاياها وتزول عنه صفة اللاجئ.
- تغير الظروف في دولة اللاجئ الأصلية التي كانت سبباً في اعتباره لاجئاً طبقاً للمواثيق الدولية، والمقصود هنا بالظروف السياسية الأساسية في دولة اللاجئ منها إنتهاء الحكم الاستبدادي وتغير نظام الحكم.
- عودة اللاجئ الإرادية الى دولته الأصلية باختياره والإستقرار فيها.
- إذا كان من عديمي الجنسية وأصبح بإمكانه العودة إلى بلد إقامته بعد زوال أسباب اعتباره لاجئاً [1] .

[1] برهان أمرالله، مرجع سابق، ص 357 – 359.

2- قيام الدول بإبعاد اللاجئ :

إن حق الدولة بإبعاد اللاجئ هو حق مقيد ، ويتمُّ ذلك إذا كان هذا السلوك مبرراً وله أسبابه المحقة ، ومنها دواعي المحافظة على الأمن القومي والنظام العام ، أو إذا خالف أحد الشروط الجوهرية للملجأ ، أو إذا اكتشفت الدولة أنه لم يكن أهلاً للحصول على الملجأ طبقاً للمعايير الدولية [1] .

3- الحلول الدائمة للاجئين

تعمل المفوضية السامية في الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إيجاد حلول نهائية للاجئين تسمح لهم بإعادة بناء حياتهم، هذه الحلول تشمل العودة الطوعية إلى الوطن ، إعادة التوطين ، وأخيراً الاندماج المحلي .

أ- العودة الطوعية

تكون العودة الطوعية الى الوطن حلاً للاجئين الذين اتخذوا قراراً بالعودة إلى ديارهم، وهو الحل المفضّل أن أمكن تحقيقه ، هذا الحل يجب أن يكون قراراً ذاتياً إرادياً من اللاجئ بعيدا عن عوامل حثّ خارجيّة أو إكراه أو تشجيع من الدولة المضيفة.

هذا الحق كفلته جميع المواثيق الدولية والإقليمية ، كالاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 12) التي نصت على حق كل لاجئ العودة إلى بلده الأصلي [2] ، ربما يكون الشكل القانوني الوحيد والذي تقيد فيه حرية اللاجئ في العودة الطوعية عندما تهدد الإستقرار والنظام العام في البلد الذي ينوي التوجه إليه ، يحصل ذلك عندما تتعرض دولة مضيفة لتدفقات بشرية هائلة لا تستطيع استعابها

[1] برهان أمر الله ، المرجع السابق، ص 362.
[2] جيمس هاثواي، مرجع سابق، ص 96

بطريقة آمنة أو بعيدة عن خطر انتهاك حقوق الإنسان [1] ، أو إذا كانت أعداد طالبي الرجوع الطوعي كبيرة جداً وليس باستطاعة دولة الأصل إيواءهم في ظروف ملائمة نتيجة انهيار امكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب – إعادة التوطين

إعادة التوطين هي عملية نقل اللاجئ من بلد اللجوء إلى دولة أخرى وافقت مسبقاً على قبول توطينهم بشكل دائم، هذا الحل منوط بالمفوضية السامية وفقاً لنظامها الأساسي ، حيث توفر دولة إعادة التوطين الحماية القانونية والمادية للاجئين وتضمن تمتعهم بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وإعادة التوطين ليس حق إنما واجب انساني [2] .

إنّ إعادة التوطين لها ثلاثة مهام قيمة وهي:

- إنها أداة لتأمين حماية دولية للاجئين ، الذين تكون حياتهم وحرياتهم وأمنهم معرّضة للخطر في بلد اللجوء.
- أنّ إعادة التوطين هو حل دائم لأعداد ومجموعات كبيرة من اللاجئين بالتوازي مع الحلول الدائمة الأخرى كالعودة الطوعية أو الاندماج المحلي.
- يمكن أن يكون إعاة التوطين تعبيراً ملموساً عن التضامن الدولي وآلية لتقسيم المسؤوليات للحد من المشاكل التي تؤثر على دولة اللجوء وحماية اللاجئين [3] .

إنّ عملية إنجاز التوطين في بلد ثالث تتطلب إتمام عملية من ثلاثة مراحل وهي:

---

[1] جيمس هاثواي ، مرجع سابق، ص. 956

[2]UNHCR, Resettlement with in UNHCR's mandate, June 2004, P.P36
www.unhcr.org/3d464b239.html

[1] المرجع ذاته ، ص 36

- محاولة إقناع الدول بفكرة إعادة التوطين.
- معرفة رغبة كل لاجئ بدقة عبر مقابلات معهم يجريها ممثلون عن المفوضة السامية.
- تختار دولة إعادة التوطين اللاجئين حسب إمكاناتها لاستيعاب سكان جدد. [1]

ج- الاندماج المحلي

الاندماج هي عملية تفاعلية تشمل كلاً من اللاجئين ورعايا الدولة المضيفة ، وهي نتاج عملية ثنائية الإتجاه متعددة الجوانب ذات ثلاث أبعاد مترابطة: البعد القانوني والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي – الثقافي. [2]

فالبعد القانوني يعني أن الدولة المضيفة تسنّ تشريعات يمنح اللاجئون بموجبها مجموعة من الحقوق التي تتناسب بشكل عام مع تلك التي يتمتع بها المواطنون، ومنها حرية التنقل والتعليم والعمل والضمان الإجتماعي والرعاية الصحية والوثائق الهوية الرسمية.

وكذلك فهي عملية ذات بُعد اقتصادي حيث يصبح اللاجئون قادرون على الاعتماد على الذات وتأمين سبل العيش والمساهمة في الحياة الاقتصادية للبلد المضيف.

وأيضا هي عملية إجتماعية – ثقافية من خلال تأقلم اللاجئين مع المجتمعات المحلية وتكيّفهم للعيش مع السكان الذين استقبلوهم دونما تمييز ، والمساهمة في الحياة الاجتماعية في بلد اللجوء. [3]

---

[1] عبد الحميد الوالي، إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي، وتعليق على إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، دار النشر المغربية، الدار البيضاء ، 2000، ص 46.

[2] UNHCR the UN refugee agency, "A New beginning Refugee integration in Europe",Bearu of Europe , September 2013

[3] المرجع ذاته ، ص 15

لا شك أن صعوبات جمّة تعترض طريق الاندماج المحلي ليس أقلها عقبات اللغة والإقامة والتأقلم والبحث عن سوق العمل، بالإضافة إلى التحديّ الثقافي بفعل اختلاف العادات والتقاليد والدين والهوية ، ومن المحتمل في ظروف معينة أن يحصل تصادم بين أبناء البلد الأصليين واللاجئين بسبب الصعوبات التي ذكرت .

القسم الثاني

أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا : الأسباب والمواقف الأوروبية

إنّ الصراع الدموي الدائر في سوريا منذ العام 2011 أدّى الى مآسٍ كثيرة في هذا البلد ، حيث أدّت العمليات القتالية الى تدمير معظم المدن السورية ، وإلى خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين ، وإلى انتهاكات حقوق الإنسان بشتى الطرق ، من جميع الأطراف الذين أمعنوا في خرق قواعد القانون الدولي ، من خلال حصار المدنيين ، وتصاعد حالات الإخفاء القسري والاعتقالات العشوائية ، والإعدامات الميدانية ، واسترقاق الفتيات ، مما أدى الى نزوح 6،6 مليون شخص داخل سوريا ، ولجأ حوالي 4,8 مليون شخص الى دول الجوار وأوروبا [1] .

لقد بلغت نسبة اللاجئين بسبب النزاع السوري حوالي 11,6 مليون، اي بنسبة 53% من مجموع السكان، مخلفة بذلك أجيالاً تفتقر إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية والبطالة ، ويُقدر أن 90% من أطفال وشباب اللاجئين هم خارج المدارس عام 2014 [2] .

---

[1] منظمة العفو الدولية ، حالة حقوق الإنسان في العالم 2017/2016 ، الطبعة الأولى ، 2017, ص200.
https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/4800/2017/ar/

[2] التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، 2016، ص 120.

الفصل الأول

أزمة اللاجئين السوريين : الأسباب والآثار

أدت الحرب المروعة في سوريا إلى إخراج أزمة اللاجئين من إطارها المحلي إلى الإقليمي والدولي ، وأصبحت تشكل تهديدا للدول المجاورة إلى جانب التهديدات التي تعاني أصلاً . إن التدفق الاجئين السوريين إلى أوروبا خلق شعور بالخوف عند الأوروبيين من ارتفاع خطر الهجمات الإرهابية في بلدانهم ، وبدأت الدول الأوروبية في تضييق الخناق على حقوق الإنسان بحجة حماية أمنها الوطني.

وكان للأزمة إنعكاساتاتها السلبية على المجتمع السوري وعلى الكيان السوري ذاته ، اذ أنه من الصعب أن نتحدث عن كارثة لجوء السوريين من وطنهم بحثا عن أوطان بديلة، دون أن نلتفت ونمعن النظر في آثار هذه الكارثة من تفريغ سوريا من سكانها الاصليين، ضمن خطوات عملية منهجية .

المبحث الأول: أسباب الأزمة ، تطوراتها ، اثارها

إن الصراع في سوريا هو السبب الرئيسي لأزمة اللاجئين ، هذا الصراع نتيجة عوامل سياسية، اجتماعية واقتصادية ، وليس وليد اللحظة، وأسبابه لا تختلف عن أسباب الصراعات في الوطن العربي والعالم الثالث من حيث الشكل والمضمون .

الفقرة الأولى: أسباب الأزمة

إنّ وضع الأزمة السورية ضمن سياقها الطبيعي يقتضي البحث في أسبابها العميقة، حيث لا يمكن إرجاع سبب الحرب إلى مكوّن واحد فقط ، بل إنّ هناك أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ساهمت في إنتاج هذا المشهد الدرامي .

أولا- العوامل السياسية والاجتماعية

لا يمكن إنكار الاعتبارات السياسية والولاءات الطائفية والإقليمية والعشائرية التي لعبت دوراً في تاريخ سوريا السياسي والاجتماعي ، ومع اختلاف الآراء حول أهمية هذا الموضوع ، إلا أنها عوامل لا يجب الاعراض عنها وأهمها:

أ- احتكار السلطة وانعدام الحياة السياسية

لا توجد حياة سياسية في سورية بالمعنى الحقيقي منذ استيلاء حزب البعث عام 1963على السلطة ، وحرمان الشعب والمجتمع المدني من المشاركة في قيادة البلاد ،والمشاركة الفعلية في صنع القرار السياسي، وبمعنى أكثر وضوحاً ، ليست هناك انتخابات حقيقية ، ولا تداول للسلطة ، ولا حريات عامة ، بل إن الحياة السياسية إختزلها الحزب في البداية بأعضائه ، واستمرت النخب السياسية لفترة طويلة من الزمن في مواقعها ، ثم أصبحت عائلة الأسد محور الحياة السياسية وجوهرها.

إنّ صلاحيات رئيس الدولة في الدستور السوري تعكس هيمنته دستورياً على مؤسسات الدولة ، وبالفعل استطاع الرئيس الأسد الأب تركيز السلطة بشكل هرمي وإضفاء بعده الشخصي ورغباته وتوجهاته .

إنّ الدستور السوري الذي صدر عام 1973 في عهد الرئيس حافظ الأسد منحه صلاحيات واسعة أهمها :

- قيادة الدولة والمجتمع كونه الأمين العام لحزب البعث (المادة8).
- القائد العام للجيش والقوات المسلحة (المادة 103) .
- الهيمنة على مؤسسات الدولة من خلال صلاحيته في حلّ مجلس الشعب (مادة 107) ، والتشريع في غير دورات انعقاده (مادة 111) ، وردّ القوانين المادة ، وتعيين نائب له أو أكثر وتحديد اختصاصاتهم وإعفائهم من مناصبهم . كما أنّ له الحق في تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وإعفائهم من مناصبهم المادة(95) .
- يتولي السياسة الخارجية (المادة 94) ويشرف على تنفيذها
- هو رئيس القيادة المركزية
- إعلان حالة الحرب المادة (100) ، وإعلان حالة الطوارئ وإلغائها المادة (101)
- السماح للأجهزة الأمنية بتجاوز الصلاحيات ، حيث أصبحت وسيلة للقمع والتعذيب وتقييد الحريات وإختيارمرشحي الإنتخابات ومصادرة الرأي العام وفقاً لقانون الطوارئ الصادر في عام 1962 وإعلان حالة الطوارئ في 8 آذار 1963 ومن بعدها تعديلات الدستور في عهد حافظ الأسد عام 1973. [1]

اعتمد الأسد على قادة علويين تابعين له بالمطلق ، حيث سلمهم الوزارات والمؤسسات السيادية ، وعيّن المقربين له خاصة من العائلة في مراكز السلطة العليا.

[1] رضوان زيادة ، " النظام السياسي السوري: انتخابات بدون ناخبين "، مجلة الديمقراطية، العدد 28، مؤسسة الاهرام، مصر، 03-05-2012.

مع وصول الرئيس الأسد الإبن الى السلطة عام 2000 ، آزدادت تدخلات الأجهزة الأمنية ، واستمرّ هذا الهيكل السياسي الأمني ، عدد محدود من المسؤولين المؤثرين في الحياة السياسية السورية ، يدينون بولائهم للرئيس ، ولا يسمح لهم بالتواصل والعمل مع الآخرين ، كالمجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والمعارضة السياسية والجمعيات، هذا يعني أنه لا يمكن لأحد منهم، أن يحل محل الرئيس ، بمعنى آخر "لا يوجد بديل" عن الرئيس [1] .

ب- هيمنة الأجهزة الأمنية

إنّ تتبع سير العمل الأمني خلال عقود حكم عائلة الأسد يستخلص فلسفة عمل الأجهزة الأمنية ، التي تجهد للجمع بين الولاء للنظام والمصلحة الخاصة ، والتي شكلت الضامن الحقيقي والداعم المطلق للنظام الحاكم.

أطلقت الاستقلالية التامة والصلاحيات الواسعة للأجهزة الأمنية يدها في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية ، وجعلت منها حليفاً للنظام الحاكم ، وربطت مصيرها ببقاء هذا النظام على رأس السلطة ، وتمّ في بعض الأحيان تقليص مخصصات الوظائف الأساسية، مثل التعليم، والخدمات الصحية في سبيل توفير موارد إضافية للإنفاق الأمني الذي يحافظ على بقائها على رأس السلطة . إنّ فلسفة العمل الأمني في سورية تعتمد على تكريس مجموعة من القواعد والأعراف الأمنية تجعل المجتمع السوري مرتبط كلياً بها . [2]

---

[1] VP Harn, “roots of the Syrian crisis”, Institute of Peace and conflict studies IPCS, special Report, no 181, March 2016, p.4

[2] معن طلاّع ومجموعة باحثين ، “الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي " مركز عمران للدراسات الإستراتيجية ، 14-07-2016.

https://www.omrandirasat.org/الأبحاث/الدراسات/ security-intelligence.html

عند استلام الرئيس الأسد الإبن ، أبدى نيّته في تخفيف قبضة الأجهزة الأمنية على الحياة العامة، إلاّ أنّ هذه الخطوة أُوقفت أواخر عام 2002 بضغط من الأجهزة الأمنية ، وأطلقت عملية اللبرلة الاقتصادية فأنتجت طبقة من رجال الأعمال الذين تشابكت مصالحهم مع مصالح الأجهزة الأمنية [1] .

يمتلك عناصر هذه الأجهزة الأمنية حصانة قانونية ، آستناداً لمراسيم تشكيلها وفقاً للمادة 16 من المرسوم الاشتراعي رقم 14/ تاريخ 25-1-1969 حيث تنصُّ المادة " لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكلة لهم أو في معرض قيامهم بها إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير" [2] .

أمّا المادة 74 من المرسوم الإشتراعي رقم 549 تاريخ 25-5-1969 تنص " لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة أو المنتدبين أو المعارين إليها أو المتعاقدين معها مباشرة أمام القضاء، في الجرائم الناشئة عن الوظيفة، أو في معرض قيامه بها قبل إحالته على مجلس التأديب في الإدارة واستصدار أمر ملاحقة من قبل المدير" [3] .

هذه القوانين جعلت رجال الأمن دون رقابة وفوق القانون ، وهُدم مبدأ المساواة أمام القانون وأُوجدت امتيازات قضائية خاصّة ممنوحة لفئة من الناس.

---

[1] جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيو سياسية لأزمة 2011، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص 203.

[2] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، "قانون أحداث إدارة أمن الدولة وقانون التنظيمات الداخلية لإدارة أمن الدولة"، 6 شباط 2014 www.shrc.org/?p=7451

[3] المرجع السابق

وأكثر من ذلك، فقد تجاهلت الأجهزة الأمنية تقاليد وأعراف المجتمع السوري وخصوصياته، حيث بدا واضحاً تفشّي ظاهرة اعتقال الشابات ، وإساءة معاملتهن واختفاءهن في المعتقلات ، على رغم حساسية هذا الموضوع بالنسبة للسوريين وعاداتهم في احترام المرأة [1] .

ولا يخفى أنّ المؤسسة العسكرية مثّلت فرصة عمل مهمة للقطاعات المهمّشة في المجتمع، وباتت الوظيفة العسكرية ممراً نحو الرقي الاجتماعي وتوفير عدّة مزايا مهنيّة وماديّة ، كما أنّ استمرار التغول الأمني حوّل سوريا إلى مجتمع يخضع للرقابة ، حتى ساد اعتقاد أنّ معظم السوريين هم مخبرين، وهذه الهالة حول الجهاز الأمني خلفت حالة ذعر وخوف هستيرية مستشرية [2] .

لذلك فإنّ تمادي المنظومة الأمنية في سوريا والتي تحكمت في الأمن والسياسة والاقتصاد وجرائم الأجهزة الأمنية إحدى الأسباب التي صعّدت الاحتجاجات الشعبية.

ج- الولاء والطائفي:

أطراف الصراع داخل الحرب في سوريا لا ينقسمون على أساس سياسيّ فحسب ، بل أيضا ديني وعرقي ، وفي المشهد السياسي الحديث ، نجد الأقلية العلوية التي تشكل حوالي 10% من السكان تتصدر على حساب الأغلبية السنية أكثر من 70% من السكان. إذ اعتمد حافظ الأسد على الطائفة العلوية بشكل رئيسي في السلطة، وسعى بأن يستخلص من الطائفة العلوية بنية التزام طائفية خاصة به،

---

[1] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي العاشر لحالة حقوق الإنسان في سوريا (من كانون الثاني إلى كانون الأول 2010)، كانون الثاني 2011، ص 4. www.shic.org/wp-content/uploads/2011/02/SHRC-Report-2011

[2] هايكو ويمن، "مسيرة سوريا من الإنتفاضة المدنية إلى الحرب الأهلية"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 22ت2 2016 carnegie-mec.org/2-16/11/22/ar-pub-66344

حصرت بموجبها الامتيازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، معتمداً على ترسيخ المظلومية في ذاكرة العلويين ، وإظهار نفسه على أنه المخلص المنتظر.هذا التفاوت في الامتيازات ، أدّى إلى تأجيج مشاعر الظلم في نفوس السوريين المهمشين ، وشحذ العداء بين هؤلاء الأطراف، وحتى لو افترضنا أنها من صنع الأطراف الخارجية المستفيدة من هذا الإنقسام ، فإنّ مراجعة سريعة للأحداث التاريخية من شأنها أن تكشف عن هذه الانقسامات والتوترات العرقية – الدينية في سوريا[1]

عداء حزب البعث للدين والمتدينين يعود إلى اللحظة الأولى لاستلامه الحكم ، حيث تمّ تدمير مسجد السلطان في حماه عام 1964، ثم دخوله بالدبابات إلى مسجد بني أمية عام 1965 ، وأسوأها حوادث مدرسة المدفعية في حلب عام 1979، حين اغتيل 32 طالباً عسكرياً وأصيب 54 وآخرين معظمهم من العلويين ، اتُهمت جماعة الأخوان المسلمين بتنفيذ هذه الحادثة ، آنطلقت حملة استئصالهم، علماً أن الذي قام بالمذبحة كان نفسه عضواً في حزب البعث ، ثم حدثت بعد ذلك آضطرابات دامية عام 1980 بحجة أن العلويين قد اتخذوا من البعث أداة للتسلط ، ويبدو أن هذه الإضطرابات قد تمت بتحريض من السنة ولاقت تأييداً واسعاً من السوريين. [2]

إنّ أول تهميش طائفي قامت به اللجنة العسكرية التي تشكلت أثناء الوحدة السورية المصرية من عسكريي حزب البعث معظمهم من العلويين ، حيث تمّ إقصاء الناصريين وكانوا معظمهم من السنة، ثم أبعدت اللجنة ميشيل عفلق عن قيادة الحزب ، بذلك تمّ إبعاد الطائفة المسيحية ، ثمّ حاصرت جبل العرب

[1] Marc-Olivier Cantin Paquet , " Syria : Examining the roots of the present civil war " , conflicts studies Quarterly, issue 19,April2017, PP.87-89.

[2] نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا الطائفية والإقليمية والعشائرية السياسية 1961-1995، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 132.

عام 1966 وأعدمت سليم حاطوم ممثل الدروز، وانقلبت على أمين الحافظ الذي تولى رئاسة الدولة وكان آخر ممثل للسنة وتمّ نفيه خارج البلاد ، عندها تفردت الطائفة العلوية على الساحة السورية [1] .

واستمر هذا النهج طوال سنين ، فجاءت ثورة 2011 تعبيراً عن انتقام ، حيث انطلقت من المساجد وكان أغلب المحتجّين من المتدينين [2] .

وبالرغم من استمرار قطاعات من السوريين السنّة تدين بالولاء للسلطة الحاكمة ، وسعي النازحين من المناطق السنّية للعثور على ملاذات آمنة في مناطق تسيطر عليها الحكومة، إلاّ أنّ الهوية الطائفية باتت عاملاً مهماً في تغير دوافع الأزمة، حيث أن ضخّ العنف السياسي الذي بلغ ذروته في الثمانينيات قد ساعد في نشوب العنف الطائفي عام 2011 ، في حين أن حركة الاحتجاجات السورية في بداياتها كانت هتافات عن الوحدة الوطنية اللاطائفية.

---

[1] غازي التوبة، "الطائفة العلوية وحكم آل الأسد"، الجزيرة، قطر، 16-4-2012
www.aljazeera.net/knowledgedate/2012/4/16

[2] غازي التوبة، " الثورة السورية : الأسباب والتطورات " ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ، لندن ، 4-6-2016.

د- تفشّي الظلم والجشع وعدم المساواة

إنّ للظلم والجشع مصدرين أساسين: الاستبعاد السياسي وعدم المساواة ، وهما أساس الكراهية والانتقام ، يجعلان المظلوم أكثر استعداداً للإنضمام الى الإحتجاج، وهكذا فإن نماذج الجشع والتظلم تتداخل وتشكل أحد المتغيرات كأسباب الأزمات فضلاً عن الأزمات اللاحقة [1] .

إنّ التمييز السياسي والاقتصادي ضدّ بعض شرائح المجتمع السوري أحد أسباب الصراع ، وعندما يتداخل هذا التمييز مع التهميش وعدم المساواة على أساس ديني أو عرقي أو ثقافي ، يحدث تفاوت عظيم يؤدّي إلى مواجهات عنيفة ، وسوريا تعيش هذه الحالة بعينها ، حيث التهميش لأغلبية معينة ، وعدم التكافؤ في المداخيل من حيث التوزيع ، وعدم المساواة بين المناطق فيما يخص الخدمات العامة والبنى التحتية ، وتركز الفرص الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحضرية.

من هنا فإنّ الجماعات المهمّشة داخل الشعب السوري قد شاركت في هذا الصراع في محاولة لتصحيح هذه التفاوتات ، في حين أنّ الجماعات التي تتمتع بامتيازات سعت في الوقت نفسه الى حماية امتيازاتها باستخدام نفس الأساليب ، وبالتالي فإنّ هذه المجريات تشكل واحدة من الأسباب الرئيسية لتفشّي الحرب في سوريا[2].

---

[1] Paol collier, Anke hoeffler , " Greed and Grievance In civil war ", the world bank , centre for economic policy research, the centre of the study of African economics , April 26 th, 2000, p.13

[2] Olivier Cantin paquet , March- مرجع سابق , pp. 91- 92

ثانيا : العوامل الاقتصادية

تبنّت الحكومة السورية سياسات اقتصادية منفتحة واتجهت نحو الاقتصاد الحر بحيث أثّرت على الطبقة الوسطى ولم يرافق هذا التحرير الاقتصادي إصلاحات سياسية [1] .

هذه التحولات في السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق الحر ، آستفادت منها الطبقة البورجوازية في المدن على حساب الصناعات المتوسطة والحرفية ، وشجعت سياسة الاستيراد ، فأغرقت السوق الوطنية الوطنية بالبضائع الأجنبية ، وأفلست الصناعات المحلية ، وساد الغلاء المعيشي خاصة في الأرياف ، واستشرى الفساد حيث آحتلّت سوريا المرتبة 51 في سلم انتشار الفساد [2] ، إضافة إلى ذلك فقد فشل الاقتصاد السوري في آستيعاب الأعداد الجديدة في سوق العمل ، وأثّرت حالات الجفاف أيضاً في تضاؤل فرص العمل ، فزادت بذلك الفئات المهمشة ، وتوقفت الحكومة عن التوظيف في القطاع العام ، وازداد العاملون في القطاع الخاص غير المنظم من 34% إلى 43% ولكنّهم غير مشمولين بحماية الضمان الاجتماعي ، كما انخفضت القدرة الشرائية بحوالي 28% ، وقدرت الأموال الهاربة خارج سوريا بحوالي 135 مليار دولار عام 2009 . [3]

[1] ربيع نمر ، زكي محسن ،خالد أبو إسماعيل ، الأزمة السورية: الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية، المركز العربي لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، دمشق، 2013، ص 7-8.

[2] جمال واكيم، مرجع سابق، ص 203.

[3] ربيع نمر وآخرون، مرجع سابق، ص 21-22.

أنّ مؤشر فعالية الحكومة عام 2009 سجل قيمة سالبة (- 61,0) ، أما الفقر وعدالة التوزيع فتقديرات عام 2010 تشير الى أنّ 7 مليون نسمة ، أي ما يعادل 43,3% من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر [1] .

أما النمو الضعيف فيرجع إلى عوامل عديدة منها : آرتفاع معدلات النمو السكاني ، وجود نظام حماية على العديد من الصناعات ، وجود الأنظمة والقوانين التي تعرقل سير القطاع العام والخاص على حدّ سواء ، بالإضافة الى تفشي ظاهرة الرشوة والفساد وهذا يُعدّ هدراً للمال العام، وتقدم التكنولوجيا والتطور مع محدودية الخبرات البشرية [2] .

إنّ نتاج سياسات اقتصاد السوق الاجتماعي فتحت المجال أمام رجال الأعمال الجدد للإستثمار عبر شركات مساهمة أو شراكة بين الدولة والشركات القابضة ، ونتيجة لهذه الشراكة بين رجال الأعمال وموظفي الدولة الكبار، خضعت الحكومات المتعاقبة لمصالح هذه النخب ، ووجهت الاستثمارات نحو القطاعات الخدماتية ذات الربحية السريعة * (عقارات، سياحة، اتصالات)، هذه الشركات تمثل التكتل الاقتصادي للعائلة الحاكمة بحيث تمثل انتقالاً من السيطرة الأمنية على الدولة والمجتمع إلى السيطرة الاقتصادية التي تتحكم في الاقتصاد السوري [3] .

---

[1] معن فهد، "الثورة السورية قصة البداية"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، قسم السياسة والعلاقات العامة، 22-7-2014، ص 6 .www.Omran Dirasat.org

[2] يوسف محمد جزان، "سياسات الإصلاح الإقتصادي بين النظرية والممارسة (مثال سورية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الثاني، دمشق، 2005، ص 362.

* قدَّر حجم نشاط "الشام القابضة" بنسبة 60% من النشاط الإقتصادي السوري، كذلك ظهر شركة "السورية القابضة" و "سيرياتيل" للإتصالات.

[3] وجيهة مهنا، "سوريا الفقزة الليبرالية... إلى الهاوية"، السفير، العدد 45، 23-6-2013

بالإضافة إلى هذه النخبة الحاكمة، برزت مجموعات اقتصادية عبارة عن شبكة من التجار الأغنياء ورجال الدين "المركب التجاري– الديني" والذين يديرون منظمات خيرية ، انبثقت في سياق هذه السياسات واستفادت عبر دخولها وولاءها للنظام السياسي والأمني القائم [1] .

إنّ سياسات القوى الدولية في الشرق الأوسط تعتبر عاملاً مساعداً في إذكاء الأزمات بما يُضعف دول المنطقة من جهة ويخدم مصالح القوى من جهة أخرى ، والحالة السورية خير مثال على ذلك، فسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول الأوروبية تمثل سبباً مباشراً في استمرار الأزمة السورية [2] .

إن العوامل الاقتصادية الخارجية أدّت الى آستفحال التدهور الاقتصادي ، ومنها رزمة العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية ضد سوريا ، فهذا الأثر التراكمي للعقوبات منذ عام 1980 على خلفية تصنيف سوريا كدولة "داعمة للإرهاب" ، حيث فرض حظر تكنولوجي شمل جميع السلع والتجهيزات التي تشتمل على مكوّن أمريكي بنسبة 10% وأكثر، وازدادت هذه العقوبات عام 2006 إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ، حيث شملت القطاع المصرفي لا سيما المصرف التجاري السوري الأمر الذي ألحق خللاً بنيوياً في الاقتصاد السوري ، الذي تؤدّي نتائجه مباشرة إلى اهتزاز البنية الاقتصادية

---

[1] Samer Abboud, “The economic of the war and peace in Syria”, the century foundation, January 3. https://tcf.org/content/report/economics-war-peace-syria

[2] صافيناز محمد أحمد، "أسباب الأزمة: إنهيارات داخلية"، الأهرام، العدد 47.34، السنة 140، 2015/12/15
www.ahram.org.eg/News/121664180/433251

والاجتماعية والسياسية، ومن الطبيعي أن يكون حجم التأثر بالعقوبات ملموساً في اقتصاد يزن تبادله الخارجي بين 35 و 40% عام 2009 من ناتجه المحلي الإجمالي [1] .

يمكن القول أنّ سوء إدارة التحول الاقتصادي خلال العقد المنصرم أسفر عن فشل فاقم التفاوتات الاجتماعية وأغرق شطر كبير من السوريين في فقر ماحق، لقد فشلت المؤسسات السياسية في سوريا في القيام بعملية تنموية ، تشارك فيها جميع قطاعات الاقتصاد السوري وأخفت في خلق نظام مساءلة لتعزيز العدالة الاجتماعية.

الفقرة الثانية : تطورات الأزمة السورية

لقد بدأت ثورة سلمية عارمة ، كانت شرارتها الأولى في جمعة الكرامة في 18 اذار 2011 ، قُوبلت بشتّى أساليب التنكيل والقمع الممنهجين ، ردّ النظام بعنف وارتكب الجيش النظامي في عامها الأول مجازر راح ضحيتها نحو 8500 من السكان المدنيين ، وكانت درعا أول مدينة انتفضت في وجه النظام تبعتها المحافظات والمناطق الأخرى .

أطلقت قوات الأمن السورية النار على المتظاهرين فقتل العديد منهم ، فتصاعدت الاضطرابات التي طالبت الرئيس السوري بالتنحي عن السلطة ، حاولت قوات مكافحة الشغب إنهاء الاحتجاجات، إلاّ أنّ الآلاف نزلوا الى الشوارع ، وتصاعد العنف وانزلقت سوريا في أتون حرب أهلية ، لم تقف عند هذا

[1] "آثار العقوبات في الإقتصاد الكلي السوري خلال عام 2012"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحده تحليل السياسات، الدوحة، كانون الثاني 2012، ص 8.

الحد ، بل تدخلت الدول ذات المصالح المشتركة والمتباعدة وأصبحت الثورة عبارة عن ثورات ومجموعات متقاتلة على أساس طائفي وديني وعرقي [1] .

آتخذ النظام بعض الاصلاحات السياسية الشكلية ، لكنها لم تصل الى الحد الأدنى المطلوب والمقبول من المتظاهرين ، ومنها : إلغاء قانون الطوارىء ومحكمة أمن الدولة ، سن قانون التظاهر السلمي ، إطلاق سراح بعض المعتقلين ، تشكيل حكومة جديدة وإقالة محافظ حمص ، هذه الإجراءات ترافقت مع حملات عسكرية دامية للجيش السوري .

فرضت المواجهة المسلحة نفسها على الثورة في عامها الثاني بعد إمعان النظام في قتل المتظاهرين ، وبدأت الإنشقاقات داخل الجيش السوري وتمّ إنشاء الجيش السوري الحر والتحق الكثير من قادته الى المعارضة ، وتشكلت معارضة سياسية عُرفت ب " المجلس الوطني الانتقالي " عام 2011 ، ثم " المجلس الوطني السوري " وتحول هذا المجلس إلى تجمع ثوريّ عُرف بإسم " الائتلاف الوطني لقوى الثورة المعارضة " ، وعَسْكَرَ النظام السوري الثورة الذي طالما توجس خيفة من النشاط السلمي أكثر من الثورة المسلحة ، إذ يعطيه ذلك فرصة مناسبة لقتال المعارضين وبث صورة نمطية عنهم كإرهابيين ، وبدأ النظام في توظيف البُعد الطائفي لتحويل مسار الثورة ، خاصة وأن معظم المعارضين للنظام هم من السُّنة ، مهّد ذلك إلى دخول إيران وحزب الله الى الأراضي السورية عام 2013 ، تحت ذريعة حماية المقامات الدينية ، وإفشال مؤامرة دولية ضد سوريا ، حينها تمّ الإعلان عن ولادة الدولة الإسلامية في العراق والشام ، ودخل الآلاف من المقاتلين الإسلاميين الى سوريا لمحاربة النظام ، وتمّ إطلاق

[1] BBC NEWS,SYRIA: THE STORY OF THE CONFLICT,2016
www.bbc.co/news/world-middle-east

آستراتيجية التفجيرات المتنقلة وآتهام تنظيم القاعدة والإسلاميين بتنفيذها ، وبدأت تظهر الجماعات الإسلامية الأصولية مما أعطى مبرراً لتدخل الغرب عسكريا في سوريا .[1]

بدأ التحالف الدولي المكون من 60 دولة غاراته على الإرهاب مطلع آب عام 2014 ، وصلت إلى أكثر من 5 الاف ضربة جوية ، معظمها آستهدفت المدنيين وليس تنظيم الدولة الإسلامية الذي تمدد أكثر في المناطق السورية .

جاء التدخل الروسي أيضا مطلع العام 2015 لإنقاذ النظام ، والقضاء على فصائل المعارضة السورية التي تشكّل خطراً على النظام السوري ، في حين أنّ الضربات الجوية الروسية تركزت على مناطق لا تخضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية ، بل إن الاخير إستُعمل لتبرير الوجود العسكري الروسي فقط [2] .

أصبحت سوريا محطة لصراع المحاور (أمريكا ، أوروبا ، دول الخليج ، تركيا) ومحور (روسيا ، الصين ، ايران ، حزب الله) ، بالإضافة الى منظمات مسلحة متعددة ، وأصبحت الأزمة السورية أزمة إقليمية ودوليّة ، اتسعت دائرة الأحداث فيها واستُخدمت فيها الأسلحة المحرمة دولياً، حصدت أرواح الآلاف من المدنيين السوريين .

---

[1] Hugo Slim and Lorenzo Trombetta," Syria Crisis Common Context Analysis", United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, New York 2014, p23

[2] مجلة البيان , العدد 342 , تشرين الثاني2015
www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=4733

فشلت الجامعة العربية في حلّ هذه الأزمة عبر المبادرات العربية ، ثم إنّ الفيتو الروسي –الصيني أفشل أي جهد إقليمي (تركي –عربي) من أجل التخلي عن الحل الأمني في قمع الثورة السورية . تعددت المبادرات والمؤتمرات الدولية والقرارات الأممية بشأن التسوية السياسية للصراع في سوريا دون الوصول الى نتائج ملموسة ، من جنيف 1 وجنيف 2 ثم محادثات فيينا ثم ميونيخ ، وبدت مواقف الدول ليست على وتيرة واحدة فيما يتعلق بالموقف من الأزمة السورية .

خلال هذه الفترة ، تعرض الاقتصاد السوري إلى تراجع كبير في كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد أصبح معدّل النمو سالباً ، وتدهورت قيمة الليرة السورية ، وارتفع معدل التضخم ، وازدادت البطالة ، وتعرضت معظم البُنى التحتية للاقتصاد الوطني لدمار شامل أو جزئي ، وازدهر اقتصاد العنف مع اشتداد المعارك وتخصيص الموارد في خدمة آلة الحرب ، وبات الاقتصاد السوري معرضا للخطر جرّاء الانهيار لمقوماته الاقتصادية ، وبنيته التحتية ورأسماله البشري والمادي .

قُدرت الخسائر الاقتصادية منذ بداية الثورة عام 2011 حتى عام 2014 بحوالي 202.6 مليار دولار امريكي ، مما زاد من حجم الاعتماد على الدعم الخارجي ، أما حجم الخسائر في الناتج المحلي قُدرت حوالي 119.7 مليار دولار امريكي ، وازداد عجز الموازنة العامة من 35.7 % عام 2013 الى 40.5 % عام 2014 ، كما خسر سوق العمل حوالي 2.96 مليون فرصة عمل نتيجة توقف الكتير من المعامل والشركات نتيجة التدمير وآنعدام الامن ، وأصبح 6.7 مليون شخص تحت خط الفقر نتيجة فقدان مصدر الدخل الرئيسي وارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في السوق ، ولم يسلم قطاع التعليم من الأضرار أيضا ، حيث تعرضت 2963 مدرسة معهد الى دمار كلي أو جزئي ممّا

تسبب في آرتفاع معدّلات الغياب ليصل الى 45%، وتراجع حجم الانفاق على التعليم من 35.4 مليار ليرة سورية الى 19.5 مليار ليرة سورية عام 2012 .[1]

مع هذ الوضع الاقتصادي المتدهور ، وفشل جميع التسويات السياسية ، استمرت الغارات الجوية الروسية والسورية باستهداف المناطق المدنية ، المنازل ، المدارس ، المستشفيات والأسواق ، مستخدمة متفجرات وذخائر عنقودية وأسلحة محرمة دولياً ، مثل الأسلحة الكيميائية السامة وغاز الخردل ، كما واصل النظام السوري فرض الحصار على المدنيين ، ومنع المساعدات الإنسانية ، فقصف تلك القوافل عام 2016 ، وتدهورت الأوضاع الإنسانية في هذه المناطق المحاصرة ، كما أنّ تنظيم الدولة الإسلامية مسؤولاً عن انتهكات تشمل قصف أهداف مدنيّة ، وأعمال اختطاف وإخفاء قسري وإعدامات ميدانية وإسترقاق . كل هذه الأحداث أدّت الى مقتل 470000 الف ، واعتقل قسريا أو اختفى أكثر من 117 ألف ، قُتل منهم 12679 نتيجة الضرب والتجويع والعنف .[2]

هذه الأحداث مجتمعة جعلت السوريين يفرّون من مناطق القتال، فبلغ عدد النازحين داخليا حوالي 7.2 مليون نازح ، فيما لجأ آخرون الى الدول المجاورة واوروبا ، وبلغ عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار عام 2017 حوالي 5,276,506 مليون لاجئ ، موزعين كالتالي : تركيا(3 ملايين)، لبنان(1.1 مليون) ،الأردن(650000 الف) ،العراق(233000 الف) ، مصر (122000 الف)، شمال أفريقيا (30000 الف) .

---

[1] تقرير يرصد آثار الازمة السورية عام 2014 ، " سوريا : الاغتراب والعنف " ، المركز السوري لبحوث السياسات ، دمشق ، اذار 2015 ، ص 6-7

[2] التقرير العالمي 2017 , سوريا احداث عام 2016
www.hrw.org/ar/world_report/2017/country_chapters/298280

أمّا في أوروبا فقد وصل عدد طالبي اللجوء حتى عام 2017 حوالي 970.316 الف ، مُنح منهم 400000 حق اللجوء والحماية ، وتستقبل المانيا والسويد 64% من اللاجئين السوريين في اوروبا .[1]

من جهتها حددت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، سبعة عوامل رئيسية دفعت باللاجئين إلى التدفق نحو أوروبا وهي:

أ- آنعدام الأمل واليأس من حصول أي مقاربة للحل حيث فقد الكثير من المواطنين الأمل بالإضافة إلى الظروف البائسة التي يعيشونها.

ب-آرتفاع تكاليف المعيشة وتعميق الفقر في الدول المجاورة كالإيجارات والبدلات المتعددة وآستنزاف المدخرات.

ت-محدودية فرص كسب العيش حيث النقص في توافر الفرص الوظيفية واشتداد المنافسة .

ث-العقبات القانونية التي تعترض تجديد الإقامة حيث يخشى اللاجئون من الاحتجاز

ج- محدودية فرص التعليم

ح- فقدان الأمن

خ- نقص التمويل وتراجع المساعدات الغذائية[2].

[1] UNHCR , Syria emergency , www.unhcr.org/syrian-emergency .html

[2] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الفقر واليأس والتعليم من أسباب ترك اللاجئين السوريين من الدول المجاورة إلى أوروبا، 27 أيلول 2015.
www.unhc.org/ar/news/latest/2015/9/560b8c356.htm

المبحث الثاني: الموقف الاوروبي تجاه أزمة اللاجئين

إنّ مواقف الدول الأوروبية واستجابتها للأزمة ليست واحدة بكل الأحوال ، بل إنّ كل دولة آتجهت في تأييد مسار يتلاءم مع أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حتى مؤسسة الاتحاد الأوروبي ، دبّ الخلاف بين أعضاءها حول هذه القضية التي اجتاحتها فجأة .

إنّ قضية اللاجئين باتت تشكل تحدياً للدول الأوروبية قِبلة اللاجئين ، إذْ أنّ اللجوء إليها يشكل حلاً لمعاناة الكثيرين منهم ، ويؤمن لهم الاستقرار النفسي والدعم المادي .

الفقرة الأولى: المواقف الأوروبية الإيجابية من أزمة اللاجئين

إنّ غالبية اللاجئين الذين يهربون إلى أوروبا يفرون مباشرة من سوريا ، والقليل منهم من دول الجوار ، حيث يعيشون في فراغ قانوني وعالم من الإحباط حيث القيود على تنقلاتهم ، ولا أمل لمستقبل أطفالهم ، إضافة الى تهديد حياتهم نتيجة نقص في التمويل والدعم الإنساني[1].

لا ريب أنّ أزمة اللاجئين السوريين قدْ قسمت أوروبا إلى قسمين، الأول يرحب بحذر باللاجئين الفارّين منْ الحرب كألمانيا والسويد ، يتحصن هذا الفريق بأولوية حماية الإنسان وحرياته الأساسية، تتزعمه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والمفوض الأوروبي جونكر، أما القسم الثاني يعارض آستقبال

---

[1] مهى يحي، "جذور أزمة اللاجئين في أوروبا"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، تشرين أول 2015.
carnegie-mec.org/2015/10/01/ar-pub-61585

اللاجئين بحجّة الهوية القومية والإثنية وحمايتها ، يتزعمه رئيس الحكومة المجرية فيكتور أوربان ، وبكلمة أكثر دقة ، أعادت أزمة اللاجئين إنتاج مفهوم أوروبا الغربية والشرقية[1].

الموقف الألماني

تعدُّ جمهورية ألمانيا الاتحادية إحدى الوجهات الرئيسية لأغلب اللاجئين في العالم خاصّة بعد سياسة الباب المفتوح التي اعتمدتها المستشارة الألمانية ، وعارضها الكثيرون في الاتحاد الأوروبي وحتى في الداخل الألماني ، الذين رأوا في استقبال اللاجئين تهديداً للمجتمع الألماني ، من حيث الاختلاف في الثقافة والعادات والتقاليد والدين واللغة ، كما أن التناقض بين الأعداد المطالبة باللجوء وبين الميزانية المقررة لاستقبال اللاجئين يشكل ضغطاً من حيث القدرة على استيعاب تلك الأعداد وتلبية متطلباتهم ، ودوافع ألمانيا متعددة فهي تتعامل مع موضوع اللاجئين كأزمة داخلية حيث تسعى السياسة الألمانية الى كبح جماح الأزمة واستثمارها في آن معاً على المدى الطويل .[2]

في 18 حزيران 2015 التقت المستشارة الألمانية مع رؤوساء ووزراء الولايات الألمانية في "قمة اللاجئين" الأولى ، وأعلنت أن الآلاف الذين ينتظرون في هنغاريا يمكنهم دخول ألمانيا دون إجراءات

---

[1] Pol Morillas, “The divide between East and west deepens”, Barcelona centre for International affairs, Barcelona, 2015, p.21

[2] غياث بلال، "السياسة الألمانية وأزمة اللاجئين"، الجزيرة، قطر، 13-9-2015
www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/13-92015

الرقابة والتفتيش ودون الرجوع إلى نظام دبلن*، كما قررت الحكومة الاتحادية تقديم بطاقة هوية للاجئين تتضمن إسم اللاجئ وتاريخ ومكان الولادة ومعلومات أخرى .[1]

مع نهاية العالم 2015 تحول قدوم اللاجئين إلى ألمانيا إلى أزمة بعد أن وصل حوالي 1,1 مليون لاجئ ربعهم من السوريين ، شكل ذلك ضغطاً هائلاً على البنية التحتية للإدارة العامة ، ناهيك عن الانقسام السياسي الداخلي في المانيا.

وفي ضوء التطورات التي تشكلت من ضغط اليمين المتطرف والهجمات الإرهابية في الداخل ، أعادت المانيا التفكير في سياسة الباب المفتوح ، وأعلنت عن تسهيل آلية طرد طالبي اللجوء الذين يخالفون القانون، وتستمر الأزمة بالتأرجح ما بين صيغ قبولهم في المجتمع الألماني أو ترحيلهم ، خاصة بعد صدور قرار "الحماية الجزئية" التي لا تتيح للاجئين حق لم شمل أسرهم ، كما أن الحكومة الألمانية أطلقت برنامجاً جديداً لصرف معونات مالية يستفيد منها اللاجئون الذين يريدون العودة الطوعية الى بلدانهم، واستحدثت نظاماً للفحص الأمني على الحدود النمساوية ، تسبب في منع مئات من طالبي اللجوء من دخول البلاد ، وتمّ مصادرة الأشياء الثمينة للاجئين في بعض المناطق .[2]

---

*انشىء نظام دبلن الخاص بالاجئين بموجب اتفاقية دبلن في حزيران 1990 ودخلت حيز التنفيذ في ايلول 1997 وتهدف الى تنسيق العمل بأجراءات اللجوء في اوروبا وتحديد الدولة المسؤولة عن دراسة الطلبات واللجوء وحقوق وواجبات طالب اللجوء والدولة المضيفة

[1] Hans-Peter Trodcher, “Germany’s Political response to the refugee crisis” Deutschland.de, December 30,2015
www.deutschland.de/en/topic/politics/germany europe/germanys-political- response-to-the refugee-crisis

[2] "ألمانيا تستمر في محاولاتها طرد اللاجئين وتطلق برنامجاً تمويلياً لتحضير اللاجئين على الرحيل" ، موقع لاجئ ، refugeesps.net .2017-1-2

الموقف السويدي

السويد واحدة من أكبر المانحين والممولين للمساعدات الإنسانية للاجئين السوريين في أوروبا، ولديها واحدة من أفضل أنظمة اللجوء في العالم ، أصبحت وجهة رئيسية للاجئين السوريين ، حيث أعلنت أنها ستمنح اللجوء لجميع السوريين الذين ثبُت أنهم بحاجة إلى حماية دولية ، وبعد أربع سنوات من منح اللجوء يمكن التقدم بطلب الحصول على الجنسية ، وأيضاً ارتفع فيها معدل الموافقة على طلبات اللجوء من 28% عام 2012 إلى 80% عام 2013. [1]

وأيضاً نتيجة للتدفق الهائل من اللاجئين ، قررت السويد اتخاذ عدَّة قوانين نُفذت عام 2016 فيها تشديد واضح لقانون اللجوء ، بموجبها يحصل كل لاجئ على إقامة مؤقتة لمدة 3 سنوات بدلاً عن الإقامة الدائمة ، باستثناء بعض الفئات مثل الأسر التي لديها أطفال ، والقاصرين دون ذويهم ضمن شروط معينة منها : إعالة أنفسهم ، وإتمام التعليم الثانوي ، والمحولين من قبل الأمم المتحدة . هذه الإجراءات جاءت بحجّة أن المؤسسات والجهات الحكومية المعنية تواجه العديد من المشاكل مما أدّى إلى قصورها عن العمل ، فنجحت السويد في تقليص عدد طالبي اللجوء بفعل القوانين الجديدة ،

[1] Cynthia Orchard,Andrew Miller, “Protection in Europe for Refugees from Syria” Refugees studies centre, University of oxford, September, 2014, pp. 59-60

بالإضافة إلى فرض مزيد من الرقابة على حدودها مع الدانمارك ، حيث انخفضت نسبة اللجوء إلى 40% في كانون أول عام 2016. [1]

أنّ المعاملة الإيجابية التي تلقاها اللاجئون والمتمثلة في معاملتهم إنسانياً ، إضافة الى ذلك سهولة الإجراءات المتبعة ، ومظاهرات الترحيب بهم، والروابط العائلية ، حيث يعتبر اللاجئون أن المانيا والسويد والنروج بلدان آمنة ، وتقدم فرص عمل وإقامة وظروف معيشية أفضل ليست موجودة في بلدان أوروبية أخرى مثل اليونان التي تعاني أزمة إقتصادية حادة.[2]

هناك عدّة أسباب دفعت بعض الدول الأوروبية للتعامل إيجابياً مع قضية اللاجئين السوريين منها:

أولا – الأسباب الاقتصادية

من المتفق عليه أن أوروبا تعاني مشكلة في تركيبتها الديموغرافية ، تُرتب على اقتصاداتها نتائج سلبية عليها . تتلخص هذه المشكلة في وجود قوة عاملة مسنّة وهرمة ، ومعدل مواليد منخفض، ومن أجل المحافظة على النمو الاقتصادي وتجنب الركود ، يجب على الاتحاد الأوروبي زيادة 50 مليون شخص إلى قوته العاملة بحلول عام 2060 .[3]

---

[1] 2016 عام خال من اللاجئين في السويد، الجزيرة، قطر، 26-12-2015
www.aljazeera.net/news/reportsand interviews/2015/12/26/2016

[2] Rossen Kovoutcher, “The Syrian Refugee crisis in Europe”, journal of liberty and International affairs, vol 1, May 20,2016, p.31

[3] Elizabeth Matsangov, “Refugee are an economic benefit, not burden to Europe”, worldFinance, Nov 2.2015.
https://www.worldfinance.com/special-reports/refugees-are-an-economic-benefit-not-burden-to-europe

من هنا فإنّ المجتمعات الهرمة التي تقل فيها نسبة السكان الأصليين في سن العمل تستفيد من اللاجئين الشباب ، هذه القوّة الشابة تدفع الاقتصاد نحو الاستثمار والنمو. وبحسب دراسة لصندوق النقد الدولي ، فإنّ اللاجئين سيضيفون حوالي 0,19% من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي (0,35% في ألمانيا) عام 2016، كما أنّه من المتوقع أن يعززوا الناتج السنوي بنسبة 0,1% بالنسبة للاتحاد الأوروبي ككل و 0,3% في ألمانيا .[1]

كما بيّنت دراسة قام بها ألكسندر بيتز أنّ اللاجئين لهم تأثير إيجابي على سوق العمل والاقتصاد حيث يعززون الاقتصاد المحلي نتيجة القوة الشرائية الإضافية وخلق رأس المال البشري في المناطق الريفية ، فاللاجئون وحتى في أكثر الظروف تقييداً (المخيمات) يمكن ملاحظة نشاطهم الاقتصادي من خلال الشراء والبيع والانتاج والاستهلاك، كما أنهم يتمتعون في الوصول إلى الأسواق الداخلية من خلال النشاط الاقتصادي بينهم وبين العملاء في بلدهم الأم ، حيث ينخرطون في شبكة التجارة العالمية ويقومون بأعمال تجارية عابرة للحدود .[2] ويمكن أن يستفيد السكان الأصليون من مهارات جديدة مفيدة من اللاجئين ، أو القيام بمشاريع وأنشطة اقتصادية ربحية كالحرف اليدوية ، ويتطلب ذلك تخفيف القيود المفروضة على سوق العمل ، و تدريب وتعليم اللاجئين اللغات الأجنبية المحلية ، حيث أنّ إمكانية الحصول على رأس المال يمكن اللاجئين من إنشاء مشاريعهم الخاصة. [3]

---

[1] The Economist, “The economic impact of refugees for good or ill”, Jan 23, 2016. www.economist.com/New/finance-and-economics/216888933

[2] Alexnder Betts, “Refugee economics Rethinking popular assumption”, University of oxford, June 2014 , pp. 10-14

[3] المرجع ذاته، ص 19-20

وتشير دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، أنّه من أجل ضمان فوائد اقتصادية أكبر، يلزم إدماج اللاجئين بسرعة من أجل الحصول على سوق عمل أفضل وإنتاجية أعلى، وخفض ميزانية الإعانات والمساعدات ، وتظهر الدراسة أيضاً أنّ اللاجئين يميلون إلى أن يكونوا مساهمين في المالية العامة ، وبالتالي فإنّ الضرائب التي يدفعها هؤلاء يمكن أنْ تساعد في سد خدمة الدين العام. [1]

بالنسبة الى موضوع البطالة السائدة في بعض الدول الأوروبية ، فإنّ دراسة قام بها مركز أبحاث الاقتصاد الأوروبي ZEW ، تشير إلى أن البطالة الإجمالية لم تتأثر بتدفقات اللاجئين ، حيث أنّهم ينافسون العمّال الأجانب الموجودون مسبقا وليس السكان الأصليين ، وبالتالي فإنّ الزيادة الملحوظة في البطالة الأجنبية في الربع الأول من عام 2016 ، هي على حساب العمالة الأجنبية ، هذه الزيادة تبدو أكثر وضوحاً في المناطق الأكثر تدفقاً للاجئين.[2]

إنّ الدول الغنية يجب عليها الاعتراف باللاجئين ، ذلك أنّ الترحيب بهم هو استثمار يعود بالفوائد الاقتصادية لهذه الدول ، حيث يمكن أنْ يسهم اللاجئون بتنمية العمالة والضرائب والاستهلاك والاستثمار

[1] OECD Economic surveys Germany, OECD, 9 April 2016, pp. 40-45 www.oecd.org/eco/survey/2016.

[2] Markus Gehrstiz, Martin Ungerer, “jobs, crime, and votes- a short- run evaluation of the refugee crisis in Germany”, centre for European economic research, discussion paper, No 16- 086, December 2,2016 , p. 9

وخلق فرص عمل ورفع الإنتاجية وعوائد رأس المال وتحفيز التجارة والاستثمار الدوليين وتعزيز الابتكار والازدهار والنمو[1]

أعتقد أنّ الأثر الاقتصادي للاجئين على البلد المضيف ليس بالضرورة سلبياً ، لأن المجتمع الدولي يساعد الدول والحكومات المضيفة في التعويض عن الأعباء عن طريق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبالتعان مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، حيث يتولد حافز اقتصادي من خلال فتح وتنمية بعض المناطق في هذه البلدان، فضلاً عن توفير فرص العمل للسكان الأصليين في وكالات الإغاثة والتنمية التي تعمل في تطوير البنى التحتية وتنمية المناطق "الهامشية" في الدول المضيفة.

2 – الأسباب الاجتماعية

إنّ تدفقات اللاجئين تُسهم في إغناء الحياة الاجتماعية في الدول المضيفة ، كالتعايش بين أبناء البلد الأصليين واللاجئين يجعل من المجتمع المضيف أكثر تنوعاً وتعدداً ثقافياً وأكثر استفادة من الخبرات والتجارب التي يأتي بها أُناس من أماكن متعددة وخلفيات ثقافية متنوعة، وأيضا تنمية الإتصال والروابط بين البلدان وإثراء حياة السكان الأصليين بالمعارف والمواهب ، وخلق فرص جديدة وتخصيب الخبرات وزيادة التفاعلات الإيجابية [2]، على أن التعددية الثقافية سياسة مأخوذ بها في أوروبا تقوم على مبدأ

---

[1] Philippe Legrain, 'Refugees are not a burden but an opportunity", Organization of economic Co-operation and Development OECD,2016
www.OECD.or/migration/refoyees-are-not-a-burden-but-an-opportunity.htm

[2] Rebecca Kay, Andrew Morrison, "evidencing the social and cultural benefits and costs of migration in scot land", university of Glasgow, 2013, p.39

التوفيق بين الحقوق الفردية والجماعية في التعامل مع الأقليّة بالتكيف مع الخصائص الثقافية التي تهيمن في المجتمع كتعلم اللّغة والمشاركة والتعليم، ومن جهة أخرى يتطلب من الأكثرية التعاون والتكيف مع الأقليات وتبنّي حقوقها وحاجاتها وهويتها المميزة ، فمن واجب الحكومات الاعتراف بالتنوع الإثني والثقافي من خلال ممارسة قيم الديمقراطية والاندماج بكل أشكاله بعيداً عن ممارسة طريق الاكراه والقسر تجاه الأقليات.[1]

إنّ وحدة الجنس البشري تحتم على الشعوب الارتقاء بمستويات التبادل المعرفي من أجل تضييق الخلافات ومحاصرة الصراع الناتج عن الإنغلاق والتقوقع * ، وهذا لا يأتي إلا عن طريق التسامح الذي يفتح الأبواب الواسعة بغية التفاعل والتلاقي مع الآخرين ويفتح طريق الإحتكاك بين الشعوب . [2]

والتسامح القائم على الاحترام المتبادل والقبول بالتنوع الثقافي يُغني المجتمع ، ويؤدي الى التكامل والتفاعل بين الحضارات [3]. هذه المؤشرات الإيجابية بدأت تظهر منْ خلال عدة أوجه أبرزها التغير في الصورة النمطية للآخر * .

---

[1] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الإندماج والتنوع، سلسلة أطروحات دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت، 2010، ص 258– 259.

* لقد تلقت الحضارة الغربية الرأسمالية من الحضارة العربية الإسلامية خلاصة إنجازاتها في مختلف المجالات العلمية، الكيمياء، الطب، الأحياء، الرياضيات والفلك، كما أخذت الحضارة العربية الإسلامية عن اليونان قبل ذلك وآلاف العرب المسلمن يحصلون بدورهم على إنجازات الحضارة الغربية في مجالات العلم والتكنولوجيا.

[2] علي ليلة، تفاعل الحضارات بين إمكانية الإلتقاء وإحتمال الصراع، طبعة أولى، شركة الحريري للطباعة، القاهرة 2006، ص 100.

[3] حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق ، ص 100

* أصبحت بعض المناهج التعليمية الأوروبية تعرض الحضارة العربية الإسلامية بصورة محايدة وتشير إلى معاملة الإسلام للمسيحيين واليهود كأهل كتاب ودور الترجمات العربية في حف التراث العلمي والثقافي للإنسان.

لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا العديد من الخطوات باتجاه إدماج اللاجئين بشكل عام والسوريين بشكل خاص، حيث صدر قرار عن البرلمان الأوروبي عام 2016 يشجع تعليم الفن للجميع بما فيهم اللاجئين والمهاجرين ، ويشجع على مشاركتهم في الحياة الثقافية المحلية، كما أكّد جدول الأعمال الأوروبي للإندماج عام 2011 على دور المجتمعات المحلية في تحفيز الوافدين للمشاركة في الأنشطة الثقافية مما يسهم في التماسك الاجتماعي، وشدّدت المفوضية الأوروبية في خطة العمل لعام 2016 بشأن إدماج رعايا العالم الثالث والمشاركة في الحياة الثقافية كعامل هام في خلق شعور بالإنتماء للمجتمع المضيف والتفاهم والتبادل، وأيضا تبنى الاتحاد الأوروبي مشروع " أربادن " الذي يبحث عن دور الفن في عملية التكيف وتحليل الآثار الإيجابية للفن والأنشطة الإبداعية في القدرة على التكيف والتغيير، وفي حزيران 2016 أجرت المفوضية الأوروبية حواراً مع المنظمات الدولية العاملة في المجال الثقافي من أجل تشجيع الدور الثقافي في تعزيز الاندماج ، خلصت الى أنّ المشاريع المحلية التي تُعنى بالتعبير الثقافي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الإتصال بين الناس ، ويشير التقرير الى ضرورة إيجاد استراتيجيات تسمح إدماج اللاجئين الفارين من مناطق النزاع في المجتمعات الأوروبية مع الحفاظ على جذورهم الوطنية.[1]

الحكومة الألمانية توصلت إلى اتفاق حول قانون خاص للإندماج ، أشارت اليه المستشارة الألمانية أنه "خطوة هائلة" ، بموجبه خصصت الحكومة ميزانية لخلق فرص عمل للاجئين ، وتدريبهم مهنياً ، هذه الخطوات تخولهم حق الحصول على الإقامة المؤقتة قابلة للتجديد، ويحق لأي لاجئ

[1] Magdalena Pasikowska-schnass, “Integration of refugees and Migrants: Participations in cultural activities”, European Parliamentary research service Blog, Feb 8, 2017. http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2017/599260/EPRS_ATA(2017)599260_EN.pdf

الحصول على إقامة دائمة بعد ثلاث سنوات من حصوله على رخصة الإقامة ، على أنّ من واجبات اللاجئ تعلم اللغة الألمانية والحصول على دخل سنوي يضمن تحمل نفقات عيشه في ألمانيا، ويسهم القانون الجديد في تخطي بعض العقبات الإدارية والقانونية أمام طالبي اللجوء.[1]

لا شكّ أنّ عملية إدماج اللاجئين السوريين في المجتمعات الأوروبية ليست بالسهلة ولكنها ليست بالمستحيلة ، انها تتطلب سياسات حكيمة وقرارات جريئة ، وعلى الإتحاد الأوروبي أن يعتبر أن أزمة اللاجئين فرصة لا تعوض حيث المنافع الطويلة الأمد تفوق التكاليف الآنية .

الفقرة الثانية : المواقف الأوروبية السلبية من أزمة اللاجئين

الكتلة الأغنى في العالم ، الاتحاد الأوروبي سعى إلى الحد من وصول اللاجئين إلى أراضيه في إطار السياسات التي باتت تعرف بإسم "قلعة أوروبا" حيث نصب على طول حدوده البرية الأسوار الحديدية ، ترافق ذلك مع نشر قوات حرس الحدود وعقد صفقات مع دول الجوار لمنع وصول اللاجئين إلى أراضيه.

بعض دول أوروبا تنظر الى أزمة اللاجئين نظرة سلبية ، يعود ذلك الى أسباب سياسية ، اقتصادية واجتماعية ، ومع تفاقم الأحداث الأمنية والهجمات الإرهابية التي طالت أوروبا ، تعزز الربط بين مفهوم اللجوء والأمن الدولي ، كانت نتيجته اتخاذ سياسات أكثر تقييداً للاجئين.

---

[1] سميح غاري، "ألمانيا– ما يجب معرفته حول القانون الجديد لدمج اللاجئين"، 25–5–2016
http://www.dw.com/ar/%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%80-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86/a-19282073

اليونان هي نقطة دخول اللاجئين الرئيسية الى أوروبا ، واجهت تدفق اللاجئين السوريين الذين تقطعت بهم السبل في الجزر اليونانية وتمّ احتجازهم ، وتعرضوا لظروف معيشية سيئة ، كما أنّ منظمة العفو الدولية قد وثقت إعادة ملتمسي اللجوء الى تركيا بصورة غير قانونية في انتهاك صارخ لحقوقهم بموجب القانون الدولي، حتى أن بعض اللاجئين أحرق حاويات القمامة نتيجة لتدني درجات الحرارة من أجل البقاء على الحياة. [1]

تعرضت السلطات اليونانية لانتقادات كثيرة بسبب سوء إدارة الأزمة ، وفشلها في التوزيع الكامل لمساعدات الاتحاد الأوروبي بهدف تحسين ظروف استقبال اللاجئين ، بدورها منظمة هيومن رايتس وتش صرّحت أن السلطات اليونانية تحتجز تلقائياً جميع طالبي اللجوء في منشآت مغلقة ترقى إلى الاحتجاز التعسفي ، وأضافت أنّ الشرطة تحتجز ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء الحوامل والأطفال والشيوخ والعجائز ، مع عدم الحصول على رعاية صحية كافية أو مساعدة قانونية ، كما تبنى البرلمان اليوناني قانوناً يسمح بتقييد حركة الوافدين الجدد واحتجازهم لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر حتى البت في طلباتهم.[2]

أمّا في إيطاليا فالوضع ليس أفضل حالاً ، فقد وصل ما يقرب 164700 طالب لجوء عن طريق البحر في تشرين الثاني 2016 ، يعيشون في مرافق طوارئ مؤقتة وفي ظروف متفاوتة ، والاحتجاز هناك أمر شائع حيث سجل 186 حالة عنف وانتهاك معظمها في إيطاليا ، ومنها ضرب اللاجئين وتعذيبهم بالصدمات الكهربائية . وكان في وقت سابق قد أعلن وزير الداخلية الإيطالي أنّه سيتم فتح

---

[1] Iverna MCGowan, “Europe’s cruel migration policies weaken it’s tromp criticism”, Politico, 2-9-2017. https://www.politico.eu/article/europes-cruel-migration-policies-weaken-its-trump-criticism/

[2] هيومن رايتش وتش، "طالبو لجوء محتجزون في اليونان ظروف بائسة ونقص في مواد أساسية" ، 14-4-2016 . https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/14/288855

مراكز احتجاز جديدة في البلاد وتسريع عمليات اللجوء ، كما دعا رئيس الشرطة الإيطالية إلى احتجاز اللاجئين والمهاجرين وترحيلهم حيث اتهمهم بتهديد إستقرار البلاد.[1]

إنّ سياسات الدول الأوروبية الأخرى ليست بأفضل حال، رئيس الوزراء الهولندي مارك روت اعتمد نهج عدم التسامح المطلق مع المهاجرين واللاجئين ووعد بتسريع عمليات الترحيل.

من جهته ، أقرّ البرلمان الهنغاري مشروع قانون يطلب بموجبه من الشرطة ترحيل أي شخص يتواجد بصورة غير شرعية في البلاد دون السماح بإجراء طلب اللجوء ، وتبذل الشرطة الهنغارية جهودها لإبقاء الوافدين خارجها، أمّا رئيس سلوفينيا فقد منح البرلمان سلطة إغلاق الحدود بشكل فعال، وصرّح وزير الداخلية البولندي بلزكزاك أنّ الشاغل الأساسي هو الأمن وإغلاق الحدود وطرد اللاجئين بدون بدائل .[2]

نشير هنا إلى أن إسهام روسيا في الإستجابة للاجئين السوريين يكاد لا يُذكر ، في حين أنّ جيشها تدخل في النزاع السوري بكل ما أوتي من قوة وعزيمة ، وكان أحد الأسباب ألتي أطالت أمد الحرب وبالتالي زيادة عدد اللاجئين ، وأيضا روسيا لم تشارك في مؤتمر لندن للمانحين عام 2016 ، ولم تساهم إلا في 1% من نصيبها من المساعدات وهي أدنى نسبة بين 32 دولة .[3]

---

[1] Judith vonberg, “How some European countries are lightening their refugees polices”, CNN, February 22, 2017.
https://edition.cnn.com/2017/02/22/europe/europe-refugee-policy/index.html

[2] المرجع ذاته

[3] روسيا لا تقدم مساعدات تُذكر للاجئين ، هيومان رايتس واتش .
http://www.hrw.org/ar/news/2016/09/14/29403

لقد عبّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قلقها إزاء الممارسات التقييدية التي تعتمدها بعض بلدان أوروبا والتي تخلق حالة من الفوضى على الحدود الأوروبية ، وخاصة بعد أن أصدر في 18 شباط 2016 روؤساء دوائر الشرطة في النمسا، سلوفينا، كرواتيا، صربيا ومقدونيا بياناً للتعاون من أجل تحديد سمات اللاجئين وتسجيلهم على الحدود مع مقدونيا واليونان ، أدّى ذلك إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال غير المصحوبين مع ذويهم واستغلالهم على أيدي المهربين .[1]

ان خلفية المواقف السلبية لهذه الدول الأوروبية لها أسبابها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وهي كالتالي :

أولا : الأسباب السياسية

شهدت أوروبا تفجيرات طالت مراكز حيوية مهمة كالمطارات ومحطات القطارات الأرضية ، ذهب ضحيتها 364 قتيلاً ومئات الجرحى، وهي عمليات كبدت الأوروبيين أيضاً خسائر مادية كبيرة وأحدثت خراباً في العديد من المواقع التاريخية المهمة للبلاد ، وبسبب القلق الأمني اتخذت السلطات الرسمية في البلدان المستهدفة إجراءات عديدة منها : إعلان حالة الطوارئ القصوى ، وإغلاق الحدود والأماكن العامة ، وفرض حظر التجوال والإجراءات الأمنية الاحترازية ، ونتيجة هذه الأحداث الأمنية

---

[1] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، "بلدان أوروبية تفرض معوقات إضافية على اللاجئين الحدود"، 23 شباط 2016 .
http://www.unhcr.org/ar/news/press/2016/2/56d1e2266.html

غيّرت الدول الأوروبية مواقفها تجاه اللاجئين السوريين، حيث أوقفت فرنسا العمل باتفاقية شينغن ورفضت 65% من طلبات اللجوء ، النروج بدورها أعلنت عن إعادة اللاجئين الى الدول التي دخلوا منها، وأيضا شدّدت كلّ من النمسا والمجر إجراءاتها الحدودية مع سلوفينيا ، ألمانيا أعادت ترتيب سياساتها تجاه اللجوء وفعلّت اتفاقية شينغن بعد تعليقها . [1]

اللاجئون كانوا أول ضحايا الهجمات الإرهابية ، وأُضرمت النيران في مخيماتهم ، وتمّ إحراق المساجد في أكثر من مكان ، وقد تجاوز الأمر في فرنسا إلى المطالبة بغلق المساجد وطرد الأئمة وتجريدهم من الجنسية ، وحماية الحدود ، لم يقتصر الأمر على اللاجئين فقط ، بل تعدّى الأمر الى الإعتداء على العاملين في وكالات الاغاثة ، حيث سجّلت ألمانيا مثلاً أكثر من 450 هجوماً على موظفي وكالات الاغاثة التي تتعامل مع اللاجئين عام 2016 [2]، هذه الأحداث إستغلها اليمين المتطرف الذي يرفض أي نوع من اختلاط الثقافات وتعددها، وبدأت أصوات هذه الأحزاب تزداد للضغط على حكومات بلادهم لوضع حد لقضية اللاجئين ، فتمكنت من جذب اهتمام الناخبين في عدد من الدول الأوروبية ومنها ألمانيا , فرنسا، الدنمارك، المجر، سلوفينيا، النمسا، السويد وبريطانيا. وقد أدّت التفجيرات الإرهابية إلى تأجيج مشاعر الخوف والكراهية في المجتمعات الأوروبية ضد الآخر.[3]

---

[1] حسين عبد العزيز، "هجمات باريس... هل تغير سياسة أوروبا تجاه اللاجئين"،الجزيرة , الدوحة، 23-11-2015
www.aljazeera.net/knowledgedate/opinions/2015/11/22

[2] راجية الديب، "المانيا... حلم اللاجئ السوري"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 4-3-2017.
Acpss.ahram.org.eg/News/15243.aspx

[3] لمى راجح، "صعود اليمين المتطرف ومسألة اللاجئين، الجمهورية، 8 شباط 2017
صعود-اليمين-المتطرف-ومسألة-اللاجئين/https://www.aljumhuriya.net/ar/content

هناك حقيقة لا يمكن إنكارها أيضاً وهي أن أزمة اللاجئين قد أثرت إلى حدّ ما في جيولوبوتيك دول العبور الرئيسية التي تستفيد سياسياً ومالياً جرّاء خوف أوروبا من موجات اللاجئين الجماعية ، حيث تمكنت هذه الدول من وضع أوروبا في موقع المفاوض الضعيف، تركيا مثلاً حاولت المناورة سياسياً في قضية اللاجئين ، وهذا ينسحب على باقي دول العبور التي تطوق الإتحاد الأوروبي من جهات أربع رئيسية وهي: تركيا البلد المجاور لأوروبا، ليبيا وهو بلد عبور مركزي ، مصر كموقع ناشئ للعبور والمغرب وهو بلد له تاريخ طويل من الهجرة نحو أوروبا. [1]

ثانيا – الأسباب الإقتصادية

إن استقبال اللاجئين يثير المخاوف لدى السكان الأصليين من العبء الإقتصادي ، وهذه وجهة النظر المعاكسة ، تُظهر أن العامل الاقتصادي يقلق أوروبا باعتباره حجر الزاوية للأزمة الراهنة ، حيث أنها جاءت في توقيت إقتصادي سيء لأوروبا . إنّ دول أوروبا الشرقية (الفقيرة) تقف موقفاً معادياً للقادمين الجدد ، وترفض استقبالهم بدعوى عدم توفر الإمكانات المالية في الوقت الراهن، في ظل غياب إحصاءات دقيقة حول أعداد اللاجئين، يُعقِّد تقدير التكلفة المالية التي تتحملها الميزانيات الأوروبية من أجل تحمّل أعباء إيوائهم ، وتأمين الرعاية الصحية ، والتعليم ، وتكلفة الدمج الإجتماعي وتمويل السنوات المقبلة . ألمانيا أنفقت عام 2013 نحو 1,5 مليار يورو على طالبي اللجوء ، وهذا لن يكون بمقدور

[1] Nina Nyberg Serensen, Nauja Kteist Hans Luch, “Europe and the refugee situation human security Implication”. Danish institute to International studies, Denemark, 2017, pp. 42-43

الدول الأوروبية الفقيرة تمويل استيعاب اللاجئين والتي يمكن أنْ تتراوح تكلفتها ما بين 18 الى 32 مليار يورو عام 2015.[1]

إنّ النظرة السلبية التي يروج لها المعارضون لسياسة قبول اللاجئين تقوم على فكرة أنّ العواقب ستكون سلبية نتيجة تزايد أعداد اللاجئين الذي يضغط بدوره على سوق العمل ، وتنخفض الأجور نتيجة العرض الذي يفوق الطلب ، ونتيجة المنافسة قد يفقد المواطنون الأصليون وظائفهم ، كذلك فإنّ احتمال انخفاض الخدمات الاجتماعية ستزداد بسبب منافسة المستفيدين الجدد .[2]

هذه الأمور ترتّب أعباءاً مالية على الموازنة العامة في البلدان الأوروبية، فالبلدان الرئيسية التي تستقبل لاجئين تتحمل نفقات إضافية، ألمانيا مثلاً توقعت إضافة 0,5% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً لتلبية الاحتياجات الأولية للاجئين عام 2016، أما النمسا 0,3% السويد 0,9% أما على مستوى الاقتصادات الأوروبية حوالي 0,1% إلى 0,2% من الناتج المحلي الإجمالي. [3]

---

[1] هشام محمود، "إستيعاب اللاجئين يكلف أوروبا 23 مليار يورو هذا العام"، 13-9-2015
www.aleqt.com/2015/09/13/article-990688.html

[2] Jordi Baracia, “Pressure and Opportunity in the Labor Markets”, Barcelona centre for International affairs, Barcelona, November 2015, pp14

[3] OECD “How will the refugee surge affect the European economy”, migration Police debates, No 8, November 2015, p. 2
https://www.oecd.org/migration/How-will-the-refugee-surge-affect-the-European-economy.pdf

ثالثا – الأسباب الاجتماعية والثقافية

إنّ وجود اللاجئين في البلدان المضيفة له آثاره الاجتماعية والثقافية بسبب اختلاف الدين واللغة والثقافة والعرف والعادات وأنماط السلوك والديمغرافيا والإندماج داخل المجتمعات المضيفة.

ففي حال وجود اختلاف إثني بين اللاجئين والسكان الأصليين فإن ذلك يؤدي إلى التوتر والعداوات ، ويزيد الأمر تعقيداً الفشل في التواصل والتفاهم الناجم عن الاختلافات المذكورة أعلاه والتي يمكن أن تشكل حاجزاً خطيراً ، إضافة إلى ذلك فإنّ وجود مجموعة إثنية من اللاجئين قد تؤثر على التوازن الإثني للسكان الأصليين ، يخلق ذلك خللاً داخل المجتمعات ، يستغله المحافظون في الترويج لشعاراتهم الإنعزالية والإنفصالية والكراهية للاجئين.[1]

كثيرٌ من المجتمعات المضيفة تواجه أشكالاً متنوعة من التغير الاجتماعي والثقافي، تحديات الهوية وزيادة التوترات الطائفية والدينية والايديولوجية ، الذي يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار الاجتماعي في البلد المضيف ، حتّى أنّ ذلك يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول ويشكل تهديداً للأمن الدولي. [2]

---

[1] UNHCR standing committee, “social and economic impact of large refugee populations on host developing countries”, January 6 1997.
http://www.unhcr.org/excom/standcom/3ae68d0e10/social-economic-impact-large-refugee-populations-host-developing-countries.html

[2] Cheludo Butale, “The socio- cultural impact of cross-border refugee flows and the possible spread of conflict in host countries in Africa” International association for political science students, April 2016.
http://www.iapss.org/wp/2015/04/16/the-socio-cultural-impact-of-cross-border-refugee-flows-and-the-possible-spread-of-conflicts-in-host-countries-in-africa/

إنّ أزمة اللاجئين في نظر بعض الباحثين هي مسألة ثقافية أكثر من كونها مجرد أعداد ودعم لوجستي، والحقيقة أنّ الدول الأوروبية لم تعطِ أولوية كفاية لهذه المسألة ، ولم تأخذ الاختلاف الثقافي على محمل الجد في قضايا عديدة مثل حقوق المرأة والأقليات والحريات الفردية والهوية والمواطنة ، لقد آضطرت السلطات الألمانية والسويدية إلى اتخاذ تدابير لحماية المرأة في الأماكن العامة من التحرشات الجنسية التي تتعرض لها ، حيث تشير التقارير إلى ازدياد حالات التحرش الجنسي حيث أن 600 إمرأة تعرضت لذلك في مدينة كولونيا الألمانية ليلة رأس السنة. [1]

القضية الأهم هي هاجس الهوية الأوروبية ، واتهام الاتحاد الأوروبي بالتخلي عن مسؤولياته وإهمال مواطنيه ، وزادت حدّة هذه النقاشات من خلال تدفق اللاجئين المسلمين والحديث عن "تسونامي إسلامي" بسبب فقدان الهوية الأوروبية حيث يغزو شباب المسلمين أوروبا ، وهم بذلك يشكلون تهديداً للثقافة الأوروبية نتيجة تكاثر أعداد المسلمين ، وهذا سبباً رئيسياً في إغلاق الحدود أمام اللاجئين، إذ صرح رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان أنّ "معظم اللاجئين ليسوا مسيحيين ، بل مسلمين ، هذه قضية مهمة ، لأن أوروبا والهوية الأوروبية متجذرة في المسيحية.[2]

إنّ الحديث الرئيسي في أوروبا خاصة من المتعصبين والقوميين هي أنّ عالمهم الأوروبي ينهار تحت تأثير تدفق اللاجئين الوافدين من ثقافات لا يمكنهم الاختلاط معها ، وبذلك تنتشر في أوروبا مقولة أنّه سيتم آستبدال السكان الأصليين بالغرباء الذين يخربون هوية البلدان، وانتشرت في ألمانيا هذه النظرية

---

[1] Paulina Neuding, “Europe’s Refugee culture clash”, Project syndicate, June 2016 www.projectsyndicate.org/commentary/Europe-refugees-new-reality-for-women-by-parlina-2016-06

[1] Yolonda Onghena, “The valves crises calling the European union itself into Question”, BARCELONA centre for International affairs, Nov.2015,p.9

من خلال حركة "بيغيدا" التي تعني حرفياً أوروبيون وطنيون ضد أسلمة الغرب . إنّ دحض هذه الأفكار تتطلب عملاً شاقاً ، وخاصة إذا ما تمّ تجاهل تاريخ أوروبا الطويل في الحركة الإنسانية ، وآختلاط الثقافات ، وتجاهل حقيقة أنّ وصول العرب والمسلمين إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية ساعد في إعمار فرنسا.[1]

أخيراً، يجب الإشارة إلى أثر سلبي مهم على المستوى الوطني للدولة الأم للاجئين حيث تفقد سوريا مئات الآلاف من مواطنيها سنوياً ، يُحدث ذلك خللاً في التركيبة السكانية ، يؤثر في نواحي عديدة منها اضمحلال الطبقة الوسطى ، وفقدان عنصر الشباب وهو عنصر مهم في عملية إعادة الإعمار خاصّة أنّه واستناداً إلى إحصاء مكتب العمل السويدي ومجلس الهجرة ،أنّ اللاجئين السوريون هم الأكثر تعليماً إذ أنّ 37% منهم حاصل على شهادات جامعية أو فوق الثانوية. [2]

ولا يسعنا إلا أنْ نستذكر صور آلاف اللاجئين الأوروبيين الهاربين من ويلات الحرب العالمية على شواطئ القارة الأفريقية والبحر المتوسط ، حين آوتهم مصر وسوريا والأردن وغيرها ، إلا أنّ ذلك لا يخفي نماذج ناجحة إلى حد ما تبنتها بعض الدول مثل ألمانيا والسويد في محاولة لتقديم صورة إنسانية لأزمة اللاجئين.

[1] Natalie Nougayrede, “Refugees aren’t the problem– Europe’s identity crisis”, the guardian, 31October 2016.
www.theguardian.com/commenisfree/2016/oct/31

[2] خيار اللجوء إلى أوروبا وتداعياته على الأزمة السورية، سياسات عربية، وحدة تحليل السياسات، العدد 16، ايلول 2001 ، ص 108.

الفصل الثاني

التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في أوروبا وأثره على العلاقات الدولية

إنّ أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا وإن كانت إنسانية بالدرجة الأولى، تعدّ من الإعتبارات السياسية التي أخذت مجراها في واقع الأحداث، فسعت كل دولة أو حتى كل طرف سياسي واجتماعي داخل الدولة إلى تجيير الأزمة لصالحه والاستفادة من تسجيل نقاط سياسية من خلالها.

وكذلك فقد كان لهذه الأزمة آثاراً واضحة على العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي وبين مؤسسات الاتحاد نفسه ظهر واضحاً في المواقف والخطابات السياسية.

المبحث الأول: التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في اوروبا

تُطرح علامات إستفهام كثيرة عن أسباب إستقبال أوروبا للاجئين السوريين بطريقة إنتقائية للفئات المستهدفة، فهل هو العجز السكاني والحاجة إلى اليد العاملة والإستفادة من طاقات اللاجئين وضخ دم جديد في دول أوروبا الهرمة أم أنّ النزعة الإنسانية قد حركت ساكناً في ضمير أوروبا؟

الفقرة الأولى : مفهوم التوظيف السياسي ، مقاربته لأزمة اللاجئين السوريين في أوروبا

التوظيف أو الإستغلال السياسي هو ممارسة تفاعلية حيث أنّ المُستغِل يمارس السيطرة على أشخاص آخرين عادةً ضد إرادتهم أو ضد مصالحهم ، ويحمل هذا المفهوم آثاراً سلبية إذ أنّه ينتهك المعايير الإجتماعية ، وبمعنى أكثر دقة فهو يعني شكل من أشكال التأثير الغير مشروع ، وهذا ما يحصل عندما يوظّف السياسيون وسائل الإعلام للتأثير على الناخبين من خلال الخطابات. [1]

إنّ مفهوم اللاجئ بحد ذاته مفهوم سياسي ، يُستغل من قبل الجهات الحكومية الفاعلة لغرض تحقيق مصالح الدولة الخاصة في أوقات محددة ، فخلال عصبة الأمم كان مفهوم اللاجئ يتحدد على ضوء مصالح الدولة ، وقيمة اللاجئ يحدده الموقع الجيوسياسي للدولة ، وأفضل مثال على ذلك استبعاد عناية ورعاية أي لاجئ خارج أوروبا ، فالإلتزامات الناشئة عن تعريف اللاجئ حينها كانت تتشكل وفقاً لمصالح الدول المنتصرة التي لم تقدم الحماية للفارين من العنف للذين لم يكونوا سياسيين بارزين ، أو يشكلون إحراجاً سياسياً ، مثل الإيطاليين أو الأسبان أو شعوب شرق أفريقيا ، وخلال الحرب العالمية الأولى والثانية نستطيع أن نرى كيف تم توظيف وضع "اللاجئ" وفقاً لمصالح القوى المهيمنة في النظام الدولي [2].

وعند آنتهاء الحرب العالمية الثانية ، حددت القوى العظمى مفهوم اللاجئ في إطار مصالحها من خلال إنشاء نظام للاجئين تستطيع من خلاله الدول الأوروبية الحفاظ على مصالحها وإغفال أي

---

[1] Tuna A.van Dijk, “Discourse and Manipulation”, Discourse &society, SAGE publication, London, 2006,p360

[2] Giulia Barnhisel, “The effects of political framing: who is refuges? Undergraduate honor thesis, Thesis advisor Michaele fergvson, university of Colorado, Boulder, 2016, pp. 37-39

شخص ليس أوروبياً وتضييق مبدأ الحماية عمداً ، وهذا ما حصل في الاتفاقيات الخاصة للاجئين عام 1951 من خلال الحفاظ على الحد الجغرافي[1] .

بالعودة إلى أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا، فالأمثلة كثيرة حول توظيف هذه الأزمة في السياسة الأوروبية ، فالاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا خير شاهد على ذلك.

ينصُّ الاتفاق الأوروبي _التركي على أن تستعيد تركيا جميع اللاجئين والمهاجرين الذين عبروا إلى اليونان بطريقة غير شرعية ومن بينهم لاجئين سوريين ، في مقابل استقبال أوروبا لبعض اللاجئين السوريين من تركيا مقابل كل لاجئ يُعاد إليها من دول الإتحاد ، فضلاً عن إعادة توطين اللاجئين السوريين بالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كما ينص الاتفاق على منح تركيا مزايا مالية ، حيث وافق الاتحاد الأوروبي في هذا السياق على تسريع صرف مبلغ ثلاثة مليارات يورو تعهد سابقاً بدفعها إلى تركيا ، إلى جانب توفير ثلاثة مليارات أخرى بحلول عام 2018 ، وإعفاء الأتراك من تأشيرة الدخول الى دول الإتحاد وتسريع عملية إنضمام تركيا اليه .[2]

هذا الاتفاق يظهر توظيف أزمة اللاجئين من قبل الحكومات الأوروبية المتأثرة بضغط الجماعات التي تكره الاجانب ، بالإضافة إلى بعض السياسيين المهتمين بإعادة انتخابهم ، فالإتفاق يعطي موافقة ضمنية أوروبية على مواصلة تركيا هجومها على الأكراد في إطار مكافحة الإرهاب.[3]

---

[1] Giulia Barnhisel , المرجع السابق ، ص 44-45

[2] بنود الاتفاق الاوروبي التركي بشأن اللاجئين التركي بشأن اللاجئين , الجزيرة , قطر , 19-03-2016
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/3/19/

[3] Mehmet Ugur, "EU-Turkey "agreement" on Syrian refugees: An Illegal and shameful deal", social Europe, 17 March 2016.
https://www.socialeurope.eu/eu-turkey-agreement-syrian-refugees-illegal-shameful-deal

إنّ الحكومة التركية ومن خلال الاتفاق مع أوروبا ، آستخدمت اللاجئين السوريين كورقة مساومة مع الأتحاد الأوروبي ، فهي ترى أن الاتفاق يؤمن لها منافع سياسية واقتصادية ، تسعى من خلاله أنقرة إلى تأكيد وجودها كقوة سياسية لا يمكن تجاوزها والاستغناء عنها في حل الأزمات الإقليمية ، بما فيها أزمة اللاجئين ، أما الاتحاد الأوروبي فيعتبر تركيا أحد شركائها في القضايا الأمنية ، وفي ضبط الحدود ومواجهة أزمة اللاجئين ، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية إذ تعد الشريك الخامس للإتحاد حسب بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي[1] . وعلى الرغم من المنافع المتبادلة بين أطراف الإتفاق ، إلا أنّ إنعكاساته السلبية على اللاجئين كبيرة ، حيث لاُ يسمح لطالبي اللجوء مغادرة الجزر اليونانية ، حيث يواجهوا هناك ظروف لا إنسانية ومعاملة مهينة ، وفي هذا الإطار صرّح مسؤول في الأمم المتحدة أن الاتفاق المذكور قد يترك اللاجئين السوريين دون حماية ، ويُسهم في إمكانية إعادتهم إلى مناطق الحرب ، أما مدير منظمة العفو الدولية في أوروبا جون والهويسن قال "إنه يوم قاتم حقاً، إنها صفقة قاتمة، يتم الإحتفال به من قبل الناس الذين يرقصون على قبر حماية اللاجئين، الذين يريدون فرض قلعة اوروبا والذين لا يريدون هؤلاء في بلادنا". [2]

إنّ إثارة أزمة اللاجئين قد يكون مصطنعاً من أجل استخدامها لتنفيذ عدّة أهداف ، فبعد الإثارة المنسقة لصورة الطفل الكردي الغريق على الشواطئ التركية عام 2015 ، ثم تعبئة الرأي العام الأوروبي، نظمت مظاهرات تدعو إلى إستقبال اللاجئين، حينها بدأ الناس بالإلتجاء إلى أوروبا، فأخذت

---

[1] " تركيا والإتحاد الأوروبي: عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، وحدة تحليل السياسات ، قطر ، نيسان 2016 .

[2] "EU- Turkey deal could see Syrian refugees back in war zones, say UN", The guardian 8 March 2016.
www.the guardian.com/world/2016/mar/08/un-refugee-agency-criticises-quick-fix-eu-turkey-deal

حاجتها من أعداد اللاجئين ثم أعيد العمل بنظام دبلن وأغلقت الحدود الأوروبية وانتهت أزمة اللاجئين في ربح بشري استفادت فيه بعض الدول من القوى العاملة الأجنبية ، مثال ذلك توظيف الصناعات الألمانية الثقيلة 800000 عامل مع الحد الأدنى للأجور.[1]

وهكذا وظفت ألمانيا أزمة اللاجئين في مصلحتها السياسية والاقتصادية على الرغم من الجانب الإنساني ، فهي بحاجة إلى تغطية عجز نسبة الولادات ، حيث أشار رئيس معهد هامبورغ للإقتصاد الدولي أن نقص المواليد يعكس نتائج سلبية في آداء ألمانيا في التنافس العالمي ، وبالتالي فإنّ الحكومة الألمانية ترى أن البلاد بحاجة ماسة إلى اللاجئين لتعويض هذا النقص. [2]

اليونان أيضاً استغلت أزمة اللاجئين كورقة مساومة مع الإتحاد الأوروبي للحصول على مزيد من المساعدات المالية والاقتصادية للخروج من أزمتها الإقتصادية المستفحلة ، فقد صرح وزير الخارجية " بإطلاق موجة مليونية من المهاجرين والجهاديين على أوروبا ما لمْ يدعمنا الإتحاد الأوروبي" ، وأيضا أعلن وزير الدفاع اليوناني بأن بلاده ستزوّد المهاجرين وطالبي اللجوء وثائق سفر رسمية ، تُخوّلهم بالتنقل الحر ضمن منطقة اليورو، وبذلك لا تنفك اليونان تطالب الاتحاد الأوروبي بالمزيد من العون بحجة اللاجئين.[3]

---

[1] Thierry Meyssan, “How the European union is manipulating the Syrian refuges”, Voltaire network, Damascus, 2May2016, www.voltairenet.org/article191568.html

[2] معن أبو عمار ، " هل إحتضان ألمانيا للاجئين السوريين ذو أهداف إستراتيجية أم إنسانية ؟ " ، الإقتصادي ، 11 ايلول 2015 .
https://aliqtisadi.com/673339-ألمانيا-إلى-اللجوء/

[3] " اليونان تهدد أوروبا بالجهاديين"، نون بوست، 11-4-2015. https://www.noonpost.org/content/5794

رئيس الاتحاد الأوروبي من جهته أعلن أن تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا يستخدمه بعض القادة الأجانب لإضعاف الاتحاد سياسياً ، وهذه إشارة إلى روسيا ووسائلها الإعلامية التي تستغل أزمة اللاجئين في أوروبا لزرع مزيد من الانقسامات داخل الاتحاد، فروسيا تستخدم المجتمع الناطق بالروسية في ألمانيا لخلق مزيد من المعارضة لسياسة ميركل حول اللاجئين.[1]

مدير مركز الاتصالات والمعلومات الاستراتيجية التابع للأمم المتحدة قال أن لديه دليلاً قاطعاً على أنّ روسيا تؤسس شبكة تسيطر عليها وتستخدمها في ألمانيا ، تستغل فيها أزمة اللاجئين بهدف التأثير في العملية السياسية الداخلية في المانيا ، وتأليب الرأي العام وإثارة العنف حول أزمة اللاجئين من أجل خلق قوة دفع باتجاه تغيير سياسي للإطاحة بأنجيلا ميركل ذلك أنّها كانت من أشد المؤيدين للعقوبات ضد نظام بوتين. [2]

أزمة اللاجئين قد تكون أيضا أداة للسياسة الخارجية للدول الأوروبية لاستغلالها ضمن برامج الدعاية السياسية ، حيث أنّ السياسيين في بعض العواصم الأوروبية الذين يرحبون رسمياً باللاجئين هم ذاتهم يرحِّلون اللاجئين ، إنّها مثال واضح للدعاية الأوروبية لاستخدامها في السياسة الخارجية ، بالإضافة الى أنّ استقبال اللاجئين لاعتبارات إنسانية غالباً ما يكون إنتقائياً ومحدوداً تُقرره المصلحة القومية والدبلوماسية للدولة المضيفة ، وهو بمثابة إعلان موقف سياسي عن عدم الرضا عن الأوضاع

---

[1] Jody Dempsey, “Russia’s Manipulation of Germany’s refugee problem”, Carnegie Europe, Belgium, January 28, 2016. Carnegieeurope.eu/strategic Europe

[2]Daniel Boffey, “Russia stoking refugee unrest in Germany to topple Angela Merkel”, The guardian, 5 March 2016.
www.theguardian.com/world/2016/mar/05/Russia-refugee-germany-agela-merkel-migration-Vladimir-Putin

السياسية والاقتصادية في بلد المنشأ ، فتلعب قضية اللاجئين دوراً في عملية تسجيل الدولة المضيفة نقاطاً في المفاوضات الدولية على غرار الاتفاق الأوروبي– التركي ، فالهدف لأوروبا هو سياسة خارجية تُوظف فيها أزمة اللاجئين كاختبار بشأن إمكانية نجاح آستخدامها في المفاوضات الدولية. [1]

تشهد أوروبا موجة تغير في المزاج السياسي العام ، أحزاب اليمين المتطرف حققت نجاحات لافتة في الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية في عدد من البلدان الأوروبية ذات الديمقراطيات العريقة مثل بريطانيا ، فرنسا ، النمسا ، هولندا ، سويسرا ، السويد ، الدنمارك والنرويج . وبالرغم من تفاوت النتائج التي حققتها هذه الأحزاب ، إلاّ أنّها تمكنت بالفعل من خلق إرباك سياسي ضمن الأنظمة الأوروبية .

إرتكزت هذه الأحزاب اليمينية في أوروبا على ظاهرة تصاعد الكراهية ضد المسلمين (الأسلامفوبيا) ، والتي بدأت تستشري في المجتمعات الأوربية لتصبح ايديولوجية تؤمن بقيم رجعية ، تحضّ على العنف والنظرة السلبية للآخر، وترفض العقلانية والمنطق وحقوق الإنسان ، وتنمي مخاوف الناخبين من الخطر الأمني الذي يتهدد أوروبا بسبب استقبال مئات الآلاف من اللاجئين ، حيث يرى هؤلاء المتطرفون أنّ الأجانب يشكلون خطراً على وجه أوروبا المسيحي ، وأن تزايد أعدادهم وارتفاع نسبة المواليد في صفوفهم يمكن أنْ يغير الخريطة الديمغرافية في أوروبا ، ويستشهدون بالأعداد الكبيرة للاجئين في فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

لقد تمكنت هذه الأحزاب من الوصول إلى السلطة في بلدان أوروبية عديدة كما ذكرنا أعلاه ، في ألمانيا مثلاً ، تقدم حزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني المعادي للاجئين ، وتمكن من دخول المجلس

[1] Geoffrey McDonald, “Europe’s Propaganda Coup: “Welcome, Refugees!” Counterpunch, september17,2015
www.counterpunch.org/2015/09/17/europes-propaganda-coup-welcome-refugee

النيابي . في فرنسا حصل حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف على 6,6 مليون صوت في إنتخابات المناطق الفرنسية ، وهذا يعتبر رقماً قياسياً غير مسبوق جعل من الحزب منافساً حقيقياً في الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي حصلت عام 2016 ، حين استغل الحزب قضية المهاجرين واللاجئين وخلط بين الإسلام والإرهاب .[1]

في بريطانيا حقق "حزب الإستقلال" انتصارات هامة بتفوقه في الانتخابات المحلية عام 2016 ودخوله مجلس العموم لأول مرة ، وكذلك فوز تيار "بريكسيت" في إستفتاء تاريخي أدّى إلى خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، الأمر ذاته حصل في الانتخابات السويدية التي جرت عام 2014 حيث أحرز "الحزب الديمقراطي" 13% من الأصوات ، وتقدم "حزب الشعب" في الدانمارك قائمة الأحزاب السياسية في إنتخابات البرلمان الأوروبي عام 2014 ، في النمسا كان صعود اليمين بارزاً خلال الإنتخابات الرئاسية عام 2016 حيث تصدرت مرشحة "حزب الحرية" اليميني المتطرف الجولة الأولى وحصولها على 36,4% من الأصوات مع أنّها خسرت في جولة الإعادة أمام مرشح حزب الخضر، إلا أنّ خسارتها كانت بفارق ضئيل لم تجاوز بضعة الاف من الأصوات.[2]

إعتمد الخطاب اليميني المتطرف في معاركه السياسية والانتخابية على إشكالية الهوية الثقافية وتهديدات الهجرة واللجوء ، متسلحاً بها لترويج برامجه المتطرفة ، ومقدماً مسألة الانغلاق على الوطن والأمّة وإغلاق الحدود ومنع دخول الأجانب وسيلة لحماية الهوية الوطنية ، وإظهار اللاجئين العرب والمسلمين عامل تهديد مباشر للهوية المسيحية لأوروبا من جهة ، وتهديد ديمغرافي يجعل من أوروبا قارة

---

[1] عمار عوض، "اليمين الأوروبي المتطرف يقطف "السلطة من أكتاف المهاجرين"، الخليج، 21-6-2016
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/ab78240d-8a96-4426-b519-fa6028c19928

[2] باسم راشد، " تحالفات جديدة: تأثيرات صعود اليمين على السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 18-1-2017

مسلمة في السنوات القادمة ، بالقياس إلى ارتفاع معدلات الولادات عند الأسر المسلمة ، بخاصة وأنَّ نسبة المسلمين في أوروبا صارت تفوق العشرين مليون نسمة، منهم ستة ملايين في فرنسا وحدها.

لقد تجلّى توظيف أزمة اللاجئين في أوروبا في كل المستويات الإعلامية والسياسية والخطابات والجامعات وحركات المجتمع المدني وهو أشد أشكال الإستغلال خطورة " بسبب العنف الجسدي والعرقي المباشر الذي يضفي الشرعية على وجود هذه الايديولوجيات التي تسعى إلى تشويه الحقائق والأرقام والنقاشات"[1] . إنّ اللاجئين عندما يصلون أوروبا تستغلهم جميع الأطراف.

يتبيّن لنا أن التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في أوروبا كان أمراً فعلياً وأوجد توتراً في العلاقات السياسية بين الدول الأوروبية .

الفقرة الثانية : تسييس المساعدات الإنسانية

تستند المساعدات الإنسانية الى معايير أساسية في العمل الإنساني وهي : الحيادية ، الإستقلالية، الإنسانية ، عدم التحيّز . هذه المعايير تبنّتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات دوليّة غير حكومية عديدة عام 1995 .

والتسييس عبارة عن حرف المعونات الإنسانية بعيداً عن تلك المبادىء السامية ، أي عندما تتعرض تلك المعايير والمبادىء الأساسية للخرق على حساب التبريرات السياسية . فالمعونات هي آخر

[1] Mariam Tuma, “Exploitation of Refugees left, right and Centre” The dispatch Box the Holloway political journal, December 1, 2016.
/https://the-despatch-box.com/category/refugees

نافذة للأمل بالنسبة لمن هم بحاجة للتخفيف من معاناتهم ، والتركيز على إنقاذ أرواحهم بغض النظر عن اللون ، العرق ، الدين ، الطبقة الاجتماعية والرأي السياسي ، حيث يجب أنّ تُقدم هذه المساعدات على أساس الاحتياجات الضرورية .[1]

إنّ سياسات الاتحاد الأوروبي تتحدى مبادىء العمل الإنساني حيث تجاهل احتياجات اللاجئين والتركيز بالمقابل على المصالح السياسية والأمنية ، وحينها تصبح المساعدات مجرد أداة لإدارة الأزمة ، ذلك أنّ الواقع والتحديات العملية تفرض صعوبة التمسك بهذه المبادىء .

المفوضية الأوروبية أعلنت أنّ نهجها سيشمل بالإضافة الى مساعدة اللاجئين المتضررين الدفاع عن المصالح والقيم الأوروبية ، وتخفيف الآثار السلبية بالنسبة للاتحاد ومواطنيه من آنعدام الأمن والصراعات الخارجية ، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة الإرهاب والحد من الهجرة .[2]

إنّ المعونات اعتبرت وسيلة هامة في منع الهجمات الإرهابية ، حيث الإعتقاد أنّ المعونات يمكن أنْ تقلل من آحتمال وقوع هجمات إرهابية بسبب مساعدة اللاجئين والفقراء ورفع مستوى معيشتهم الذي من شأنه أنْ يكفل ابتعادهم عن الأفكار المتطرفة ، فالإتحاد الأوروبي قد ركز على المواضيع

---

[1]Charlotte Deny , " Beyond principle vs politics Humanitarian aid in the European union ", Arena working paper 2 , Arena Centre for European Studies , university of Oslo , Nov 2014.

http://www.sv.uio.no/arena/english/research/publications/arena-working-papers/2014/wp11-14.pdf

[2] المرجع ذاته ، ص 10 – 13

الأمنية في مقاربته للإغاثة والمساعدة الإنسانية حين أنّها تكون دائماً في خدمة السياسة الخارجيّة[1] . كما عمد الإتحاد الأوروبي إلى تقديم مساعدات مالية لدول الجوار السوري من أجل رفع مستوى المعيشة للاجئين السوريين والحيلولة دون تفكيرهم باللجوء إلى أوروبا ، ذلك إن أيقاف المساعدات عنهم في دول الجوار يدفعهم إلى التفكير بالتوجه إلى أوروبا ، كذلك فقد التزم القادة الأوروبيون في قمة بروكسل الطارئة في أيلول عام 2015 بدفع مليار يورو إضافية إلى وكالات الأمم المتحدة التي تساعد اللاجئين في الدول المجاورة لسوريا[2] . هذا وقد أطلق الاتحاد الأوروبي وتركيا أكبر برامج المساعدات الإنسانية في تاريخه في إطار صفقة تهدف إلى وقف تدفقات اللاجئين إلى دول الاتحاد ، حيث أعلنت المفوضية الأوروبية عن إطلاق برنامج "شبكات الحماية الإجتماعية الطارئة" (ESSN) لتوفير الظروف اللائقة لمليون لاجئ في تركيا حتى العام 2017 في المقابل التزمت تركيا بإبقاء اللاجئين على أراضيها [3] .

إنّ الحصول على تلك المساعدات مرتبط بمجموعة من أهداف السياسة الخارجية وأهمها التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ، وذلك يظهر واضحاً حيث أنّ دور المصالح القومية تلعب دورها في سياسة المعونات الفرنسية حيث يتم تقديمها وفقاً لمصالح الدفاع الوطني الفرنسي ومكافحة الإرهاب .[4]

---

[1] Clair Apodaca, “foreign aid as foreign policy tool”, oxford university press, Department of Political science, April 2017, politics.oxfordre.com

[2] "أوروبا تدخل على خط برنامج الغذاء العالمي لتخفيف الهجرة"، RT، 2015/10/8
https://arabic.rt.com/news/798414-#/برنامج-الأغذية-العالمي-اللاجئين-الأزمة-السورية-الأردن-مخيمات

[3] "الإتحاد الأوروبي يطلق في تركيا أكبر برامجه للمساعدات الإنسانية"، RT 26-9-2016
https://arabic.rt.com/news/842578-/الاتحاد-الأوروبي-يطلق-أكبر-مرنامج-المساعدات-الإنسانية-في-تركيا

[4] “Whose aid is it antway? Politicizing aid in conflicts and crisis “, Oxfam, 10 Feb 2011. https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/whose-aid-is-it-anyway-politicizing-aid-in-conflicts-and-crises-121669

كذلك فإنّ المملكة المتحدة أكدت على تسييس المساعدات الإنسانية بهدف توفير فرص العمل في بلدان العبور من أجل إقناع اللاجئين السوريين بالبقاء في الشرق الأوسط وخارج أوروبا [1].

ألمانيا من جهتها ربطت بين تقديم المساعدات المالية والعودة الطوعية اللاجئين الذين رُفضت طلبات لجوئهم ، حيث يقوم مكتب الهجرة واللاجئين بتقديم مبلغاً يصل إلى 1200 يورو لمن يتراجع عن تقديم طلب اللجوء.

تتبنى الدول المساعدات الانسانية كأداة سياسية أيضاً حيث أنّ الوكالات والمنظمات الدولية الإغاثية تتعرض للضغوط لدعم هذه الجهة أو تلك ، فهي تتعرض للتشهير والمضايقات أو حتى الترحيل ، وبذلك فإنّ نشاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يُسمح بها تعتمد على سياسات الحكومة المضيفة ، حتى الدول المانحة تعتمد في تمويلها على مدى قبولها وإدراك اللاجئين لسياستها الخارجية [2] . الحكومة التركية أجبرت منظمة ميرسي الأمريكية للإغاثة على التوقف عن مساعدة اللاجئين السوريين بعد تدهور العلاقات مع واشنطن على خلفية الإنقلاب الذي حصل [3] .

---

[1] Myriam Francois, “The politicization of aids at Syrian’s donor conference in London “, Middleeast eye, Feb 2016.
http://www.middleeasteye.net/columns/politicisation-aid-syrias-donor-conference-london-1921562420

[2] Gil Loescher، مرجع سابق ، ص 30

[3] Raf Sanchez, “Turkey forces aid group Mercy Corps to shut down its operations “, the telegraph, 8 March2017.
https://www.telegraph.co.uk/news/2017/03/08/turkey-forces-aid-group-mercy-corps-shut-operations/

كذلك فقد رحّلت تركيا الأجانب الذين يعملون في المجال الإنساني مع اللاجئين السوريين واعتقلت موظفين تابعين الى منظمة الهيئة الطبية الدولية (IMC) للإعتراض على تقديم مساعدات إنسانية للأكراد [1].

إنّ المساعدة الإنسانية سواء تعلق الأمر بمن يمنحها أو من يتسلمها ، يجب أنْ تتماشى دائماً مع المبادئ المرتبطة بكافة الأنشطة الإنسانية ، من الحياد وعدم التحيز، ويجب ألا تتغلب الاعتبارات السياسية على تلك المبادئ. إنّ المساعدة المادية للمتضررين عمل نبيل لا يتحقق إلا عن طريق تيسير الأمور، وتسييس العمل الإنساني إحدى العقبات التي تعترض هذا الطريق

المبحث الثاني: تأثير أزمة اللاجئين السوريين في اوروبا على العلاقات الدولية

إنّ أزمات اللاجئين على مرّ الأزمات كانت لها تداعيات سياسيّة واجتماعية وثقافيّة على العلاقات الدوليّة ، وأزمة اللاجئين بشكل عام والسوريين بشكل خاص ، لا بدّ لها من تأثيرات على المستوى الدولي تتعلق بالاتحاد الأوروبي ومفاهيم الأمن البشري والسيادة .

---

[1] Karen Deyoung, Kareen Fahim,“Turkey deports foreigners working with Syrian refugees “, the Washington post, April 26, 2017.
https://www.washingtonpost.com/world/turkey-arrests-more-than-1000-suspected-followers-of-us-based-cleric/2017/04/26/dfa33540-2a6c-11e7-86b7-5d31b5fdc114_story.html?noredirect=on&utm_term=.e0f21fb7970a

الفقرة الأولى : تأثير الأزمة على دول الإتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية

لقد استغلت دول أوروبا الشرقية أزمة اللاجئين من أجل ممارسة الضغوط على دول أوروبا الغربية بهدف إدخال إصلاحات على نظام عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، وتقليص هيمنة الأخير على الدول الأعضاء ، مقابل تعزيز سلطات المؤسسات والحكومات الوطنية في الدول الأعضاء ، وهي ترى أنّها فرصة تاريخية لتمرير التعديلات المطلوبة ، بناءً على معطيات جديدة تتمثل في تولي حكومة يمينية محافظة مقاليد الحكم في بولندا، وظهور رغبة لدى بريطانيا في التعاون مع دول أوروبا الشرقية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، لتمرير الإصلاحات التي تنادي بها، وفي اتجاه عودة السيطرة إلى الحكومات والبرلمانات الوطنية على مقاليد الأمور في بلدانهم مقابل تقليص صلاحيات الاتحاد والمفوضية الأوروبية .

لقد بدأت دول أوروبا الشرقية في مزاحمة دول أوروبا الغربية وتتكتل فيما بينها لإيجاد قوة لها داخل الاتحاد ، في مواجهة المانيا وفرنسا وبقية الدول الأعضاء في أوروبا الغربية ، ما دفع المفوضية الأوروبية إلى التفكير في استخدام البند السابع من اتفاقية الاتحاد الأوروبي ضد بولندا، الخاص بانتهاك الدول الأعضاء لمعايير وقيم الاتحاد الأوروبي ، بعد أن أقدمت حكومتها اليمينية الجديدة على تنفيذ تغييرات تحد من سلطات المحكمة الدستورية وتهدد حرية الإعلام ، وتظهر العداء تجاه اللاجئين المسلمين ، بشكل أزعج قادة الإتحاد الأوروبي ولا يتفق ومعاييره ، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى إيواء اللاجئين دون تمييز قائم عن العرق أو الدين، وتوزيع اللاجئين بشكل عادل ومحايد على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

ومع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولأسباب متعددة منها قضية اللاجئين ، وصعوبة تطبيق الإجراءات الأوروبية المتمثلة في معاهدة "دبلن" ، التي تحمل مسئولية التعامل مع

اللاجئين ودراسة حالتهم مع أول دولة أوروبية يصلون إليها، وهو ما كان مستحيلا مع تدفقات وصلت إلى مئات الآلاف ، في ظل ضغط الرأي العام البريطاني الرافض للاجئين بحجة تأثيرهم على سوق العمل والخدمات العامة ، كانت أزمة اللجوء والهجرة من العوامل الأساسية للتصويت لمصلحة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.[1]

مع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، فقَدَ التوازن القائم بين لندن _ باريس _ برلين ، وفقَدَ قوة نووية صاحبة مقعد دائم في مجلس الأمن، وتحول إلى قطب تحيط به قوتين نوويتين عند الأطراف بريطانيا العضو السابق، وروسيا الخصم اللدود، إضافة لفقدانه إمتدادًا إستراتيجيًا عبر الأطلسي بفقدان دور بريطانيا المحوري في الربط بين بروكسل وواشنطن .[2]

إنّ الفشل في تضييق هذه الفجوة يضع مصير الاتحاد الأوروبي على طريق التفكك ، فالخطاب اليميني المتشدد الذي ينادي بالعودة إلى الدولة القومية والهوية الوطنية ، والذي ينشر الكراهية والخوف من الايديولوجيات الأخرى ، يجعل أوروبا وديمقراطيتها عرضة لليمين المتطرف وسياساته التي تعتمد الكراهية تجاه المهاجرين واللاجئين متسلحين بفكرة الأمن وحماية المواطنين .[3]

إنّ أزمة اللاجئين باتت واحدة من أكثر الأزمات تأثيراً في السياسة الأوروبية ، إذ أنّها أثّرت على تآكل ثقة الأوروبيين في مؤسسات الاتحاد وعدم استجابته اللازمة والسريعة للأزمة ، وربما ليس على

---

[1] هادي عصمت كارس , " مستقبل الاندماج الاوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة " ، السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، مصر، -12-2016

[2] Tim Oliver, “A European Union without the United Kingdom: The Geopplotics of a British Exit from the EU”, the London School of Economics and Political Scinece, Feb 28, 2016.
http://www.lse.ac.uk/ideas/research/updates/eu-without-uk

[3] Claudia Postel Nicescu, “Europe’s New Identify: The Refugee Crisis and the Rise of Nationalism”, Europe’s Journal of Psychology, v.12(2), May 2016

استعداد للتعامل مع موجات جديدة من اللجوء والهجرة ، وبذلك فإنّ فشل سياسات الاتحاد الأوروبي ستزيد من خطر احتماليات انقسامه [1] .

إنّ أخطر ما يواجه الاتحاد هو فقدان عنصر التضامن بين أعضاءه نتيجة هذه الأزمة ، وهي المرة الأولى التي تثير فيها هذه التحديات الجديدة تباعد الدول الأعضاء وإمكانية إبطال عملية التكامل ، حيث أعادت هذه الأزمة تشكيل السياسة الأوروبية فعلياً بين القوميين من جهة ، وأحزاب الوسط التي يعتمد عليها الاتحاد تقليدياً على من جهة أخرى ، وبالتالي فإنّه يصبح هدفاً لمعظم الحركات اليمينية المناهضة لتأسيسه ، وعليه فإن الاتحاد الأوروبي كقوة سياسية سيتعرض للهشاشة أكثر خاصة إذا استجابت الدول الأوروبية لهذه التحديات بشكل فردي [2] .

الاتحاد الأوروبي مشروع سياسي يقترب من التفكك في مواجهة الأزمات :مليون لاجيء كلفوا القارة انقسام غير مسبوق ، وحدود مغلقة، وتكتلات في مواجهة أخرى، وصعود غير مسبوق لليمين المتطرف ، وعجز عن تنسيق آلية مواجهة مشتركة ، وجاء خروج البريطاني لتؤكد هشاشته .

أمّا في السياسة الخارجية للاتحاد ، فقد ضغطت الأزمة من أجل أن يلعب دوراً مؤثراً في الأزمة السورية الراهنة ، والذي كان حكراً على روسيا وامريكا ، وهذا مؤشر على توجه القادة الأوروبين

---

[1] Will jones, Alexnder Teytel Boym, DaliBor Rohac, “Europe’s refugee crisis pressure points and solutions”, American Enterprise institute, April 2017, p.12.
/http://www.aei.org/publication/europes-refugee-crisis-pressure-points-and-solutions

[2] Stefan lehne, “How the refugee crisis will reshape the EU”, Carnegie Europe , Feb 04,2016
http://carnegieeurope.eu/2016/02/04/how-refugee-crisis-will-reshape-eu-pub-62650

نحو ملف الأزمة السورية على اعتبارها مصدراً لموجات اللجوء .[1] وعليه إنّ تدفق اللاجئين جعل أوروبا تأخذ مكاناً رافعاً لها في أي تسوية في سوريا ، والمشاركة في الحلول ووضع موطئ قدم لها في عملية إعادة البناء بعد إنتهاء الحرب[2] .

إنّ ضغط تدفق اللاجئين أدّى إلى تغير الأولويات السياسية الأوروبية في الشرق الأوسط ، فبعد أن كانت تهدف إلى تغيير السلطة الحاكمة في سوريا والقضاء على المنظمات الإرهابية ، تبدو التغيرات واضحة المعالم من خلال التركيز على وقف تدفقات اللاجئين السوريين إلى أوروبا ، ثم السعي إلى التغيير السياسي في سوريا من خلال الوسائل السياسية ، ذلك أن تكثيف العمليات العسكرية في سوريا سيزيد من تدفق اللاجئين ، وبالتالي فإنّ الحوار مع القوات الأجنبية المشاركة في النزاع المسلح سيكون ضرورياً لأسباب متنوعة أهمها محاولة الحد من الهجرة واللجوء والتي لن تكون مهمة سهلة في أوروبا .

وبما أنّ الشرق الأوسط من أكثر الأقاليم آضطراباً ، وبحكم الموقع فإنّه سيؤثر على الاتحاد الأوروبي ، ويشكل خطراً على الاستقرار الإقليمي ، وبالتالي على المصالح الأوروبية ، إذاً هذه المنطقة تشكل مصدر تهديد دائم لأوروبا بفعل اللجوء والهجرة غير الشرعية منها وإليه ، ما يرفع بدوره الضغط الاقليمي والدولي من أجل إستعادة السلام .

يمكن القول أنّ أزمة اللاجئين فرضت نفسها بقوة على الدول الغربية للبحث عن حلول ممكنة حيال الأزمة السورية ذلك أنّها لن تستطيع تحمل أعباء تدفق اللاجئين إلى أراضيها وهذا ما يفرض عليها تنسيقاً أكبر مع الدول الأقليمية المجاورة وخاصة التي ترفض الخيار العسكري، ولكن ليس ذلك بالمهمة

---

[1] محمد سرحان ، " الهجرة وتحولات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي " ، العربي الجديد ، 17-09-2015 www.alaraby.co.uk/opinion/2015/9/16/-الهجرة-وتحولات-السياسة-الخارجية-للاتحاد-ا الاوروبي

[2] " تأثير العامل السياسي على اللاجئين " ، المركز السوري للأبحاث والدراسات القانونية ، 24-7-2017 www.sl-center.org/news/71?language=arabic

السهلة للوصول إلى تسوية في ظل ارتفاع حدَّة الخلافات بين هذه الدول وتنوع أجندتها السياسية والاقتصادية.

يتبين لنا أن أزمة اللاجئين السوريين قد أثرت فعلياً في العلاقات بين دول أوروبا ، حيث أعادت الأزمة العلاقات الأوروبية إلى فترة الحرب الباردة حيث إنقسمت القارة الأوروبية الى معسكرين : أوروبا الغربية وأوروبا الشرقيّة .

الفقرة الثانية:تأثير أزمة اللاجئين على مفهوم السيادة ،الأمن الإنساني ،السلم والأمن الدوليين

لم تعُد تهديدات السلم والأمن الدوليين حكراً على الحروب والنزاعات المسلحة ، بلْ ظهرت مسببات أخرى تنتهك حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني تشكل مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين منها الإرهاب الدولي ، انتشار أسلحة الدمار الشامل ، انتهاك حقوق الفئات المحمية والمدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني ، ومنها أزمة اللاجئين .

إنّ مجلس الأمن المنوط به مهام الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ونتيجة الإستخدام المتكرر لحق النقض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين ، لم يستطع تنفيذ مهامه في إيجاد تسوية للأزمة السورية ، هذه الأزمة التي تنتج آلاف القتلى وملايين الجرحى واللاجئين ، فقد استخدمت روسيا حق النقض 12 مرة ضد مشاريع قرارات بشأن الأزمة السورية تقدمت بها جامعة الدول العربية ودول أوروبا وأمريكا ، أبرزها مشاريع قرارات بشأن الهجوم الكيميائي على المدنيين ، وملاحقة أركان النظام ، والتحقيقات حول هذا الهجوم ، وإدانة قصف حلب ، وقف إطلاق النار[1] ، حتى القرارت التي اتخذها لم

[1] هل تستخدم روسيا الفيتو دائما لمنع قرارات مجلس الأمن ضد سوريا ؟ بي بي سي ، 17 نيسان 2018
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-43800890

يأتِ عليها ذكر اللاجئين باستثناء فقرة يتيمة في القرار رقم 2254 في 18 كانون الأول 2015 حول الأزمة السورية ، حيث أكّد على "الأهمية البالغة للحاجة الماسة لإيجاد شروط العودة الآمنة والطوعية للاجئين، والنازحين داخلياً لمناطق سكنهم الأصلية، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة طبقاً للقانون الدولي بما في ذلك الشروط المعمول بها الواردة في «الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين»، والأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان المضيفة للاجئين ." [1] .

أما الجمعية العامة ، فقد اكتفت في قمة الأمم المتحدة للاجئين ألتي عُقدت في 19 أيلول2015 "بإعلان نيويورك" الذي اشتمل على التزامات في معالجة قضايا اللجوء والهجرة وزيادة الإستجابة للاجئين، ودعم الدول والمجتمعات المضيفة لهم ، من خلال وضع إطار شامل ، ومبادئ توجيهية بشأن معاملة اللاجئين والمهاجرين في خلال مؤتمر حكومي دولي في العام 2018[2] ، إلّا أن قرارات الجمعية العمومية تصدر على شكل توصيات غير ملزمة للدول ، أي لا تستند إلى أساس قانوني إلزامي .

إنّ أزمات اللاجئين تمثل تحدياً للمفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مثل السيادة والأمن الدولي والإنساني ، وتعكس احتياجاً حقيقياً للتفاعل على المستوى العالمي وتحقيق انتصارات في قضايا إنسانية دولية ، والانتقال من الإطار الوطني والقومي الذي لم يعد كافياً ، إلى الإطار الإقليمي والعالمي.[3]

---

[1] الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 2254 (2015) بشأن سوريا
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/443/32/PDF/N1544332.pdf?OpenElement

[2] الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين ، الدورة 71، 13أيلول 2016
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/71/L.1

[3] أماني قنديل ، المجتمع المدني العالمي ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2002 ، ص 31

إنّ تدفقات اللاجئين تمثل تحدياً لمفهوم السيادة الوطنية ، إذ يتم إعادة صياغته مع تركيز متزايد على قضايا اللجوء ، الهجرة ، الحدود والهوية ، ذلك أنها قضية أبعد من حدود أي أمة أو دولة واحدة ، وبالتالي فإنّ الدول في أشد الحاجة للتعاون فيما بينها ، ومناقشة هذه القضايا انتقلت من الحدود الوطنية إلى العمل الجماعي .

إنّ بروز فاعلين جدد(منظمات دولية حكومية وغير حكومية ، جمعيات إغاثية) إلى جانب الدولة في معالجة قضايا اللاجئين ، أثّروا في المفهوم التقليدي لسيادة الدولة ، وهذا ما يحدث عندما تتحول قضية داخلية إلى قضية عالمية ، حيث توسعت أجندة القضايا ذات السمة العالمية مثل الجندر ، البيئة ، مكافحة الفقر ، اللاجئين وغيرها .

إنّ وحدة المصير البشري تتجه نحو الترابط بشكل أكبر ، وتحولت السياسة الدولية من مفهوم السيادة إلى مفهوم الشراكة في تقرير مصير العالم ، وإظهار القدرة على العمل المشترك في بلورة سياسة تعاون دولي فيما يخص قضية اللاجئين.[1]

كما أن التحديات العالمية الجديدة ومنها أزمة اللاجئين ، جعلت مفهوم الأمن البشري يتجاوز الاعتبارات العسكرية ، ليصبح أكثر مواءمة للحياة الاجتماعية ، وبالتالي فإنّ موضوع الأمن الاجتماعي تفلّت من مرجعية الدولة إلى المجتمع الدولي .[2]

---

[1] برهان غليون ، " تحولات السياسة الدولية .. من مفهوم السيادة إلى مفهوم الشراكة " ، الجزيرة ، ، 30 -12- 200

[2] الياس أبو جودة " مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة " ، مجلة الجيش ، عدد 74 ، تشرين أول2010.

ومع تفاقم المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية ، والتي شكلت مصدر قلق دولي حول مستقبل البشرية وأمنها، ومنها قضية اللاجئين والمهاجرين ، وعجز الدولة منفردة عن مواجهة هذه التحديات ونتائجها على صعيد الأمن العالمي ، برز الاهتمام الدولي بآتجاه الأمن البشري ، الذي شكّل مُعطى جديد في العلاقات الدولية نظراً لعلاقته الوطيدة بالسلم والأمن الدوليين .[1]

من هنا يتبين لنا أن أزمة اللاجئين شكلت عامل تأثير متبادل للعلاقات بين القوى العظمى ،نتيجة الخلاف حول الأزمة السورية ، وأيضا كيف أن أزمة اللاجئين أثرت في المفاهيم الدوليّة وأعادت إنتاج علاقات إنسانية عابرة للدول .

[1] إلياس أبو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، طبعة أولى ، بيروت ، 2008 ، ص8

الخاتمة

إنّ أزمة اللاجئين السوريين هي أزمة سياسية كما أنّها مأساة إنسانية ، وقدْ حان الوقت لإيجاد حلول نهائية وليست مجتزأة ، إنّ خيار التوطين أو الاندماج ليس نهائيا بالنسبة للكثير من اللاجئين، فقد يساعد في حل مشكلة البعض منهم ، ولكنّه يشكل تعاملا جزئيا مع الأزمة ، هذه الحلول مؤقتة وليست بديلا عن الحل النهائي ، وهو العودة إلى وطنهم الأم سوريا ، والمشاركة في إعمارها ، وذلك لن يحصل إذا كان السبب الرئيسي لتدفق اللاجئين ما زال قائما من خلال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب السوري .

بعد هذه الدراسة توصلنا إلى عدَّة استنتاجات أهمها:

-أزمة اللاجئين ليست حدثًا لمرة واحدة ، بل مستمرّة وتنذر بمزيد من الضغط في المستقبل نتيجة مجموعة من الأسباب، منها والصراعات التي لا نهاية لها في أكثر من منطقة في العالم.

- عدم الإلتزام الأوروبي الكامل بتطبيق موجبات القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة لحماية اللاجئين ومعاهدة 1951 وبروتوكولها 1967 ، والمثل الأوضح هو التحايل على القانون الدولي في مجال الإعادة القسرية للاجئين من خلال تقديم المال والمساعدات لتحفيزهم على العودة الى سوريا ممّا أدّى إلى تراجع ثقة اللاجئين بنظام الحماية المنصوص عليه في القوانين الدولية وضعف دور المنظمات الدولية والحقوقية في توعية اللاجئين حول حقوقهم .

– إنّ السياسات الأوروبية في مجال اللجوء غير موحدة ومتناسقة وتعتمد بشكل كبير على الإجراءات الفردية ، في حين أنّ بعض الدول الأوروبية آعتبرت أن هذه مشكلة تخصُّ المجتمع الأوروبي عامة، فيما ترى دول أخرى أنّها قضية داخلية لكل دولة .

– إن الربط بين الإرهاب واللاجئين مقاربة غير عادلة ، فاللاجئون الذين قدموا إلى أوروبا ليس بهدف زعزعة الاستقرار الأوروبي وتدمير الهوية الأوروبية وإظهار الكره للمجتمع الأوروبي، بل أنّهم فروّا من الاضطهاد والظلم والموت والجوع والحصار وفقدان الأمل، أمّا العمليات الإرهابية وإن حصلت ولكنها مرتبطة بأجندات خارجية هدفها مطاردة اللاجئين حتى خارج سوريا.

– إنّ تصوير اللاجئين السوريين في الإعلام الأوروبي على أنه غزو للحضارة الأوروبية وثقافتها ليس في محله، التاريخ يُظهر أنّ اللاجئين قادرين على التكيف بدرجة كبيرة وعلى استعداد للعمل والإنتاج عندما تتسنى لهم الفرص اللازمة للاندماج في المجتمعات الأوروبية.

– إن الاستغلال السياسي للأزمة السورية كان واضحا ، فالأحزاب السياسية اليمنية الطامحة للوصول إلى سدّه الحكم قد وظّفت هذه الأزمة ، وسعت إلى تغيير الأوضاع السياسية في المجتمعات الأوروبية بما يتوافق مع رؤيتها وايديولوجيتها حول اللجوء وحاولت تعميمها وأخذت تتهم زوراً عامة اللاجئين بذنوب خاصتهم.

– لمْ تسلمْ المساعدات الإنسانية من فصول التسيس حيث لم تُحترم مبادئ العمل الإنساني وتوحيد الجهود لإنقاذ حياة اللاجئين دونما تمييز على أي أساس ، وتمّ ربط المعونات الإنسانية بالأهداف السياسية للدول الأوروبية .

– في ضوء هذا الإستغلال السياسي الواضح فإنّ مستقبل اللاجئين السوريين في أوروبا على المحك ، فالإنقسام السياسي الأوروبي سيرتد سلباً عليهم وخاصة في ظل وجود تجاذبات سياسية بين الدول الأوروبية وخاصّة أنّ أوروبا تمرُّ بمرحلة حرجة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها، كما أن أولويات السياسات الأوروبية حيال اللاجئين تبدو ضبابية الملامح خاصة بعد ازدياد التدخلات الدولية في النزاع السوري.

_ إنّ قصور مجلس الأمن في معالجة للأزمة السورية يتسبب مزيداً من تدفقات اللاجئين ، وبالتالي المزيد من آنتهاكات حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين المنصوص عليها في المواثيق الدولية .

وبناءً على الاستنتاجات أعلاه أقترح بعض التوصيات منها:

_ يجب على الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، تقديم دعم أكبر للبلدان التي تستضيف اللاجئين ، والدعم المطلوب هو دعم مالي ، حتى يتسنى لتلك البلدان المستضيفة أن توفر خدمات أساسية مثل التعليم ، الإسكان والرعاية الصحية المناسبة للاجئين، وبالإضافة تقديم الدعم في صورة مزايا تجارية كي تستطيع تلك الدول أن توفر فرص التوظيف لكل من اللاجئين ومواطنيها على حد سواء.

_ دعوة المجتمع الدولي إلى تأمين الحماية للمدنيين داخل سوريا، من خلال تأمين مناطق حظر جوي تمنع الهجمات الصاروخية والغارات الجوية للنظام، وبالتالي توفّر مكاناً آمناً للسوريين داخل بلدهم، بدلاً من البحث عن أماكن لتوطينهم خارج بلدانهم.

_ الدول الاوروبية معنيّة في التدخل بفعالية أكبر من أجل التوصل إلى حلّ نهائي للأزمة السورية كونها قِبلة اللاجئين .

– يجب على الاتحاد الأوروبي تطوير نظام اللجوء الأوروبي والإعتراف بحق اللاجئين بالحصول على اللجوء بعيدا عن استغلال هذه الازمة الإنسانية للحصول على مكتسبات سياسية على حساب اللاجئين ، وأنْ تعمل على احترام حقوق الإنسان بما يتناسب مع حجم هذه الأزمة وتسهيل الحصول على التأشيرات ولمّ الشمل وتفعيل برامج إعادة التوطين ووضع برنامج إقليمي للاجئين الأكثر تضرراً من الأزمة السورية.

_ مجلس الأمن بما يملك من إختصاص وسلطة معالجة القضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، يجب عليه اتخاذ خطوات جريئة ومبادرات لحل أزمة اللاجئين العالمية .

لائحة المراجع بالعربية

المصادر

- القرآن الكريم، سورة التوبة، آية 56-57

الكتب

- أبو جودة إلياس ، الأمن البشري وسيادة الدول ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، طبعة أولى ، بيروت ، 2008

- أمر الله برهان، حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008

- ترو أحمد تمارا، اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013.

- الجويبر عبد الرحمن، إدارة الأزمات والمفاوضات المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية، الطبعة الثالثة، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2011.

- جرانت أ.ج وتمبرلي، هارولد، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789- 1950، ترجمة بهاء فهيمي، الطبعة السادسة، مؤسسة سجل العرب، 2001.

- حسين السيد عدنان، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، دار أمواج، بيروت، 2003.

- خيري بشر غادة، الإتفاقيات الخاصة بحقوق اللاجئين وآليات حمايتهم، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2017.

- الخضيري أحمد محسن، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية،القاهرة 2002.

- سعيد السيد، إستراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث دور العلاقات العامة، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة 2006.

- الشيلي زهير، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية، خمسون عاماً من العمل الإنساني، المعهد العربي لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2001.

- صبح علي، الصراع الدولي، نصف قرن، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 1998.

– صالح محمد محسن، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينين، الطبعة الأولى، أكاديمية دراسات اللاجئين ومركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2014.

– الصلابي محمد محمد، علي، الحريات من القرآن الكريم حرية التفكير والإعتقاد والحريات الشخصية ، طبعة أولى، دار إبن حزم ، بيروت 2013.

– الصالحي كامران، قواعد القانون الدولي الإنساني والتعامل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، 2008.

– عبد الغفور أحمد محمد ، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربيّة: دراسة نقدية وتحليليّة ، الجزء الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003

– عبد الباسط عاهر، إدارة الأزمات رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الكلمة للنشر والتوزيع المقررة، مصر 2002.

– علاء حامد سلوى، دور القيادة في إدارة الأزمات، كتاب الأمة، العدد 1666، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، قطر، 1463هـ.

– غزال إسماعيل، قانون التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية.

– فان دام نيقولاس، الصراع على السلطة في سوريا الطائفية والإقليمية والعشائرية السياسية 1961–1995، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

_ قنديل أماني ، المجتمع المدني العالمي ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2002 ، ص 31

– كالينيكوس أليكسي، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الإشتراكية، مصر.

– الكيلاني إبراهيم عبدالله، إدارة الأزمات مقاربة التراث... والآخر، كتاب الأمه، العدد 131، مركز البحوث والدراسات، قطر، 1430هـ.

– كالسهوفين فريتس، وتسغفلا، ليزابيت، ضوابط تحكم خوض الحرب مدخل للقانون الدولي الإنساني، ترجمة أحمد عبد العليم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، جنيف، 2004.

– ليله علي، تفاعل الحضارات بين إمكانية الإلتقاء وإحتمال الصراع، الطبعة الأولى، شركة الحريري للطباعة، القاهرة، 2006.

– المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجموعة من المواثيق الدولية والإقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق إهتمام المفوضية ط2 المكتب الإقليمي، مصر، 2007.

– مجيد علي، حسام الدين، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الإندماج والتنوع، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

– المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى إتفاقية 1950 وبروتوكولها 1967 الخاصيين بوضع اللاجئين، جنيف، أيلول 1979.

– نصر ربيع، محسن زكي، أبو إسماعيل خالد، الأزمة السورية: الجذور والأزمات الإقتصادية والإجتماعية، المركز العربي لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، دمشق 2013.

– الوالي عبد المجيد، إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي تعليق على إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2000.

– واكيم جمال، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.

المعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية

_ الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها عام 1967

اعتمدها يوم 28 تموز/يوليه 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي الانعقاد بمقتضى قرارها رقم 429 (د–5 (المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1950.

_ الإتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين مجلس وزراء جامعة الدول العربية قرار رقم 5389 د ع (101) ج 3 تاريخ 27 / 03/ 1994.

_ إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في افريقيا التي اعتمدهامجلس رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السادسة 10 أيلول 1969.

_ إتفاقية مونتيفيديو بشأن الملجأ السياسي والمأوى 4 آب 1939 ، الأوروغواي

_ إتفاقية كاراكاس بشأن الملجأ الإقليمي والدبلوماسي أقرته منظمة الدول الأمريكية في فنزويلا، رقم 18 28-03-1954 .

_ إعلان قرطاجنة للاجئين إعتمدتها دول أمريكا الوسطى والمكسيك وبنما في كولومبيا 22تشرين الثاني1984.

_ إتفاقيات جنيف الأربعة عام 1949 وبروتوكولها الإضافي الأول والثاني عام 1977.

_ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948

_ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر1966

_ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١ (المؤرخ في ١٦ آانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦

الأبحاث والدراسات والمقالات

- أبو جودة إلياس " مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة "، مجلة الجيش، عدد 74 ، تشرين أول2010

- أبو هاشم أيمن، "إستقصاء حقوق اللاجئين في القوانين الدولية وتحديات نفاذها"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2016/11/8 مأخوذ من موقع http://haramoon.org/archives/

- أبو عمار معن، "هل إحتضان ألمانيا للاجئين السوريين ذو أهداف إستراتيجية أم إنسانية؟" الإقتصادي، 11-9-2015 مأخوذ من موقع sy.aliqtisadia.com

- أحمد محمد صافيناز، "أسباب الأزمة: إنهيارات داخلية"، الأهرام، العدد 47.34، السنة 140، 15-12- 2015 مأخوذ من موقع www.ahram.org.eg/news/

- بلال غياث، "السياسة الألمانية" وأزمة اللاجئين"، الجزيرة، قطر، 13-9-2015 مأخوذ من موقع www.aljazeera.net

- ثاور إيشان، "التاريخ المنسي لمخيمات اللاجئين الأوروبين في الشرق الأوسط"، الشرق الأوسط، عدد 137.4.

- التوبة غازي، "الثورة السورية: الأسباب والتطورات"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن 24-6-2012 المأخوذ من الموقع www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-7-2012.htm

- التوبة غازي، "الطائفة العلوية وحكم آل الأسد"، الجزيرة، قطر، 16-4-2012 المأخوذ من الموقع www.aljazeera.net/knowledgegate/2012/4/16

- ثاور أيشان، "التاريخ المنسي لمخيمات اللاجئين الأوروبيين في الشرق الأوسط"، جريدة الشرق الأوسط الصادرة عن الشركة السعودية للأبحاث والنشر، عدد 4. 137، 6-6-2016 المأخوذ من موقع www.aawsat.com/home/article/6572212,2016

- جزان محمد، "سياسات الإصلاح الإقتصادي بين النظرية والممارسة (مثال سورية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الثاني، دمشق 2005.

- الحداد كمال "القانون الدولي الإنساني"، مجلة الحياة النيابية، المجلد 51، حزيران 2004.

- حسين حسناء، "قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي: السياقات والأهداف، مركز الجزيرة للدراسات، 22-12-2015.

- دراجي إبراهيم، "مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها"، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الذي تنظمه جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، الرياض، 3-4/10/2011، 1-42.

- ديب راجية، "المانيا... حلم اللاجئ السوري"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 4-3-2017 المأخوذ من موقع. Acpss.ahram.org.eg/News/15243.aspx

- الرويلي بن هلهول علي، "الأزمات وتعريفها- أبعادها- أسبابها"، الحلقة العلمية الخاصة لمنسوبي وزارة الخارجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 30/4- 4/5/2011، 1-41.

- راشد باسم، "تحالفات جديدة: تأثيرات صعود اليمين على السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 18-1-2017.

- راجح لمى، "صعود اليمين المتطرف ومسألة اللاجئين"، الجمهورية 8-2-2017، 1-9 المأخوذ من موقع aljumhuriya.net/37004

- زيادة رضوان , " النظام السياسي السوري :انتخابات بدون ناخبين " , مجلة الديمقراطية , العدد 28 , مؤسسة الاهرام , مصر , 03-05-2012

- ستيك غانم فيروز، "التغيرات في بنية النظام الدولي وإنعكاساتها على الثورات العربية" سياسات عربية الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 3، قطر، تموز 2013 68-83.

- سليمان عرنوس خليل، "الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 16-11-2011،1-32.

- محمد سرحان ، " الهجرة وتحولات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي " ، العربي الجديد ، 17-09-2015 .

الهجرة –وتحولات –السياسة – الخارجية–للاتحاد–ا الاوروبي
www.alaraby.co.uk/opinion/2015/9/16/-

- شوقي أحمد، "أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا قراءة في مدخل الإقتصاد السياسي"، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 8-12-2016، 1-29 www.fairform.org

- شومان محمد، "الأزمات وأنواعها"، الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، العودة 1.325، الطبعة الأولى، السعودية، 4-1-2001، مأخوذ من الموقع www.al-jazirah.com

- طلاّع معن ومجموعة باحثين ، " الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي " مركز عمران للدراسات الإستراتيجية ، 14-07-2016 www.omrandirasat.org

- طرابيشي جورج، "ظاهرة اللجوء من زمن الثوراة إلى زمن الديمقراطية"، الحياة، العدد 3، 1320، 2-5-1999.

- عبدالله أيمن محمد ياسمين، "السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين- دراسة حالة اللاجئين السوريين الفترة الدراسية (2011-2016)" إشراف أماني غانم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية، 11-7-2016 المأخوذ من الموقع

Democraticac.de/?p=33804

- عبد الشهيد طالب سنان، "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني"، مجلة العربي للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 13، 2009، 297-320.

- عبد العزيز حسين، "هجمات باريس... هل تغير سياسة أوروبا تجاه اللاجئين"، الجزيرة، الدوحة، 23-11-2015 مأخوذ من موقع

www.aljazeera.ne/knowledgegate/opinions/2015n/22/

- عامري سميح، "المانيا- ما يجب معرفته حول القانون الجديد لدمج اللاجئين"، قناة Dw المانيا، 25-5-2016 المأخوذ من موقع www.dw.com/ar/

- عوض عمار، "اليمين الأوروبي المتطرف يقطف "السلطة من أكتاف المهاجرين"، جريدة الخليج، 21-6-2016، مأخوذ من موقع www.alkhaleej.ae

- برهان غليون ، " تحولات السياسة الدولية .. من مفهوم السيادة إلى مفهوم الشراكة " ، الجزيرة ، 30 -12- 200

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/12/30/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9

- فرج طالب صلاح الدين، "حقوق (اللاجئين) في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، فلسطين، كانون الثاني 2009، 159- 188.

- فهد معن، "الثورة السورية قصة البداية"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، قسم السياسة والعلاقات العامة، 22-7-2014 1-34 مأخوذ من موقع www.Omran Dirasat.org

- لكريني إدريس، "دور المعلمات والإتصال في إدارة الأزمات الدولية"، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 5، أبوظبي، كانون الثاني 2014، 1 .31

- محمد بلمديوني، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، الصادرة عن جامعة حسيبة بين بو علي، العدد 17، الجزائر، كانون الثاني 2017، 160-168.

- محمود هشام، "إستيعاب اللاجئين يكلف أوروبا 23 مليار يورو هذا العام"، الإقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 13-9-2015 مأخوذ من موقع

www.aleut.com/2015/09/13/article_990688.html

- مصطفى علي فارس، "واجبات اللاجئين في الفقه الإسلامي والقانون الدولي: دراسة مقارنة"، مجلة بحوث إسلامية وإجتماعية متقدمة، المجلد2، العدد2، نيسان 2012، 132-146.

- مهنا وجيهة، "سوريا الفقرة الليبرالية... إلى الهاوية"، جريدة السفير، العدد 45، بيروت، 23-6-2013.

- الملل طالبي سرور، "حقوق وحماية اللاجئين"، سلسلة المحاضرات العلمية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، تشرين الثاني 2015، 1-49 مأخوذ من موقعwww.jilre.com

- فؤاد نهرا ، " الإتحاد الأوروبي والحرب الأمريكية على العراق " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 111 ، 2003

- وأيمن هايكو، "مسيرة سوريا من الإنتفاضة المدينة إلى الحرب الأهلية"، مركز كارينغي للسلام الدولي، واشنطن، 22-11-2016، 1-43 المأخوذ من موقع

Carnegie-mec.org/2016/11/22/ar-pub-66344

- كارس عصمت هادي, " مستقبل الاندماج الاوروبي في ضوء خروج المملكة المتحدة " , السياسة الدولية ,مؤسسة الاهرام , مصر , -12-2016

- وحده التحليل السياسي، "خيار اللجوء إلى أوروبا وتداعياته على الأزمة السورية"، سياسات عربية، تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد16، قطر، أيلول 2015.

- وحده تحليل السياسات، "آثار العقوبات في الإقتصاد الكلي السوري خلال عام 2012"، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، كانون الثاني 2012.

- وحده تحليل السياسات، "تركيا والإتحاد الأوروبي: عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة الغير شرعية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نيسان 2016.

- يحي مها، "ما الذي يدفع إلى تدفق هذا السيل من اللاجئين؟"، منشور في جذور أزمة اللاجئين في أوروبا، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 1-10-2015، المأخوذ من موقع

Carnegie-mec.org/2015/10/01/ar-pub-61585

- يحي مها، "اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 9-11-2015 المأخوذ من الموقع

Carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393

الأبحاث والدراسات والمقالات لمواقع إلكترونية

- أطباء بلا حدود، "مستجدات أزمة الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي"، آذار 2016 مأخوذ من موقع www.msf.org/ar/2016

- الجزيرة، "2016 عام خال من اللاجئين في السويد"، قطر، 26-12-2015 مأخوذ من موقع www.shrc.org www.aljazeera.net

- اللجنة السورية لحقوق الإنسان، قانون أحداث إدارة أمن الدولة وقانون التنظيمات الداخلية لأمن الدولة، 6 شباط 2014 ?p=7451

_ " تأثير العامل السياسي على اللاجئين "، المركز السوري للأبحاث والدراسات القانونية ، 24-7-2017 .
www.sl-center.org/news/71?language=arabic

- لاجئ = "ألمانيا تستمر في محاولاتها طرد اللاجئين وتطلق برنامجاً تحويلياً لتحفيز اللاجئين على الرحيل"، 2-1-2017 مأخوذ من موقع refrgeesps.net

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافيةن 2011 www.icrc.org

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المبادئ والتوجيهية للإحتجاز، 2012، المأخوذ من موقع www.unhcv.org/refword/docid/503489533b8html

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الفقر واليأس والتعليم من أسباب ترك اللاجئين السوريين من الدول المجاورة، إلى أوروبا"، 27 أيلول 2017 مأخوذ من موقع

www.unhc.org/ar/news/latest/2015/9/560b8c356.html

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "بلدان أوروبية تفرض معوقات إضافية على اللاجئين عند الحدود، 23 شباط 2016 www.unhcr.org

- بنود الاتفاق الاوروبي التركي بشأن اللاجئين التركي بشأن اللاجئين , الجزيرة , قطر , 19-03-2016
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/3/19/
_ "لاجئ " أم " مهاجر" _ أيهما الأصح ؟ وجهة نظر المفوضية .
www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/7/55e57e0f6

الأطروحات والرسائل

- الدليمي عبد حمد حامد، إدارة الأزمات في بيئة العولمة حالة دراسية لإعادة إعمار مدنية الفلوجة في جمهورية العراق، أطروحة دكتوراه، إشراف رعد حسن الصرف، جامعة سانت كليمنت، 2007-2008.

- القطراوي جميل عبد الوهاب خالد، التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)، رسالة ماجستير، إشراف رياض العيلة وفاروق دواس، جامعة الأزهر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2014.

الوثائق

- الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية، الجمعية العامة، إعلان بشأن الملجأ الإقليمي، القرار رقم 23012 (22) 14 كانون أول 1967 المأخوذ من موقع http://documents-adds-ny.un.org

- الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية، لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية رقم 30 (2004) بشأن التمييز ضد غير المواطنين، الدورة الخامسة والستين HRI/GEN/1/Rev.7/Add.1

_ الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 2254 (2015) بشأن سوريا
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/443/32/PDF/N1544332.pdf?OpenElement
الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين ، الدورة 71، 13أيلول 2016_
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/71/L.1

التقارير

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب وآفاق التنمية الإنساني في واقع متغير، المكتب الإقليمي للدول العربية، لبنان، 2016.

– اللجنة السورية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي العاشر لحالة حقوق الإنسان في سوريا (من كانون الثاني إلى كانون الأول 2010)، كانون الثاني 2001 المأخوذ من موقع

www.hrc.org/wp-content/uploads/2011/02/SHRC-Report-2011

- تقرير يرصد الازمة السورية عام 2014 , " سوريا : الاغتراب والعنف " , المركز السوري لبحوث السياسات , دمشق , اذار 2015

– منظمة العفو الدولية– التصدي للأزمة العالمية للاجئين من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها، مطبوعات منظمة العفو الدولية، طبعة أولى، لندن، 2016.

– هيومن رايتس واتس، التقرير العالمي 2017، الإتحاد الأوروبي أحداث عام 2016

www.hrw.org/ar/word-report-2017

المعاجم:

– إبن منظور، لسان العرب، دار الصياد، بيروت، 1994

مواقع إلكترونية عربية

– أوروبا تدخل على خط برنامج الغذاء العالمي لتخفيف الهجرة"، RT 8-19-2015

https://arabic.rt.com

- اليونان تهدد أوروبا بالجهاديين"، نون بوست،11-4-2015 www.nonpost.org

- طالبو لجوء محجزون في اليونان في ظروف بائسة ونقص في مواد أساسية، هيومن رايتس ووتس، 14-4-2016 www.hw.org

www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=4733

www.aawsat.com/home/article/6572212,2016

www.UNRWA-orglar

https://orglar/4be7cc27cs-html

unhcr.org/45 dc/a 682.html

ww.assembly.coe.ind

www.icrc.org

www.haramoon.org/archives/

www.unhcr.org/refworld/docid/503489533 b8.html

www.amnesty.org

www.aljazeera.net/knowledyegate/2012/

www.shrc.org/? p=7451

www.shrc.org/wp-content/uploads/2011/02/shrc-report-2011

Carnegie-mec.org/2016/

www.ahram.org.eg/news/

www.omran dirasat.org

www.unhcr-org/ar/news/Latest/2015/56a b8 c356.html

www.aljazeera.net/knowledge gate/opinions/2015/11/22

acpss-ahram.org.eg/new/15243.aspX

aljumhuraya.net/37004

www.dw.com/ar/

www.hrw.org/ar/world-request/2017

www.ms.org/ar/2016

www.fair form.org

refugees ps.net

sy. Aliqtisad.com

www.noon post.ae

www. Al khaleej.ae

https: //Arabic.rl.com

المراجع في اللغة الأجنبية:

Books

- Eriksen Siri Svanemyr , The Politics of EU Asylum Policy , Master Thesis , University of Bergen , June 2017

- Hathaway C James, The rights of refugees under international law, Cambridge university press, NewYouk, 2005.

- Houben Marc, International crisis management the approach of European states, first Published, Routledge, NewYork, 2005.

- Hailbronner Kay, Thym Daniel, EU immigration and Asylum System, second edition, Hart publishing, UK, 2016.

- Foster Michelle, International refugee law and social-economic rights refugee from deprivation, Cambridge university press, Newyouk,2007.

- Loescher Gill, Beyond charity International Cooperation and the global refugee crisis, oxford university press, New York, 1993.

- Simeon C james, critical issues in international refugee law strategies toward interpretative harmony, Cambridge university press, Yew York, 2010.

- Steinbock j.Daniel published in Refugees right and realities evolving international concepts and regimes, Cambridge University press, New York, 1999.

Research, Articles, studies

- Abbood samer, " The economic of the war and peace in Syria", The century foundation, January 2017. http://tcf.org/content/report/ecomics-war-peace-syria

- Apodica clair, "foreign aid as foreign policy tool", oxford university, press, department of political science, April 2017.

- Barouh Mahdi "International relations and crisis management international relation", Journal of scientific research and development" vol 12, issue 2,2015.

- Baracia Jardi, "Pressure and opportunity in the Labour markets", Barcelona centre for international affairs Ci BoB, Barcelona, November 2015.

- Beehner Lionel, "The Geopolitics Refugee crises", world policy blg, New York, September 13,2013. www.world policy.org/bloy/2012/09/13/do-refugee-cumps-prompt-humanitarian-intervension.

- Butate cheludo, “The socio- cultural impact of cross- border refugee policy flows and the possible spread of conflict in host countries in Africa”, International association for political science students Netherlands April, 2016.

- Boffey Daniel, “Russia stoking refugee unrest in Germany to topple Angela Merkel”, The guardian, 5 March 2016.

https://amp.the guardian.com/world/2016/mar/05/Russia-refugee-Germany-Angela- merkel- migration- Vladimir- Putin.

- Betts Alexnder, Bloom Louise, Kaplan Josiah, Omata Naohiko “refugee economic rethinking popular assumption”, Humanitarian innovation project university of oxford, June 2014.

- Collier Paul, Hoeffler Anke, “Greed and grievance in civil war”, The world bank, centre for economic policy research, the centre of the study of African economics, April 26th, 2000.

- Dijk A.Aan Tuna, “Discourse and Manipulaton”, Discourse & society, SAGE Publication, London, 2006.

- Deny Charlotte , “ Beyond principle vs politics Humanitarian aid in the European union “, Arena working paper 2 , Arena Centre for European Studies , university of Oslo , N 2014.

- Deyoung Karen, Fahim Kareen, “Turkey deports foreigners working with Syrian refugees “, the Washington post, April 26, 2017

- Dempsey Judy, “Russia’s manipulation of Germany’s refugee problem”, Carnegie Europe, Belgium, January 28,2016.

Carnegie Europe.eu/strategic Europe.

- Myriam Francois, “The politicization of aids at Syrian’s donor conference in London “, Middleeast eye, Feb 2016 .

- Gehrstiz Marks, Ungerer Martin, “jobs, crime, and votes- a short- run evaluation of the refugee crisis in Germany”, Centre for European economic research, discussion paper, No 16-086, December 2,2016.

- Heis boorg francais, “The strategic implication of the Syrian refugee crisis”, survival global politics and strategy, vol 57, No16, January 2016.

-Isyar Goksel Omer, “Definition and management of International crisis”, VLudag university, International relation department, 2008.

-Jones will, Teytelboym Alexnder, Rohac Dalibor, “Europe’s refugee crisis pressure points and solutions”, American enterprise institute, Washington, April 2017.

- Koroutchev Rossen, “The Syrian refugee crisis in Europe”, Journal of liberty and International affairs, vol 1, special issue Macedonia May 20, 2016.

- Koser Khalid, “Why Europe’s immigration nightmare is only beginning” CNN, October 30,2013. editioncnn.com/2013/10/30/opinion-immigration-debates-koser.

- Sandra Lavenex, “Migration and the EU’s New Eastern Boreder: Between Realism and Libralism “, Journal of European Public policy, Vol 8, N.1, Feb 2010

- Lehne Stefan, “How the refugee crisis will reshape the EU”, Carnegie Europe, Feb 04, 2016. Carnegieeurope.eu.

- Legrain Philippe, “Refugees are not burden but an opportunity”, organization of economic- cooperation and Development OECD, 2016 www.OECD.org/migration/refugees-are-not-a-burden-but-an-opportunity.htm

- Matsangou Elizabeth, “Refugees are an economic benefit, not burden to Europe, world finance, November 2, 2015. www.worldfinance.com

-MC Gowan Iverna, “Europe’s cruel migration Policies weaken its Trump criticism”, Politico,2-9-2017 www.politico.ev

- Meyssan Thierry, “How the European union is manipulating the Syrian refugees”, Voltaire Network, Damascus, 2 May 2016. www.voltaire net.org

- Morillas Pol, “The divide between East and west deepens”, Barcelona centre for International Affairs, Barcelona, 2015.

- Mc Donald Geoffery, “Europe’s propaganda coup: “welcome refugees!” counterpunch, September 17, 2015 www.counterpunch.org

- NeuDing Paulina, “Europe’s refugee culture clash”, project syndicate, June 2016. www.project syndicate.org

- Novgayrede Natalie, “Refugees aren’t the problem Europe’s identity crisis is” the guardian, 31 October, 2016. www.theguardian.com

- Onglena yolonda, “The valves crisis calling the European union itself into Question”, Barcelona centre for International affairs, Nov, 2015.

- Orehard Cynthia, Miller Andrew, “Protection in Europe for refugees from Syrian”, refugees studies centre, university of oxford, September 2014.

- Olivier Marc, Paqvet cantin, “Syrian examining the roots of the present civil war”, conflict studies Quarterly, issve19, April 2017.

- Pasikowska- Schnass Maydalena, “Integration of refugees and migrants: Participation in cultural activities”, European parliamentary research service, blog, Feb 8, 2017.

- Postelnicescu Clavdia, “Europe’s New identity: The refugee crisis and the rise of Nationalism”, Europe’s journal of psychology, vol 12 (12), Germany, May 2016.

- PAQUET CANTIN Marc-Olivier , “Syria: Examining the Roots of the Present Civil War “ , Conflict Studies Quarterly Issue 19, April 2017.

- Sanchez Raf, “Turkey forces aid group Mercy Corps to shut down its operations “, the telegraph, 8 March2017

- Serensen Nyberg Nina, Kteist Navja, Lunch, “Europe and the refugee situation human security implication,” Danish Institute for International studies, Denmark, 2017.

- Tuma Mariam, “Exploitation of refugee left, right and centre” the despath box the Holloway political journal, Dec 1,2016 The- despath- Box.com

- Trumbore f. Peter, Boyer A. Mark, “International crisis decision making- as a Tow- level process”, journal of peace research, vol 37, issue 6, 2000.

- Trodcher Peter Hans, “Germany’s Political response to the refugee crisis”, Deutschland.de, December 30, 2015 www.deutschland.de

- Ugur Mehmet, “EU - Turkey “agreement” on Syrian refugees:

An illegal and shameful deal”, social Europe, 17 March 2016 www.social-europe.eu

- UNHCR, outcome of an EU Funded project on Refugee Integration capacity and evaluation, “A New Beginning Refugee Integration in Europe, UNHCR, Bureau of Europe, September 2013.

- Von berg Judith, “How some European countries are lightening their refugees policies”, CNN, February 22, 2017. Edition.cnn.com

Thesis

- Barnhisel Giulia, The effects of Political framing: who is refugee?” undergraduate honor thesis, Advisor Michaele fergvson, university of Colorado, boulder, 2016.

Documents

_The UN Refugee agency UNHCR, Collection of International instruments and Legal Texts concerning Refugees and others of concern to UNHCR, June 2007, United Nations High commissioner for Refugee, vol2, Geneva.

https://document-dds ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NRO/234/19/IMG/NRO23419.pdf?OpenEle ment _

- Charter of Fundemental Rights of the European Union, 2012 O.J (cC326).
http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDf/?uri=CELEX:12012P/TXTdfrom=EN

Reports:

- Fargues Philippe, Fandrich Christine, Migration policy centre research report, 'The European Response to the Syrian Refugee crisis: what next?" European university Institute, Robert schuman centre for advanced studies, Research Report 2012/14.

- Harn VP, "Roots of the Syrian crisis", Institute of peace and conflict studies IRCS, special report no 181, March 2016.

- Kay Rebecca, Marrison Andrew, a collaborative pilot research project between strategic Migration partnership, Glasgow refugee Asylum and Migration Network and the centre for Russian central and East European studies at the university of Glasgow, "evidencing the social and cultural benefits and costs of migration in Scotland", final Report, university of Glasgow.2013.

- Slim Hug, Trombetta Lorenzo," Syria Crisis Common Context Analysis", United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, New York 2014.

- European Commission, The Common European Asylum System, Back ground information.

http:/ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/European-agenda-migration/background-information/docs/20160406/factsheet-the-common European asylum system en.pdf.

_ Refugee Law and Policy: Europen Union, 06-21-2016. www.loc.gov/law/help/refugee-law/europeanunion.php

_ European Council on Refugees and Exciles, Comments on the Commisision proposal for Dublin IV regulations, COM (2016), 270, Octber 2016, p.p 32-38. www.ecre.org/wp-content/uploads/2016/10/ECRE-comments-Dublin-IV.pdf

_ www.ohcr.or/ar/ProfessionalInterest/pages/CMW.aspx

Websites

- BBC News, "Syria: The story of the conflict", 2016

www.bbc.com/News/world-middle-east

- Council of Europe, Parliamentary assembly. www.assembly.coe.int

- International justice centre, 'Asylum and the rights of refugees" USA, 2017 www.ijrcenter.org

- OECD, "How will the refugee surge affect the European economy" migration policy debates, No8, Nov 2015.

- OECD, "Economic surveys Germany", 9 April 2016

www.oecd.org/eco/survey/2016

- UNHCR, "Refugee status and resettlement", Chapter three"

www.unhcr.org/3d46b239.htmlor

- UNHCR standing Committee “Social and economic impact of large refugee populations on host developing countries”, January 6, 1997

www.unhcr.org

- The economist, “The economic inpact of refugees for good or ill”, January 23,2016. www.economist.com/new/finance-and-economics/216888933

- The guardian, “EU-Turkey deal could see Syrian refugees back in war zones, say UN”, 8 march 2016 www.theguardian.com

- www.bbc-com/news/world-middle-east

- www.unhcr.org/3d46b239.html

- ijrcenter.org

- http://en-wikipedia.org/wiki/huguenots-was of religion

- www.assembly.coe.int

- www.unhcr.org.13d46v95u.pdf

-https://ECF.org/content/report/economics-war-peace-Syria

- www.OECD.org/migraion/refugees-are-not-a-burden-but-an-opportunity.html

- www.world finance.htm

- www.iapss.org

- www.projectsyndicate.org

- www.the guardian.com

- https:epthinktank.eu/2017/

- www.deotschland.de

- www.politico.eu

- edition.cnn.com
- www.social.europe.eu
- www.voltairnet.org
- carnegieeurope.ev/strategicEurope
- www.coonterpunch.org
- The-des patche-Box.com
- Politics- oxfordre.com
- www.aei.org
- edition.cnn.com/2013/10/30/opinion-immigration-debates-Koser
- www.worldpolicy.org
- www.telegraph.co.uk
- www.arena.vio.no
- www.washingtonpost.com

الفهرس الصفحة

كلمة الشكر.....

الإهداء.....

مقدمة..... 1

القسم الأول: مدخل إلى أزمات اللاجئين ، مفهوم اللجوء في القانون الدولي..... 7

الفصل الأول: أزمة اللجوء في السياسة الدولية..... 8

المبحث الأول: الأزمة الدولية ،واستراتيجيات إدارتها..... 8

الفقرة الأولى : الأزمة الدولية ، تعريفاتها ، خصائصها ومراحلها..... 8

الفقرة الثانية : إدارة الأزمة الدولية 13

المبحث الثاني: اللاجئون عبر التاريخ..... 21

الفقرة الأولى : اللجوء عبر التاريخ 21

الفقرة الثانية : اللاجئون الفلسطينيون 26

الفصل الثاني: اللجوء في القانون الدولي..... 29

المبحث الأول: القانون الدولي والإقليمي للجوء 30

الفقرة الأولى : مفهوم اللجوء في القانون الدولي 30

الفقرة الثانية :الإتفاقيات الإقليمية والدولية التي تحكم اللجوء 33

الفقرة الثالثة :القواعد القانونية للاجئين في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان 46

المبحث الثاني: أسباب اللجوء ، حقوق اللاجئين ، واجباتهم ، وإنتهاء اللجوء في القانون الدولي. 50

الفقرة الأولى : أسباب اللجوء في القانون الدولي 50

الفقرة الثانية : حقوق وواجبات اللاجئين في القانون الدولي 52

الفقرة الثالثة : إنتهاء اللجوء في القانون الدولي 58

القسم الثاني: أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا : الأسباب والمواقف الأوروبية 64

الفصل الأول: أزمة اللاجئين السوريين : الأسباب والآثار..... 65
المبحث الأول: أسباب الأزمة ، تطوراتها ، آثارها..... 65
الفقرة الأولى : أسباب الأزمة 66
الفقرة الثانية : تطورات الأزمة السورية 77
المبحث الثاني: المواقف الأوروبية تجاه أزمة اللاجئين..... 83
الفقرة الأولى : المواقف الأوروبية الإيجابية من أزمة اللاجئين السوريين 83
الفقرة الثانية : المواقف الأوروبية السلبية من أزمة اللاجئين السوريين 93
الفصل الثاني:التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في أوروبا وأثرها على العلاقات الدولية 103
المبحث الأول: التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في اوروبا..... 103
الفقرة الأولى : مفهوم التوظيف السياسي ، مقاربته لأزمة اللاجئين السوريين في أوروبا 104
الفقرة الثانية : تسييس المساعدات الإنسانية 111
المبحث الثاني: تأثير أزمة اللاجئين السوريين في اوروباعلى العلاقات الدولية.. 115
الفقرة الأولى : تأثير الأزمة على الإتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية 116
الفقرة الثانية : تأثير أزمة اللاجئين على مفهوم السيادة ،الأمن الإنساني ،السلم والأمن الدوليين 120
الخاتمة:..... 124
المراجع..... 128